جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة - كلية الأدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 - 2019

رسالة تقدمت بها

فاطمة علي محمد سدخان

إلى مجلس كلية الإدارة والأقتصاد - جامعة البصرة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في العلوم المالية والمصرفية

بأشـــــــراف

الأستاذ الدكتور

حسين جواد كاظم

1442 هـ 2021 م

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة ، اطلعنا على الرسالة الموسومة (أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 – 2019)

وناقشـــنا الطالبة (فاطمة علي محمد ســـدخان) في محتوياتها ، وفيما له علاقة به ونعتقد بأنهُ جدير بالقبول لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (جيـــد جـدا عالي)

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ

الاسم : أ.د. حسين جواد كاظم

عضواً ومشرفاً :

التاريخ : 13/2/ 2021

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ المساعد

الاسم : أ.م.د. محمد جاسم محمد

عضواً :

التاريخ : 13/2/ 2021

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ

الاسم : أ.م.د. مهند حميد ياسر

عضواً :

التاريخ : 13/2/ 2021

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ

الاسم : أ.د. عبد الرضا فرج بدراوي

رئيساً :

التاريخ : 13/2/ 2021

تم التصديق عليها من قبل مجلس كلية الادارة والاقتصاد بتاريخ / / 2021

التوقيع

أ . د . عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

13/2/ 2021

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـــ (أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 – 2019) لطالبة الماجستير (فاطمة علي محمد سدخان) قد جرى تحت اشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

الاستاذ الدكتور

حسين جواد كاظم

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناء على توصية المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة

أ. م . د عقيل عبد محمد عباس

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

إقرار المقوم الاحصائي

أشهد ان الرسالة الموسومة بـ (أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 – 2019) لطالبة الماجستير (فاطمة علي محمد سدخان) قد انيطت بي مهمة تقويمها احصائياً ، وهي الان مستوفية الشروط .

المقوم الاحصائي

أ . م . وفاء عبد الصمد

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاحصاء

إقرار المقوم اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة بـــ (أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصـــارف التجارية الخاصـــة المدرجة في ســوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 – 2019) لطالبة الماجستير (فاطمة علي محمد سدخان) قد انيطت بي مهمة تقويمها لغوياً ، وهي الان مستوفية الشروط .

المقوم اللغوي

أ.د. صباح عبد الكريم مهدي

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)

صدق الله العلي العظيم

سورة النحل الآية 78

.....

الأهـــــــداء

الى اغلى انسان على قلبي الى نور عيني ومصباح طريقي جدي لروحه الطاهرة اهدي هذه الثمرة .

الى من استسقي الحب من قلبها الى من اوصلتني الى ما انا عليه ، كنبعٍ لي افضل معين لن انسى فضلك الى يوم الدين امي الغالية .

الى اللذين يعجز لساني عن شكرهما والثناء عليهما لمساندتي في كل الاوقات عمي وخالتي .

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة

أهدي هذا الجهد المتواضع .

فاطمـة

.....

شكر وتقدير

اولاً الشكر لله رب العالمين

اتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسين جواد كاظم ، الذي لم يتأن قليلاً عن تقديم النصح والارشاد طيلة إنجاز هذه الرسالة حتى توصلنا معاً إلى هذه النتيجة .

ويسعدني ان اتقدم بالشكر والامتنان الى كل الآراء التي قومت هذا الجهد على اختلاف مراتب اصحابها ، شكراً لعميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق شبلي ورئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية وبشكل خاص السيد رئيس القسم المحترم الأستاذ المساعد الدكتور عقيل عبد محمد ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية السابق الأستاذ الدكتور المحترم أحمد جاسم محمد .

ويحتم علي واجب الوفاء ان اتقدم بشكري وامتناني الى جميع اساتذتي الكرام ممن كان لهم الفضل في اتمام جميع مراحل دراستي الجامعية ومرحلة الدراسات العليا .

ويسعدني أن اتقدم بالشكر والامتنان الى الزملاء والزميلات في مرحلة الدراسات العليا اللذين لم يبخلوا بتقديم يد المساعدة والعون حفظهم الله .

وجزيل شكري لكل من اسهموا في انجاز هذه الرسالة ، لهم مني كل التقدير والأحترام وان يجزيهم الله عني خيراً ، والله ولي التوفيق .

الباحثـــة

المستخلـــــص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الهيكل المالي والاداء المالي في المصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية . إذ تم اختيار عينة مكونة من (15) مصرفا تجاريا مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من (2009 – 2019) . وتم قياس الهيكل المالي (كمتغيرات مستقلة) من خلال النسب المالية التالية : نسب للمديونية ممثلة بنسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات ، ونسبة تمثل هيكل الملكية ممثلة برأس المال والاحتياطيات الى اجمالي الموجودات . اما مؤشرات الاداء المالي فتم قياسها من خلال نسبة الرصيد النقدي (السيولة) ونسبة العائد على الموجودات (الربحية) . ولقياس هذا الاثر تم استخدام نموذج تجميع البيانات Panel Data بصيغه المختلفة (نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression model (PRM)** ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model (FEM)** و نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model (REM)** .

وتوصلت الدراسة طبقا لنتائج نموذج **FEM** (النموذج صاحب افضل المقدرات) الى ان الهيكل المالي في المصارف العراقية عينة الدراسة وخلال المدة المبحوثة يعتمد على الرافعة المالية الممثلة بأجمالي الديون الى اجمالي الموجودات بنسبة اكبر في رفع الاداء المالي قياسا بمصادر التمويل الداخلية . وكذلك توصلت الدراسة الى ان السيولة في المصارف العراقية قد شكلت النسبة الاكبر مقارنة بالربحية نتيجة احتفاظ هذه المصارف بنسبة كبيرة من الودائع او رؤوس الاموال بدون استثمار بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي والذي ينص على اعتماد نسبة سيولة لا تقل عن 80% بهدف رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط ، وان نسبة الارباح التي تم تحقيقها من النشاط المصرفي الرئيس والمتمثل بالتسهيلات الائتمانية وبشكل خاص منح القروض قد شكلت نسبة محدودة وصغيرة من اجمالي الربح ، في حين اعتمدت هذه المصارف في تحقيق ارباحها بشكل رئيس على نشاطاتها الأخرى المتمثلة بمزاد العملة بنسبة كبيرة فضلا عن الاستثمارات بالاسهم والسندات والمقاصة والايجارات وغيرها .

قائمة المحتويات

الأهداء	ا
شكر و تقدير	ب
المستخلص	ج
قائمة المحتويات	د-ه
قائمة الجداول	و
قائمة الاشكال	ز

المقدمـــــــــة	2-1

الفصل الاول : منهجية الدراسة والدراسات السابقة		
المبحث الاول	منهجية الدراسة	6-4
المبحث الثاني	الدراسات السابقة	14-7
الفصل الثاني : الأطار النظري للدراسة		
المبحث الأول : مدخل تعريفي لهيكل ومصادر التمويل		30-16
المطلب الاول	الاطار المفاهيمي للهيكل المالي في المصارف التجارية	19-17
المطلب الثاني	مكونات الهيكل المالي في المصارف التجارية	27-19
المطلب الثالث	محددات قرار التمويل في المصارف التجارية	30-28
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للهيكل المالي		53-31
المطلب الاول	النظرية التقليدية (الكلاسيكية)	34-32
المطلب الثاني	النظريات الحديثة للهيكل المالي	53-34
نظرية Modigliani & Miller (M&M)		40-34
نموذج Miller		41-40
نظرية التبادل Trade – off Theory		47-41
نظرية الالتقاط Pecking Order Theory		48-47
نظرية عدم تماثل المعلومات Asymmetric information Theory		49-48
نظرية الاشارة Signaling Theory		51-50

نظرية توقيت السوق Market Timing Theory		52-51
المبحث الثالث : الاداء المالي في المصارف التجارية		73-54
المطلب الاول	الاطار المفاهيمي للاداء المالي في المصارف التجارية (المفهوم والمحددات)	57-55
المطلب الثاني	تقييم الاداء المالي واهميته في المصارف التجارية	58-57
المطلب الثالث	الاساليب المستخدمة في تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية	72-58
المقاييس التقليدية	تحليل السيولة	62-59
	تحليل الربحية	64-62
	تحليل المخاطر	70-64
المقاييس الحديثة	القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم اداء المصارف التجارية	72-70
المطلب الرابع	العلاقة بين الهيكل والاداء الماليين في المصارف التجارية	73
الفصل الثالث : بنية الهيكل المالي للمصارف العراقية وأداؤها المالي		
المبحث الاول : واقع القطاع المصرفي العراقي		78-75
المطلب الاول	القطاع المصرفي العراقي قبل عام 2003	76
المطلب الثاني	القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003	77
المطلب الثالث	واقع القطاع المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة	78-77
المبحث الثاني : التحليل المالي لمؤشرات الهيكل والأداء الماليين في المصارف عينة الدراسة		102-79
المبحث الثالث : النموذج القياسي لعناصر الهيكل المالي المحددة للأداء المالي في المصارف عينة الدراسة		118-103
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات		
المبحث الاول	الاستنتاجات	121-120
المبحث الثاني	التوصيات	122
قائمة المصادر		144-123
الملاحق		150-145

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	مقارنة بين مصادر التمويل في المصارف التجارية	27
(2)	الفرق بين اسلوب صافي الربح واسلوب صافي ربح العمليات	32
(3)	الفرق بين النظريات الاساسية للهيكل المالي للمؤسسة	53-52
(4)	المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، عينة الدراسة	79
(5)	تحليل نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات	80
(6)	تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات	84
(7)	تحليل نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات	88
(8)	تحليل نسبة الرصيد النقدي	93
(9)	تحليل نسبة العائد على الموجودات	98
(10)	نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (LogX3,LogX2,logx1) في المتغير المعتمد logY	105
(11)	نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (W3,W2,W1) في المتغير المعتمد Z 1	107
(12)	نتائج اختبار Housman	111
(13)	نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (LogX3,LogX2,logx1) في المتغير المعتمد logY2	112
(14)	نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (W3,W2,W1) في المتغير المعتمدZ2	114
(15)	نتائج اختبار Housman	118

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	مصادر تمويل المصارف التجارية	20
(2)	الهيكل المالي على وفق المدخل التقليدي	33
(3)	نموذج M&M في ظل عدم وجود الضرائب على وفق الاقتراح الاول	36
(4)	نموذج M&M في ظل عدم وجود الضرائب على وفق الاقتراح الثاني	37
(5)	نظرية M&M في ظل وجود الضرائب	39
(6)	الهيكل المالي على وفق نظرية التبادل	42
(7)	تكاليف الافلاس في الهيكل المالي في ظل نظرية التبادل	43
(8)	تكاليف الوكالة في الهيكل المالي في ظل نظرية التبادل	46
(9)	العلاقة بين ثلاث معلومات مختلفة	49
(10)	مخاطر المصارف التجارية	65
(11)	نسبة الودائع للمصارف عينة الدراسة (متوسط عام)	83
(12)	نسبة الودائع للقطاع المصرفي (متوسط عام)	83
(13)	نسبة التمويل بالملكية للمصارف عينة الدراسة (متوسط عام)	87
(14)	نسبة التمويل بالملكية للقطاع المصرفي (متوسط عام)	87
(15)	نسبة التمويل بالدين للمصارف عينة الدراسة (متوسط عام)	91
(16)	نسبة التمويل بالدين للقطاع المصرفي (متوسط عام)	92
(17)	نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة (متوسط عام)	96
(18)	نسبة الرصيد النقدي للقطاع المصرفي (متوسط عام)	97
(19)	نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة (متوسط عام)	100
(20)	نسبة العائد على الموجودات للقطاع المصرفي (متوسط عام)	101
(21)	نسب مؤشرات التمويل والاداء للمصارف عينة الدراسة	102

المقدمـــــــــة

المصارف التجارية هي قلب النظام المالي ، إذ تعبر كفاءة القطاع المصرفي وفاعليته عن تقدم الدول وتطورها . فالقطاع المصرفي هو محور تفعيل لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد ، كونه يسهم في استقرار النظام الاقتصادي ، او قد تكون هذه المصارف احد الاسباب المباشرة او غير المباشرة في حدوث الازمات المالية . ومن ثمَّ فأن سلامة النظام المالي للمصارف التجارية اداة لحماية وتعزيز التنمية الاقتصادية .

ولتحقيق نظام مالي سليم يدعم التنمية الاقتصادية في البلد يشترط في النظام المصرفي ان يقوم على هيكل مالي يدعم الاداء المالي ومن ثم يعظم قيمة المصرف السوقية . ويتم ذلك من خلال وضع خطط وسياسات توضح وترسم الطريق الكفيل لتحديد كيفية ادارة الموارد المالية المتاحة . فالمتعاملون يبحثون عن جهة موثوقة وآمنة يودعون فيها اموالهم ، كما يبحثون عن مصدر يوفر لهم الموارد المالية المناسبة وذلك لغرض تمويل مشروعاتهم واعمالهم . ولايستطيع المصرف تحقيق رغبات المتعاملين الا من خلال امتلاكه موارد مالية كافية يستطيع استخدامها لتمويل انشطته المختلفة وهذه الموارد تمثل مكونات الهيكل المالي فيه .

وقد شكل مفهوم الهيكل المالي جدلاً عميقاً بين مختلف الباحثين والنظريات التي تناولته بالدراسة . فهو محصلة العلاقة المتبادلة بين عناصر التمويل الممتلك والتمويل بالمديونية اي العناصر كافة التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية . وبات الهيكل المالي وآلية تحقيق المزيج الامثل حسب طبيعة عمل المصرف اداة مهمة لتقييم ادائه المالي ، وما لعملية التقييم من اهمية كون بقاء اي مصرف واستمراره يقاس بكفاءة ادائه بصفة عامة وادائه المالي بصفة خاصة . ويحظى الاداء المالي على أهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين والمساهمين وذلك لكونه يسهم في ابراز العناصر التي حققت مستوى معين من السيولة والربحية . وعليه فأن اهمية الاداء في المصرف تتجلى في ابراز نقاط القوة والضعف في مركزه المالي والعمل على تفادي نقاط الضعف والبقاء على نقاط القوة وتطويرها لرفع مستوى التنافسية والاستمرار والتطور في مجال العمل .

وبهدف تغطية الدراسة والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع قسمت الدراسة الى اربعة فصول ، تناول الفصل الاول مبحثين اقتصر الاول على منهجية الدراسة في حين تضمن المبحث الثاني بعض الدراسات السابقة ، اما الفصل الثاني فقد تكون من ثلاثة مباحث لاستعراض الاطار النظري للدراسة إذ ركز المبحث الاول على هيكل ومصادر التمويل للمصارف التجارية واهم الاسباب التي ادت الى حدوث اختلافات في تركيبة الهيكل المالي في المصارف التجارية عن المؤسسات الاخرى فضلا عن اهم العوامل المؤثرة على القرارات المالية ، اما المبحث الثاني فقد تناول النظريات المفسرة للهيكل المالي وامكانية تطبيقها على المصارف التجارية ، والمبحث الثالث تضمن مدخلاً مفاهيمياً للأداء المالي وتقييمه وطرائق قياسه التقليدية والحديثة إذ اقتصرت الطرائق التقليدية على نسب السيولة والربحية والمخاطر وذلك لما لها من علاقة بالهيكل المالي موضوع الدراسة اما الطرائق الحديثة فقد

تم عرض مقياس القيمة الاقتصادية فقط لغرض توضيح اهم الفروقات في حسابها بين المصارف والمؤسسات الاخرى ، اما الفصل الثالث فكان يمثل الاطار التطبيقي للدراسة والذي كان عنوانه بنية الهيكل المالي للمصارف العراقية وإدائها المالي وتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث ، المبحث الاول تضمن أهمية القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية وواقع القطاع المصرفي في العراق اما المبحث الثاني فقد تناول التحليل المالي لمؤشرات الهيكل والاداء الماليين في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة ، واخيرا المبحث الثالث ركز على قياس وتحليل نتائج العلاقة بين متغيرات الهيكل والاداء الماليين . واختتمت الدراسة في الفصل الرابع الذي تكون من مبحثين الأول كان يضم الاستنتاجات واهمها ان الهيكل المالي في المصارف العراقية عينة الدراسة وخلال المدة المبحوثة يعتمد على الرافعة المالية الممثلة بأجمالي الديون الى اجمالي الموجودات بنسبة اكبر في رفع الاداء المالي قياسا بمصادر التمويل الداخلية ، اما المبحث الثاني فضم التوصيات ومن اهم ماوصت به هذه الدراسة هو من الضروري ان تمتلك المصارف نسبة ودائع في هيكلها المالي تفوق نسبة رأس المال كونها مؤسسات يتركز عملها الاساسي على قبول الودائع ومنح الائتمان ، لذلك يجب ان تعمل على جذب المودعين من خلال وضع برنامج تسويقي كامل يساعد في زيادة هذا المصدر، وذلك عن طريق نشر ثقافة الايداع وتقديم الحوافز لتعظيم حجم الودائع المصرفية . في المقابل ايضآ تبرز اهمية ان يكون هنالك حد ادنى للودائع الواجب توافرها في المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

الفصـــل الأول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول	منهجية الدراسة
المبحث الثاني	الدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية الدراسة

اولا : مشكلة الدراسة

يعد قرار اختيار تركيبة الهيكل المالي في المصارف التجارية من القرارات الحاسمة التي يواجهها القائمون على الادارة المالية . فنظرا لأهمية التمويل الممتلك في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف لما يوفره من اموال دائمية تمكن المصرف من الدخول في استثمارات طويلة الاجل ، واهمية التمويل المقترض في تخفيض الخطر التمويلي وتكلفة رأس المال الى ادنى حد ، فأن اتخاذ مثل هذه القرارات قد يؤثرفي اداء المصرف المالي نتيجة الافراط في التمويل بالدين على حساب التمويل بالملكية او العكس وهذا ما سيتم دراسته من خلال بيان تأثير مكونات الهيكل المالي لدى المصارف في ادائها المالي .

وفي هذا الاطار يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

هل هناك تأثير للهيكل المالي في الاداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

وتتفرع من خلال هذه الاشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

1- هل يوجد تاثير معنوي للتمويل الممتلك (حقوق الملكية) في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

2- هل يوجد تأثير معنوي للتمويل المقترض (نسبة الرفع المالي) في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

3- هل لاختلاف آجال التمويل اثر في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

ثانيا : أهمية الدراسة

1- تكمن اهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية مهمة ، وهي اختبار تأثير تركيبة الهيكل المالي في الاداء المالي للمصارف العراقية إذ تتطرق الى تحليل قرار التمويل في القطاع المصرفي وهو احد اهم القرارات التي يجب على الادارة المالية التفكير بها بشكل مستمر لتحقيق النجاح والتوسع .

2- أهمية اختيار بنية التمويل ومدى استجابة مؤشرات الاداء المالي للتغيرات الحاصلة في اختيارها .

3- يُعد الاداء المالي من المواضيع الاساسية التي تحتل اهمية كبيرة بالنسبة لأدارة المصارف التجارية والمتعاملين معها .

4- المساهمة في تزويد الجهات ذات العلاقة بإطار نظري وتطبيقي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات حول الهيكل و الاداء الماليين في المصارف .

5- تحاول هذه الدراسة تقديم ادلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة العراقية (المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) .

6- يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تحسين الاداء المالي للمصارف التجارية في العراق .

ثالثا : أهداف الدراسة

1- الوقوف على واقع الاداء المالي في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة .

2- تفسير ما لمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) من اثر في الاداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

3- تفسير ما لمصادر التمويل الخارجية (الدين) من اثر في الاداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

4- الوقوف على اهم الفروقات في تركيبة الهيكل المالي بين المصارف التجارية والمؤسسات الاخرى .

5 - معرفة المصدر التمويلي الاكثر تأثيراً في اداء المصرف المالي .

6- معرفة مدى قدرة المصارف العراقية على جذب الودائع وكسب ثقة الزبائن .

رابعا : فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار فرضيتين العدم الاتيتين:

الفرضية الأولى : لاتوجد علاقة ذات تأثير معنوي بين نسب الهيكل المالي ونسبة الرصيد النقدي .

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين نسب الهيكل المالي ونسبة العائد على الموجودات .

وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي :

نموذج الدراسة

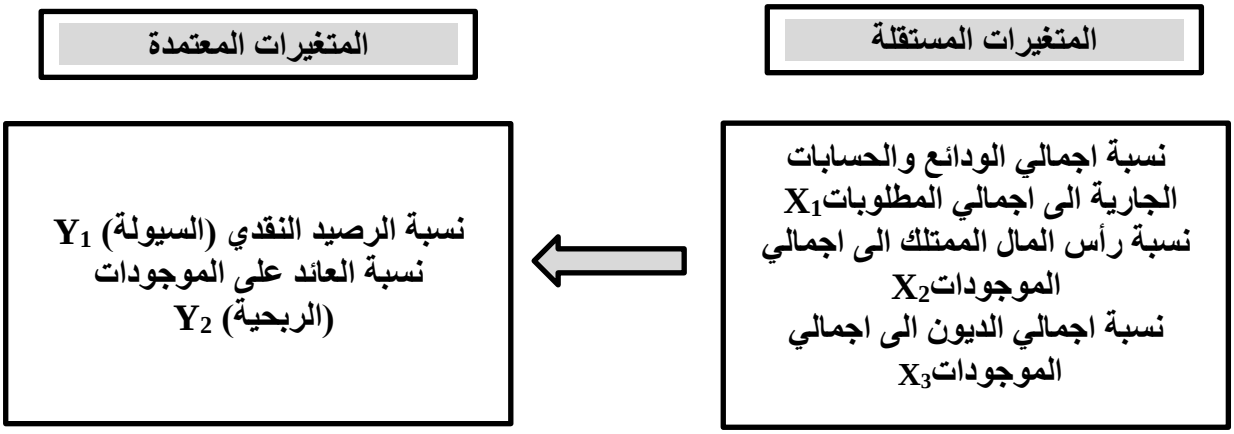

خامسا : اسلوب الدراسة

لمعالجة الاشكالية المطروحة وللاجابة عن اسئلة الدراسة واثبات او نفي صحة فرضيات العدم المعتمدة ، فمن الضروري الاعتماد على احد المناهج المعروفة في العلوم الانسانية للتوصل الى النتائج ، وقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة وكما يلي :

1- تم استقراء مشكلة الدراسة ووضع التساؤلات بالاعتماد على البيانات والملاحظات الخاصة بالدراسة ذاتها ، وللاجابة عن هذه التساؤلات تناولت الدراسة اهم المواضيع المتعلقة بالهيكل المالي والاداء المالي بشكل منفصل لكل منهما ثم انتقلت الى توضيح العلاقة بينهما .

2- تمت الاستعانة بمجموعة من النسب المالية لاستخراج نتائج البيانات والتي تم جمعها من التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة ، ومن ثم تمت المقارنة بين الفترات الزمنية لهذه المصارف وذلك لغرض الوقوف على واقع الاداء ومعرفة تركيبة الهيكل المالي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

3- اعتمد الجانب التطبيقي على ذات البيانات المالية والتي تم جمعها من التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عينة الدراسة ، وتم اعتماد نموذج Panel Data القياسي لأختبار اثر الهيكل المالي في اداء المصرف المالي .

سادسا : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة مكونة من 15 مصرفا قائمة على اعتبارات محددة منها حجم الودائع ورأس المال ووفرة واستكمال بياناتها .

سابعا : الحدود الزمانية للدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة على البيانات المتعلقة للمدة (2009 – 2019) وذلك لكونها اقصى مدة زمنية تمكنت الباحثة من الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

مما لاشك فيه ان الدراسات السابقة لها دور مهم في اي دراسة جديدة ، كونها تساهم في التعرف على المناهج والاساليب البحثية المستخدمة ومعرفة اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسات وهذا الامر يعد مرحلة ضرورية ومهمة لاي دراسة علمية كحلقة اتصال بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وقد حظيت دراسة العلاقة بين الهيكل والاداء الماليين بأهتمام كبير من قبل الباحثين . وسيتم ذكر الدراسات السابقة كالتالي :

اولا : الدراسات المحلية والعربية

1- دراسة النجار ، 2013 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	مدى تأثير الرفع المالي على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين – دراسة اختبارية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	اختبار اثر الرفع المالي في الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
مكان ومدة الدراسة	بورصة فلسطين ، 2004 – 2011 .
حجم وعينة الدراسة	20 شركة مساهمة .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة الرفع المالي . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على المبيعات ونسبة نمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة تم حسابها على وفق نموذج (Tobin's q) .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	وجود اثر سلبي للرفع المالي في مقاييس الاداء المتمثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات ونمو المبيعات وان هذا الاثر يمتد لعدة اعوام سابقة ، وكذلك هناك اثر سلبي للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة ويمتد هذا الاثر لعدة اعوام لاحقة .

2- دراسة ناصح ، 2014 ، رسالة ماجستير .

عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين هيكل التمويل والاداء المالي والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2004 – 2011 .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل للشركات والاداء المالي .
مكان ومدة الدراسة	سوق العراق للاوراق المالية ، 2004 – 2011 .
حجم وعينة الدراسة	43 شركة .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة :نسبة المديونية . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات و القيمة السوقية (سعر الاغلاق النهائي مضروبا في عدد الاسهم) . العوامل الوسيطة : حجم الشركة ، عمر الشركة ، المخاطرة .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	التمويل بالديون له تأثير في زيادة ربحية السهم حيث ان كلفة التمويل بالديون تقلل من الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم تحقق الوفورات الضريبية التي تزيد من العائد على السهم .

3- دراسة حمد ، 2018 ، رسالة ماجستير .

عنوان الدراسة	تأثير تركيبة الهيكل المالي في القيمة السوقية للمصارف العراقية الخاصة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	بيان الدور المهم الذي يؤديه قرار التمويل في المصارف من اجل تعظيم قيمة المصرف السوقية .
مكان ومدة الدراسة	سوق العراق للاوراق المالية ، 2009 – 2015 .
حجم وعينة الدراسة	10 مصارف خاصة .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة :نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي المطلوبات ونسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات . المتغيرات المعتمدة : القيمة السوقية (سعر الاغلاق السنوي) .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	تؤدي الودائع دورا مهما في تعظيم قيمة المصرف في حين ان تكلفة رأس المال لها الحد الادنى من المساهمة في قيمة المصرف .

4- دراسة عليوي ، 2019 ، رسالة ماجستير .

عنوان الدراسة	أثر الرفع المالي على الاداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	البحث في اثر الرفع المالي على الاداء المالي في الشركات المساهمة .
مكان ومدة الدراسة	سوق عمان المالي ، 2013 – 2017 .
حجم وعينة الدراسة	49 شركة .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة المطلوبات الى حقوق الملكية . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	وجود اثر للرفع المالي في الاداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية ، في حين تبين عدم وجود اثر للرفع المالي في الاداء المالي المقاس من خلال العائد على الموجودات.

ثانيا : الدراسات الاجنبية

1- دراسة Cox, R . A & Hutchison, D . E, 2006 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	The Causal Relationship Between Bank Capital and Profitability. العلاقة السببية بين رأس مال المصرف والربحية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	ايجاد العلاقة بين هيكل رأس المال والعائد على حقوق الملكية .
مكان ومدة الدراسة	الولايات المتحدة ، 1983الى 1989 المدة الاولى و 1996 الى 2002 المدة الثانية وهي المدة الاكثر تنظيما .
حجم وعينة الدراسة	جميع المصارف في الولايات المتحدة الامريكية .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة :نسبة الرافعة المالية ونسبة حقوق الملكية . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية.
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	هناك علاقة ايجابية بين الرافعة المالية والعائد على حقوق الملكية ، وايضا العلاقة كانت ايجابية بين رأس المال الممتلك والعائد على الموجودات في المدتين .

2- دراسة Hoffmann , 2010 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	Capital Structure and Performance in the US Banking Industry. الهيكل المالي والاداء المالي في المصارف الامريكية الصناعية .
نوع الدراسة	دراسة تجريبية
الهدف من الدراسة	التعرف على العلاقة بين رأس المال المصرفي والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية .
مكان ومدة الدراسة	بورصة الولايات المتحدة ، 1995 – 2007 .
حجم وعينة الدراسة	11 مصرفا .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الموجودات ونسبة معدل الخصم ونسبة مصروفات الفائدة الى حقوق الملكية ونسبة الاستثمار بالاوراق المالية بالقيمة السوقية الى اجمالي الموجودات . المتغيرات المعتمدة : نسبة صافي الدخل الى حقوق الملكية .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	وجود ارتباط سلبي كبير بين ربحية المصارف ونسبة رأس المال السهمي ، واشارت نتائج الدراسة الى ان المصارف الكفوءة تمتلك نسبا منخفضة من رأس المال كون الزيادة غير المتوقعة في رأس المال يتبعها انخفاض في الربحية ، وان ربحية المصرف تتحقق من خلال التطبيق والاستخدام الفعال للتكنلوجيا الجديدة بدلا من حجم محفظة استثمار المصرف .

3- دراسة Abbadi & Abu-Rub, 2012 ، دراسة تحليلية

عنوان الدراسة	The Effect of Capital Structure on the Performance of Palestinian Financial Institutions. أثر هيكل راس المال في اداء المؤسسات المالية الفلسطسنية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	ايجاد العلاقة بين هيكل رأس المال وكفاءة المصرف .
مكان ومدة الدراسة	سوق فلسطين للاوراق المالية والمصرفية ، 2007 – 2010 .
حجم وعينة الدراسة	8 مصارف تجارية واستثمارية واسلامية .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية.
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	تشير النتائج الى وجود تأثير سلبي لنسب الرفع المالي في ربحية المصارف ، وان زيادة نسبة الودائع في المصرف تزيد من كفاءته ، وكذلك له تأثير سلبي في قيمة المصرف ، لكن يوجد تأثير ايجابي قوي بين العائد على الموجودات والقيمة السوقية.

4- دراسة Velnampy & Niresh, 2012 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	The Relationship Between Capital Structure & Profitability . العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	ايجاد العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية المصرف .
مكان ومدة الدراسة	بورصة كولومبو للأوراق المالية ، 2002 – 2009 .
حجم وعينة الدراسة	10 مصارف .

متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة الدين الى حقوق الملكية ونسبة الدين الى اجمالي المطلوبات . المتغيرات المعتمدة : نسبة صافي الربح ونسبة العائد على رأس المال العامل ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة صافي هامش الفائدة .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	يوجد ارتباط سلبي بين هيكل رأس المال والربحية بأستثناء الارتباط بين الدين الى حقوق الملكية والعائد على حقوق الملكية ، واشارت نتائج الدراسة الى ان 89% من اصول قطاع المصارف في سيرلنكا ممثلة بالقروض .

5-دراسة Mehta, 2012 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	Financial Performance of UAE Banking Sector- A Comparison of Before and During Crisis Ratios. الاداء المالي للقطاع المصرفي الاماراتي – مقارنة بين القطاع المصرفي الاماراتي قبل واثناء الازمة .
نوع الدراسة	دراسة مقارنة
الهدف من الدراسة	فحص مؤشرات الاداء المالي للمصارف الاماراتية وتحديد ما اذا كانت قد تأثرت بالازمة الاقتصادية العالمية .
مكان ومدة الدراسة	سوق ابو ظبي ، 2005 – 2010 .
حجم وعينة الدراسة	جميع المصارف المدرجة في سوق ابوظبي .
متغيرات الدراسة	نسب الرافعة المالية ونسبة السيولة ونسبة الربحية .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	انخفضت نسبة الربحية خلال مدة الازمة وكذلك نسبة السيولة وخاصة من حيث السيولة النقدية ، وارتفعت نسبة الرافعة المالية خلال مدة الازمة مقارنة بالمدة ماقبل الازمة .

6- دراسة Taani, 2013 ، بحث منشور.

عنوان الدراسة	Capital Structure Effects on Banking Performance: a Case Study of Jordan. تأثير الهيكل المالي في الاداء المصرفي : دراسة في الاردن
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	معرفة اثر هيكل رأس المال في إداء المصارف .
مكان ومدة الدراسة	بورصة عمان ، 2007 – 2011 .
حجم وعينة الدراسة	12 مصرفا تجاريا .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة اجمالي الديون الى حقوق الملكية ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي المطلوبات . المتغيرات المعتمدة : نسبة صافي الربح ونسبة العائد على رأس المال العامل ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة صافي هامش الفائدة .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	أن إداء المصرف المقاس بنسبة صافي الربح ونسبة العائد على رأس المال ونسبة صافي هامش الفائدة يرتبط بشكل كبير وايجابي بنسبة اجمالي الدين في المصرف ، بينما استنتجت الدراسة ان نسبة اجمالي الدين غير مهمة في تحديد العائد على حقوق الملكية في الصناعات المصرفية .

7- دراسة Goyal, 2013 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	Impact of Capital Structure on Performance of Listed Public Sector Banks in India. تاثير هيكل رأس المال في اداء بنوك القطاع العام المدرجة في الهند .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	معرفة اثر هيكل رأس المال في ربحية مصارف القطاع العام .
مكان ومدة الدراسة	البورصة الوطنية في الهند ، 2008 – 2012 .
حجم وعينة الدراسة	19 مصرفا عاما .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة الديون قصيرة الاجل ونسبة الديون طويلة الاجل . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	وجود علاقة ذات تأثير ايجابي للديون قصيرة الاجل في الربحية المقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ، بينما كانت العلاقة ذا تأثير سلبي للديون طويلة الاجل على الربحية المقاسة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

8- دراسة Al-Tally, 2014 ، رسالة ماجستير .

عنوان الدراسة	An Investigation of the Effect of Financial Leverage on Firm Financial Performance in Saudi Arabia's Public Listed Companies. تأثير الرافعة المالية في الاداء المالي للشركات العامة المدرجة في المملكة العربية السعودية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	البحث في اثر الرفع المالي في الاداء المالي .
مكان ومدة الدراسة	سوق الاسهم في الرياض ، 2002 – 2010 .
حجم وعينة الدراسة	57 شركة تجارية مساهمة .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة المطلوبات الى حقوق الملكية ونسبة المطلوبات الى اجمالي الموجودات . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة ربحية السهم .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	وجود اثر ايجابي للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المطلوبات الى حقوق الملكية في الاداء المالي ، في حين تبين عدم وجود اثر للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المطلوبات الى اجمالي الموجودات في الاداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم ، كما واظهرت النتائج وجود اثر ايجابي للرفع المالي المقاس من خلال نسبة المطلوبات الى اجمالي الموجودات على الاداء المالي المقاس من خلال نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ، واوصت الدراسة بضرورة استخدام الشركات التجارية حد ادنى من مستوى الديون او تحديد مستوى الدين الامثل الذي يجب استخدامه .

9- دراسة Kumari, 2015 ، رسالة ماجستير .

عنوان الدراسة	Effect of capital structure on profitability: Evidences from Portugal and Spain. تأثير هيكل رأس المال في الربحية : ادلة من البرتغال واسبانيا.
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية
الهدف من الدراسة	تحليل تأثيرهيكل رأس المال في الربحية للشركات المساهمة ، وكيف اثرت ازمة منطقة اليورو على قرارات هيكل رأس المال .
مكان ومدة الدراسة	البورصة البرتغالية والبورصة الاسبانية ، 2003 – 2013 .
حجم وعينة الدراسة	جميع الشركات المساهمة المدرجة في البورصة البرتغالية والبورصة الاسبانية .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة الرافعة المالية . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	وجود علاقة سلبية بين نسبة الرافعة المالية ونسبة العائد على الموجودات بينما لاتوجد اي علاقة مهمة او سلبية بين نسبة الرافعة المالية ونسبة العائد على حقوق الملكية ، وكذلك وضحت الدراسة بعدم وجود تغيير كبير في قرارات التمويل الخاصة بالشركات بعد ازمة منطقة اليورو مقارنة بالمدة قبل الازمة .

10- دراسة Ban et all, 2016 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	The Determinants of Bank Capital Structure: A European Study. محددات هيكل رأس المال المصرفي : دراسة اوربية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية .
الهدف من الدراسة	تحديد محددات هيكل رأس المال الاكثر تأثيرا فيه .
مكان ومدة الدراسة	المنطقة الاقتصادية الاوربية ، 2005 – 2014 .
حجم وعينة الدراسة	149 مصرفا تجاريا .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة قيمة الموجودات السوقية الى قيمة الموجودات الدفترية ونسبة العائد على الموجودات والحجم ونسبة توزيعات الارباح ونسبة الضمانات ونسبة مخاطر الاسهم ونسبة مخاطر السيولة ونسبة القروض المتعثرة. المتغيرات المعتمدة : نسبة رأس المال السوقية ونسبة رأس المال الدفترية .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	ان الحجم ومخاطر السوق هي اكثر العوامل المحددة لهيكل رأس المال في المصارف إذ يرتبط هيكل رأس المال بعلاقة سلبية مع الحجم وبعلاقة ايجابية مع الارباح . واستنتجت الدراسة الى ان زيادة مخاطر السوق تؤدي الى زيادة رأس المال السهمي في المصارف فهذه المخاطر تجعل المصرف يحتفظ بنسبة اكبر من الاسهم ، فضلا عن ان المصارف الكبيرة تمتلك رأس مال اقل من المصارف الصغيرة .

11- دراسة Rinku, 2017 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	A Study Based on the Various Components of Capital Structure of Banking Companies. دراسة مبنية على المكونات المختلفة لهيكل رأس مال الشركات المصرفية .
نوع الدراسة	دراسة تجريبية
الهدف من الدراسة	فحص مكونات الهيكل المالي للمؤسسات المصرفية .

مكان ومدة الدراسة	البورصة البرتغالية والبورصة الاسبانية ، 2006 – 2016 .
حجم وعينة الدراسة	10 مصارف .
متغيرات الدراسة	رأس المال السهمي والاحتياطيات والفوائض واجمالي الديون وصافي القيمة .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	توصلت الدراسة الى نتائج مفادها ارتفاع نسبة رأس المال السهمي في المصارف عينة الدراسة وقد سجلت اعلى نسبة في مصرف ما وراء البحار اما نسبة الاحتياطيات والفوائض فقد كانت معتدلة وقد سجلت اعلى نسبة في المصرف الهندي ، واشارت الدراسة الى انخفاض نسبة الديون في المصارف وقد سجلت اعلى نسبة في المصرف الهندي ، ونسبة صافي القيمة كانت معتدلة . ومن ثم فقد استنتجت ان المصارف عينة الدراسة هي مصارف منخفضة الكفاءة في ادارة مكونات هيكلها المالي ومصرف المؤسسة هو اكثر المصارف كفاءة مقارنة بالمصارف الاخرى.

12- دراسة Tuncay, 2018 ، بحث منشور .

عنوان الدراسة	Can Capital Structure Affect the Financial Performance of Banks in Turkey. هل يمكن ان يؤثر هيكل رأس المال في الاداء المالي للمصارف في تركيا .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية .
الهدف من الدراسة	التحقق من محددات الاداء المالي من حيث هيكل رأس المال .
مكان ومدة الدراسة	بورصة اسطنبول ، 2006 – 2016 .
حجم وعينة الدراسة	11 مصرفا .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة كفاية رأس المال ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة ربحية السهم .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	تؤثر نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات في العائد على الموجودات وربحية السهم بشكل ايجابي بينما لم يكن هناك تأثير واضح لنسبة كفاية رأس المال في اداء المصرف .

13- دراسة Al-Omari, 2021 ، بحث منشور.

عنوان الدراسة	The Impact of Capital Structure on Jordanian Banks Performance. اثر الهيكل المالي على الاداء المالي للمصارف الاردنية .
نوع الدراسة	دراسة تحليلية
الهدف من الدراسة	معرفة اثر هيكل رأس المال في ربحية مصارف القطاع العام .
مكان ومدة الدراسة	بورصة عمان ، 2007 – 2017 .
حجم وعينة الدراسة	12 مصرفا تجاريا .
متغيرات الدراسة	المتغيرات المستقلة : نسبة اجمالي الديون ونسبة اجمالي الدين الى حقوق الملكية . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على السهم .
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	هيكل رأس المال له تأثير في العائد على الموجودات في حين ليس له اي تأثير على العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم والعائد على الاستثمار .

ثالثا : التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض مجموعة من الدرسات السابقة (العربية والاجنبية) ذات الارتباط المباشر بموضوع الدراسة وحسب تسلسل السنوات لأجرائها وتوضيح كل من هدف ومكان ومدة وحجم وعينة ومتغيرات الدراسة والنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات نلاحظ مايلي :

1- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات **المحلية** السابقة من حيث الهدف وعينة الدراسة في كونها ستحدد تأثير الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية ، في حين نجد ان دراسة **ناصح ، 2014** اختلفت عن الدراسة الحالية من حيث العينة والتي تمثلت بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . اما في ما يخص دراسة **حمد ، 2018** فنجد ان الأختلاف بينها وبين الدراسة الحالية ينصب في هدف الدراسة .

2- أما بالنسبة للدراسات **العربية** فقد تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث الهدف وبعض المؤشرات ، لكنها تختلف مع الدراسة الحالية في انها قد ركزت على تأثير الرفع المالي في الأداء المالي للشركات المساهمة غير المصرفية على العكس تماما من الدراسة الحالية والتي ركزت على تأثير الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية حصراً .

3- أما في مايخص الدراسات **الأجنبية** السابقة فقد تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث الهدف وبعض المؤشرات ، لكن الأختلاف بينهم يكمن في ان الدراسات **الأجنبية** السابقة لم تتطرق الى تأثير الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية في ضوء مؤشرات الدراسة الحالية **(نسبة الملكية والدين والودائع والربحية والسيولة)** ، اذ نجد ان الدراسات **الأجنبية** السابقة بعضها اعتمد على نسبة الدين وبعضها على نسبة الملكية ومنها من اعتمد على نسبة الدين والملكية معا ، ونجد ايضا ان الدراسات **الأجنبية** السابقة اعتمدت على نسب الربحية بشكل اساسي ولم تعتمد على اي نسبة للسيولة بأستثناء دراسة **Mehta , 2012**.

4- اختلفت الدراسة الحالية من حيث المكان والزمان مع الدراسات **العربية والأجنبية** السابقة إذ تم اختيار العينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2009 لغاية 2019 .

5- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الجانب النظري ، فالدراسة الحالية تناولت الهيكل المالي والأداء المالي في المصارف التجارية بشكل خاص ، في حين ان الجانب النظري للدراسات السابقة تناول الهيكل المالي والأداء المالي في المؤسسات غير المصرفية .

الفصـــل الثاني
الأطار النظري للدراسة

المبحث الاول	مدخل تعريفي لهيكل ومصادر التمويل
المبحث الثاني	النظريات المفسرة للهيكل المالي
المبحث الثالث	الاداء المالي في المصارف التجارية

المبحث الاول
مدخل تعريفي لهيكل ومصادر التمويل

تعد دراسة الهيكل المالي من المواضيع المهمة في مجال الادارة المالية واكتسبت هذه الاهمية لارتباطها بأهداف الادارة المتمثلة بتعظيم الربح والمحافظة على استمرارية المصرف . ولغرض تحقيق هذه الاهداف ينبغي استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وبكفاءة عالية وهذا يتطلب وجود مصادر تمويل لاستغلال تلك الفرص . لذلك من مهمات الادارة المالية اتخاذ القرار المالي الملائم وهذا القرار من القرارات المعقدة التي تتطلب الدراسة والبحث لتحديد المزيج الامثل من مصادر التمويل الممتلك والمديونية الذي يعظم الربح ويحقق الامان ويحافظ على استمرارية المصرف .

وبناءً على ما سبق سيتناول هذا المبحث الجوانب التالية :

اولا : الاطار المفاهيمي للهيكل المالي في المصارف التجارية .

ثانيا : مكونات الهيكل المالي في المصارف التجارية .

ثالثا : محددات القرارات المالية في المصارف التجارية .

اولا : الاطار المفاهيمي للهيكل المالي في المصارف التجارية Financial Structure Framework in Commercial Banks :

أن وجود المصارف التجارية في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية ليس لِكونها متعاملاً إقتصادياً ذا أهمية فحسب وإنما لأنـها قد سمحت بأيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ، إذ يرتكز عليها النظام المالي لاي بلد نظرا للدور الذي تمثله في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية وتحريك عجلة النمو الى الامام ، فهي الوعاء الذي تتجمع فيه الاموال الفائضة ليعاد توجيهها الى اصحاب الحاجة في عدة مجالات **(Khan & AlMaktoumi , 2020 : 10)** . وحتى تتمكن المصارف التجارية من ممارسة نشاطها بفاعلية وتضمن بقاءها واستمرارها في السوق المصرفية يجب ان تتوافر لديها موارد مالية كافية ومتنوعة . فقرار التمويل هو من القرارات المالية الهامة والاصعب في اتخاذها خاصة على مستوى المصارف التجارية بوصف المصرف مركزا للقرار حيث يقوم بأرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها و يعمل نوع من التركيب المالي بهدف توجيه مختلف الموارد المـالية الى استخدامات ذات عوائد مالية فيكون المصرف هنا بصدد رسم سياسته المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية ، سواء كانت قطاعات حديثة أم قائمة تحتاج الى تمويل مناسب بهدف النمو **(Sivalingam &Kengatharan ,2018:586-588)** . وشكل مفهوم الهيكل المالي بشكل عام ذلك المزيج المالي المستخدم في تمويل الاستثمارات (الاصول) من كل من التمويل الممتلك والتمويل المقترض **(Chen et al,2021:180)** . وعرف ايضا بأنه الاسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل اصول المؤسسة ، فالهيكل المالي يتضمن العناصر كافة التي يتكون منها جانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية سواء كانت تلك العناصر طويلة أم قصيرة الاجل **(Albart et al , 2020 : 46,47)** . وهناك تعريف آخر للهيكل المالي والذي ينص على انه توليفة مصادر التمويل التي تم تحديدها من قبل ادارة المؤسسة لتمويل استثماراتها ، فالهيكل المالي يتكون من مجموعة العناصر التي تشكل جـانب الالتزامات في قائمة المركز المالي اي سواء كان مصدرها اموالاً ذاتية او دينا خارجيا**(Thanh & Ngoc , 2020 : 111)** . وقد عرف البنك المركزي الاوربي الهيكل المالي المصرفي بأنه قيام المصرف بتمويل ميزانيته من خلال عدة مصادر وهذه المصادر تكون موزعة على ثلاث طبقات ، فالطبقة الاولى تبدأ برأس المال الممتلك ومكوناته فضلا عن سندات الدين طويلة الاجـل ، تليها الطبقة الثانية التي تتكون من اموال المودعين ، إذ اشار البنك المركزي الاوربي الى انه من المفترض ان تكون اموال المودعين مستقرة في اغلب الظروف فهي اما تكون بأشعار سابق او ودائع تحت الطلب ، وتليها الطبقة الاخيرة التي تتكون من مصادر التمويل قصيرة الاجـل كالقروض ذات الآجال القصيرة وودائع المنظمات الكبرى وشهادات الايداع فضلا عن اتفاقيات إعادة الشراء وقد اشار الى ان مصادر التمويل قصيرة الاجل قد تتغير بسرعة على وفق ظروف السوق والتدفقات النقدية **(European Central Bank , 2009 : 8)** . ويختلف الهيكل المالي من حيث تركيبته في المصارف التجارية عن المؤسسات الاخرى

نتيجة اختلاف طبيعة النشاط بينهم ، فالمصارف التجارية وجدت اساسا لتكون مؤسسات ذات رافعة مالية عالية عكس كل المؤسسات الاخرى **(Jadah et al,2020:122,123)** . واسباب هذا الاختلاف هي كالآتي :

1- يشكل رأس المال المملوك في المصارف التجارية نسبة صغيرة من الهيكل المالي مقارنة بباقي الخصوم ، فلذلك يجب ان تطبق المصارف التجارية قواعد معينة وتتبع مستوى معين من التنظيم لغرض وقايتها من تقلبات اوضاعها المالية ، وكذلك يجب ان تتعامل بحذر مع تركيبة اصولها في ظل وجود هيكل مالي تكون فيه النسبة الاقل لرأس المال المملوك **(Nguyen&Kayani,2013:6)** .

2- تؤثر الارباح وتكاليف الافلاس في تفضيل المؤسسات غير المالية للديون لما تقدمه هذه الديون من ميزة الوفر الضريبي ، ولاسيما المؤسسات التي تحقق مستويات عالية من الارباح فهي تتصف بقلة تعرضها لمخاطر الافلاس لذلك تعتمد على الديون بنسبة اكبر في تمويل انشطتها . في حين ان المؤسسات غير المالية التي تحقق مستويات منخفضة من الربح يكون اعتمادها على الديون بنسبة اقل كونها تواجه مخاطر افلاس عالية في حال اعتمادها بشكل كبير على الديون . أما المصارف التجارية فهي لا تمتلك خيارا غير التعامل بالديون التي تحصل عليها من الودائع إذ تعد مصدر التمويل الاساسي في المصرف والاقل كلفة مقارنة بمصادر التمويل الاخرى المتاحة للمصرف التجاري **(Widyastuti et al , 2019 : 137) .**

3- سبب اعتماد المصارف التجارية على الدين بشكل يفوق اعتمادها على الاسهم في تمويل انشطتها مقارنة مع المؤسسات غير المالية التي تعتمد على الاسهم بشكل اكبر ، هو استثمارهذه المصارف في اصول توصف بأنها صعبة الفهم لمن هم خارج المصرف . ومن ثم فان هذا الوضع يزيد من صعوبة تصريف الاسهم ، نتيجة فجوة المعلومات بين المستثمرين المتوقعين والمصرف **(Fabozzi , 2009 : 375 – 377)** .

4- تختلف المؤسسات غير المالية عن المصارف التجارية من حيث مدى توافر فرص النمو والسيولة ، فالمؤسسات غير المالية تستطيع تحقيق فرص النمو من خلال الدخول في استثمارات مربحة وتعمل على تمويل هذه الاستثمارات من الارباح المحتجزة وبذلك فبأستطاعتها تخفيض حجم الرافعة المالية لديها . اما المصارف التجارية فعلى الرغم من ان هذا الوضع ينطبق عليها وبأستطاعتها تمويل الاستثمارات بالارباح المحتجزة ايضا ، لكن مع ذلك فالمصارف التجارية لاتزال بحاجة كبيرة الى الديون لتمويل فرص النمو وكذلك تمويل نشاط المصرف الاساسي المتمثل بالاقراض **(Brigham & Houston , 2009 : 418)** .

5- اختلاف آخر مصدره هو امكانية المؤسسات غير المالية من تعديل واستبدال تفضيلاتها بشأن مصادر تمويل هيكلها المالي ، فهذه المؤسسات تستطيع ان تحدد مستوى معين لتكلفة رأس المال بناءً على احتياجاتها المالية قصيرة كانت او طويلة الاجل ، وكذلك تفضيلاتها للديون او الاسهم تكون بالتبعية . بينما المصارف التجارية تكون على العكس تماما من ذلك ، إذ يُفرض عليها توفير السيولة للمقترضين في وقت الحاجة سواء كانت قصيرة أم متوسطة

الاجل (كون المصرف يتجنب التعامل بالقروض طويلة الاجل) وعلى هذا الاساس يجب ان تضمن هياكلها المالية ديونا مختلفة لغرض عمل توازن في وضعية السيولة **(Hill , 2009 : 72 – 75)** .

6- تتميز الهياكل المالية في المصارف التجارية بالتقلب والتغير المستمر ، عكس هياكل المؤسسات غير المالية التي تتصف بالاستقرار النسبي . وسبب هذا التقلب هو سعي المصرف التجاري نحو ضمان قدر كافٍ من السيولة من خلال زيادة ايداعات الغير والتي توصف بأنها عالية السيولة خاصة الودائع تحت الطلب ، ويعمل المصرف على الاستفادة من الاموال المودعة من خلال استثمارها في القروض و يوصف هذا الاستثمار بالاقل سيولة ضمن محفظة المصرف التجاري **(Rose , 2010 : 485)** .

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان الهيكل المالي في المصارف التجارية يتكون من حقوق الملكية المتمثلة برأس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة ، والديون المتمثلة بالودائع والقروض والسندات . اما بالنسبة لمفاهيم الهيكل المالي التي تم ذكرها سلفا فهي تحمل تقريبا المفهوم ذاته حول ماهية الهيكل المالي ماعدا بعض التعريفات التي لم تميز بين الهيكل المالي وهيكل رأس المال وبالنتيجة فأن الهيكل المالي ينطوي على كل انواع واشكال التمويل قصيرة وطويلة الاجل ، اما هيكل رأس المال فهو جزء من الهيكل المالي الذي يتضمن مصادر التمويل طويلة الاجل فقط . وهناك بعض الكتاب قد فرقو بين مصطلح الهيكل المالي وهيكل التمويل معتبرين ان الهيكل المالي ينبغي ان يتعلق بالمكونات التفصيلية لجانبي الميزانية في المؤسسة وليس فقط بجانب الخصوم ، اما هيكل التمويل فهو يشمل المكونات التفصيلية لجانب الخصوم . في حين ترى الدراسة ان الهيكل المالي يتعلق بجانب الخصوم فقط والفرق هو في التسميات .

ثانيا : مكونات الهيكل المالي في المصارف التجارية The components of the financial structure in commercial banks : تستمد المصارف التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الاساسي من مصادر متعددة ، تنقسم الى مصادر تمويل داخلية (ذاتية) والتي تمثل التزام المصرف تجاه اصحاب رأس ماله . و مصادر تمويل خارجية والتي تمثل التزام المصرف تجاه عملائه والمقرضين . ويمكن تلخيص مصادر تمويل المصارف التجارية من خلال الشكل (1) الآتي :

الشكل (1)

مصادر تمويل المصارف التجارية

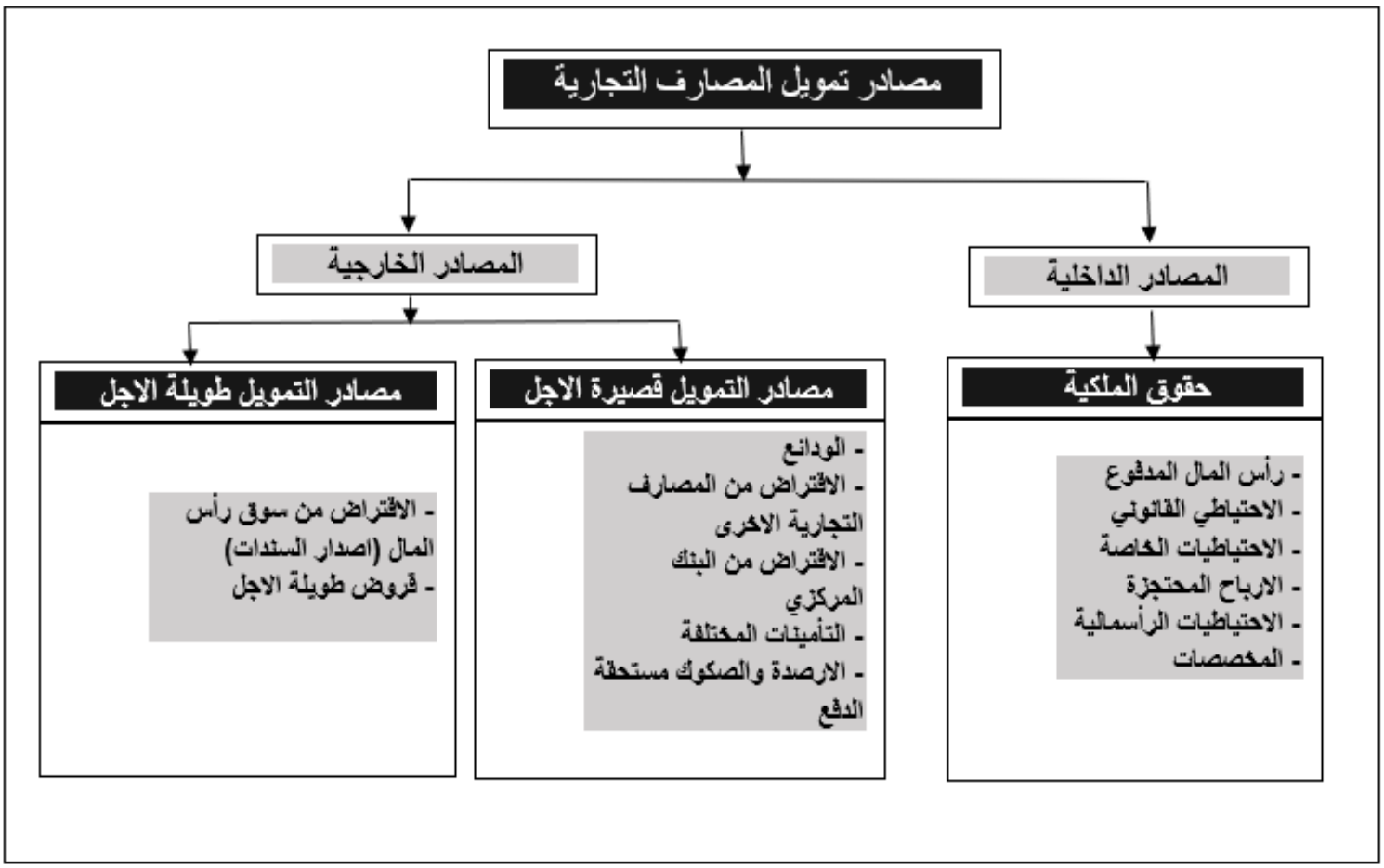

الشكل من اعداد الباحثة

ومن اجل الاحاطة بهذه المصادر سيتم تناولها تباعا :

1- المصادر الداخلية Internal Sources : تتمثل مصادر التمويل الداخلية في المصارف التجارية برأس المال الممتلك او مايسمى بحقوق الملكية وتعد مصادر تمويل طويلة الاجل وهي كالآتي :

- حقوق الملكية Equity Rights : يشكل رأس المال الممتلك جزءآ من السيولة في المصرف ويمثل خط الدفاع فيه ، كونه يعمل على تعزيز سمعة المصرف ومكانته المالية في السوق من خلال حمايته من اي مشكلات مالية قد تعترض ادارته وتؤدي الى انخفاض قيمة اي بند من بنود موجوداته. فدوره الرئيس يتمثل بتمويل الموجودات السائلة والثابتة وبالاخص الصغيرة نسبيا مقارنة بحجم موجودات المصرف . ومن ثم فهو يعد مصدر ثقة كبيرة للمودعين كونه يعمل على تأمين وحماية الاموال المودعة **(Fauziah et al , 2020 :125 , 126)** . ويضم هيكل رأس مال المصرف التجاري البنود التالية **:**

1-1- رأس المال المدفوع (الاسهم العادية والممتازة) Contributed Capital (Common and Preferred Stocks) : يتمثل رأس المال المدفوع بالمبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع (المؤسسين والمساهمين) في بداية انشائه . ويُعد النواة الاولى لموارد المصرف المستخدمة لتغطية نفقات التأسيس وكذلك لتمويل نشاطه المتمثل بتكوين مايلزمه من الاصول الثابتة وتسيير اعماله من حيث عمليات الاقراض والاستثمار، اذ لايتوقع ان يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع عند الاعلان عن تأسيسه . ويشكل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع المصادر المالية التي يحصل عليها ، لكن قد تطرأ عليه اضافات عند اصدار اسهم جديدة للاكتتاب او تخفيضات في الفترات اللاحقة **(Mahfud , 2017 : 2)** . ويجب الاشارة الى ان معظم اسهم المصرف هي أسهم عادية وقد يصدر المصرف اسهما ممتازة ، ويعود تفضيل ادارة المصرف للاسهم العادية كون ان الاسهم الممتازة تتسم بخصائص ومميزات لا يحبذها المصرف من حيث انها اسهم هجينة Hybrid Stocks فهي وسط بين الاسهم العادية والسندات ، ويكون لها حق الاولوية بعد حملة السندات في استرداد حقوقهم عند التصفية فضلا عن انها محددة الفائدة مسبقا من القيمة الاسمية ، وتوزيعات الارباح لهذه الاسهم غير معفاة من الضرائب على العكس من فائدة السندات **(Brabenec et al , 2020 : 65)** . اما المساهمون العاديون فيتمتعون بحق الحصول على حصة من ارباح المصرف تتناسب مع مايملكون من اسهم ، وكذلك حق حضوراجتماع الهيأة العامة والتصويت على المقترحات المقدمة من قبل مجلس الادارة فضلا عن حق الافضلية في شراء الاسهم الجديدة التي يتم اصدارها **(Elhadi&Ahmed,2017:1290)** .

2-1- الاحتياطيات القانونية Requirement Reserves : هي احتياطيات الزامية تفرضها السلطات النقدية على المصارف التجارية بنسب معينة تبعا للاوضاع الاقتصادية والقانونية في البلد . إذ يتم اقتطاع النسبة المفروضة من الاموال المودعة في المصرف ، وايداعها في البنك المركزي تحت مسمى احتياطي قانوني مجاني لغرض مواجهة عمليات السحب . والهدف الاساسي منها هو حماية اصحاب الودائع في حال افلاس المصرف في المستقبل .ولا يتقاضى المصرف التجاري نظير هذه الاحتياطيات القانونية اي فائدة **(Suresh&Paul,2014:94) .**

3-1- الاحتياطيات الخاصة Special Reserves : هي احتياطيات اختيارية غير مفروضة من قبل السلطة النقدية فالمصارف تحتفظ بها من تلقاء نفسها لغرض مواجهة اي خسائر في قيمة اصول المصرف ، وكذلك لتدعيم مركزه المالي**(Comporek, 2018: 18)** .

4-1- الارباح المحتجزة Retained Earnings : تتمثل بالارباح الصافية التي حققها المصرف في السنوات الماضية والتي تم احتجازها ولم توزع على المساهمين (بناءً على موافقتهم) او الاكتفاء بتوزيع جزء منها بقرار من مجلس ادارة المصرف ، وتمت اضافتها الى الموارد الدائنة فيه لغرض مواجهة المقتضيات الاضافية للامان والتي قد ترى ادارة المصرف ضرورة لها على وفق طبيعة نشاطه واعماله **(Bal et al , 2018 : 2)** . وتمثل الارباح المحتجزة مصدرا رئيسا للتمويل الذاتي في المصرف إذ تُستخدم في مجالات التوظيف المختلفة كتنمية قوة

المصرف الايرادية لتوسيع مجال انشطته**(Alves,2018:3)**. وتتلاءم سياسة الاحتجاز مع مصلحة كبار المالكين للمصرف ، لان احتجاز الارباح يؤدي الى ارتفاع قيمة الاسهم العادية في السوق المالي ، فضلا عن ملاءمتها مع توجيهات البنك المركزي كونها تدعم السيولة وتزيد من معدلات حماية الاموال المودعة **(Tariq et al, 2014 : 682)** .

1-5- الاحتياطيات الرأسمالية Capital Reserves : تنجم هذه الاحتياطيات من عملية اعادة تقييم موجودات المصرف الثابتة الرأسمالية كالمباني وغيرها ، إذ يعاد تقييمها لتتلاءم مع سعر السوق الجاري والفرق بين قيمة هذه الموجودات عند الشراء وقيمتها عند التقييم يمثل الاحتياطيات الرأسمالية . كذلك تنجم عندما يقوم المصرف بأصدار اسهم جديدة للاكتتاب بقيمة اعلى من قيمتها الاسمية فهذه الزيادة عن القيمة الاسمية تمثل هذه الاحتياطيات وتسمى بأحتياطيات علاوة الاصدار ويستخدمها المصرف لتدعيم مركزه المالي . وهذا النوع من الاحتياطات تُعد سرية ولاتظهر في ميزانية المصرف او سجلاته **(Adiwahana & Martan 2018 : 179)**.

1-6- المخصصات Provisions : المخصص هو مبلغ مالي يتم اقتطاعه من ايراد المصرف سواء تحققت ارباح أم لم تتحقق خلال المدة المالية لمقابلة اي خطر غير محتمل يمكن ان يواجهه في المدة المالية المقبلة **(Ng , 2020 : 3)** . ويُعد هذا المخصص مصدرا للتمويل الذاتي في المصرف وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الاصول ومخصص مقابلة النقص في قيمة الاصول ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك مخصص هبوط اسعار الاوراق المالية . والمخصصات ايضا تُعد سرية ولاتظهر في ميزانية او سجلات المصرف **(نزيهة & بوعبدلي ، 2016 : 45)** .

2- المصادر الخارجية External Sources : توفر المصادر الخارجية الجانب الاكبر من الاموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بأنشطته المختلفة وتتمثل بمصادر تمويل قصيرة وطويلة الاجل وهي كالآتي :

2-1 – مصادر التمويل قصيرة الاجل Short – Term Financial Sources : تتمثل هذه المصادر بالودائع والقروض قصير الاجل ومن اجل الاحاطة بها سيتم تناولها تباعا :

2-1-1– الودائع Deposits : تُعد الودائع اهم مصدر من مصادر التمويل في المصارف ، فهي الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بالاموال ، إذ يعتمد عليها في عمليات الاقراض بشكل اساسي (لغرض تحقيق ارباح من خلال معدلات الفائدة التي تفرضها على القروض) وعمليات التنمية للموارد المالية **(Ünvan &Yakubu,2020:2,3)** . لذلك لجأت اغلب المصارف التجارية الى استخدام سياسة التسويق المصرفي لجذب الودائع بشتى الطرائق بسبب شدة المنافسة بينها . وتعرف الودائع بأنها المبالغ المالية المصرح بها بأي عملة كانت والتي يتم ايداعها في المصرف وتكون واجبة الاداء عند الطلب او في تاريخ الاستحقاق المعلوم **(Do et al , 2021 : 666)** . وتكمن اولوية اعتماد المصارف على الودائع في التمويل للاسباب التالية :

ا- تُعد الودائع مصدر تمويل منخفض الكلفة مقارنة بتكلفة القروض ، فتكلفة الودائع تتمثل بمعدل الفائدة الصريح الذي يدفعه المصرف للمودعين**(Yakubu&Abokor,2020:4)** . بينما تكلفة القروض تتمثل بالفائدة التي يدفعها المصرف على ديونه الجديدة وهي تفوق بكثير فائدة الودائع لان المقرضين عادة ما يتحملون مخاطر اكبر**(Melicher & Norton , 2017 : 571)** .

ب- رأس المال والاحتياطيات لا تُعد مصادر تمويل خصبة بالنسبة للمصارف التجارية ، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل اساسي في تطوير طاقته وإمكاناته التمويلية والاستثمارية ، فأصدار اسهم جديدة قد لا يكون مرغوبا من قبل المساهمين القدامى نتيجة اضرار زيادة عدد المالكين ومطالبتهم بتوزيع الارباح ومن ثم انخفاض نسبة العوائد نتيجة تدني الارباح المحتجزة فضلا عن الضرر الذي سوف يلحق بمواقعهم التصويتية . وهناك بعض المصارف لا تحبذ احتجاز الارباح كون ان توزيع الارباح يعتبر مؤشرا على نجاح المصرف ومن ثم فأن الودائع افضل مصدر للتمويل المصرفي **(Yemi&Seriki,2018:12,13)** .

2-1-1-1- العوامل التي تؤدي الى نمو مبالغ الودائع في المصارف التجارية :

هناك مجموعة من العوامل تؤدي الى نمو مبالغ الودائع في المصارف التجارية واهما :

ا- السمات الخاصة بالمصرف ذاته : فالافراد يفضلون التعامل مع المصارف العريقة قديمة التأسيس والتي تقع في الاحياء الراقية ، وتكون ذات سمعة حسنة وتتميز خدماتها عن غيرها من المصارف بالتنوع والتطور التكنلوجي . لذلك يجب على المصارف لغرض جذب المودعين تطوير نوعية الخدمات المالية التي تقدمها إذ يجب ان تكون بتقنيات حديثة ، فضلا عن تحسين المباني لجميع فروع المصرف ، والعمل على تقديم المعاملة الحسنة للعملاء وذلك لتوفير السرعة والراحة وانجاز العمل بكفاءة عالية فكل هذا يؤدي الى زيادة قدرة المصرف على جذب عملاء جدد وكذلك الحفاظ على التعامل المستمر مع عملائهم الحاليين ، ومن ثم يؤثر في نمو مبالغ الودائع **(Kerore , 2021 :10)** .

ب- سياسة المصرف الرئيسة : والتي تتمثل بهيكله المالي واستثماراته والائتمانات الممنوحة ، فكل هذه دلائل تعطي مؤشرا عن كفاءة ادارته وقوة مركزه المالي وخاصة في فترات الازمات الاقتصادية . فأستقرار المصرف المالي وكفاءة ادارته وقوة مركزه تؤدي الى نمو مبالغ الودائع فيه **(Ambe , 2017 : 58)** .

ج- الحالة الاقتصادية السائدة في البلد : تزداد مبالغ الودائع في المصارف خلال فترة الرواج من الدورة الاقتصادية ، وذلك لزيادة دخل الافراد ومن ثم زيادة مدخراتهم **(Kaba , 2019 : 25)** .

2-1-1-2- العوامل التي تؤدي الى تقلب مبالغ الودائع وعدم استقرارها في المصارف التجارية :

هناك مجموعة من العوامل تؤدي الى تقلب مبالغ الودائع في المصارف التجارية وعدم استقرارها ومن اهمها :

ا- التقلبات الدورية الاقتصادية مابين فترات الانتعاش والركود الاقتصادي **(Mourao et al , 2020 : 1)** .

ب- التقلبات طويلة الامد ، التي تنتج عن التغيرات السكانية كتزايد معدلات نموهم والدخل المتحقق ومستوى ثراوتهم فضلا عن عامل الهجرة الذي يتسبب في انتقال الاموال من بلد الى آخر**(Madebo , 2013 : 13)** .

ج-المنافسة بين المصارف والتي تعتمد سياسات متفاوتة لجذب المودعين **(Maharana et al, 2015:197)**.

د- التقلبات الموسمية والتي تؤثر بشكل خاص في المصارف التي تتركز فروعها في مناطق جغرافية ذات نشاط موسمي ومن ثمَّ تؤدي الى عدم استقرار الودائع **(Madebo , 2013 : 13)** .

ومن خلال ماتقدم يلاحظ انه بالاضافة الى العوامل السابقة التي تم ذكرها ، فأن عادات المجتمع والوعي المصرفي لدى الافراد فضلا عن التشريعات والقوانين المصرفية والاستقرار السياسي في البلد يكون لها تأثير مباشر في معدلات نمو الودائع للمصارف التجارية . لذلك ينبغي على المؤسسات المصرفية الاحاطة بجميع العوامل المؤثرة في معدلات نمو مبالغ الودائع او تقلبها وذلك لغرض تحديد الأستراتيجية التي سيتم الاعتماد عليها في تحقيق الاهداف.

2-1-1-3- اهم انواع الودائع في المصارف التجارية :

ا- الودائع تحت الطلب Demand Deposits : هي الحسابات التي يحق للعميل الايداع فيها او السحب منها في اي وقت يشاء . ولا يدفع المصرف عليها اي فائدة نظرا لطبيعتها الجارية ، ويستثمرها في منح القروض حيث لا شئ يمنعه من ذلك سوى عمليات السحب عليها والتي يمكن ان تتم في اي وقت لذلك يلجأ المصرف الى الاحتفاظ بموجودات على درجة مرتفعة من السيولة لمواجهة هذه السحوبات **(Borgo , 2020 : 1 , 2)** .

ب- الودائع لآجل Term Deposits : هذا النوع من الودائع تكون مدة ايداعها في المصرف مربوطة بزمن معين ، ويدفع عليها فوائد معقولة ويزداد معدل الفائدة بأزدياد مدة ومبلغ الوديعة اِذ لايجوز للمودع سحبها كليا او جزئيا الا بعد انتهاء تاريخ استحقاقها والا فقد حقه في الحصول على هذه الفائدة . ومن ثم فأن استثمارها يحقق للمصرف عوائد مرتفعة فضلا عن انها لا تتطلب منه الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة-**(Bikker&Gerritsen, 2017:1-5)** .

ج- الودائع لأشعار Notice Deposits : هذا النوع من الودائع ايضا تكون مدة ايداعها مربوطة بزمن معين ، في حين يستطيع صاحبها سحبها قبل تاريخ استحقاقها ودون خسارة الفائدة بشرط ابلاغ المصرف وبمدة كافية (مدة الاخطار المتفق عليها) وبذلك يتاح للمصرف امكانية توفير السيولة لغرض تلبية طلب العميل ، وفائدتها تكون مساوية او اقل من الفائدة على الودائع الآجلة . وان استثمار اموال هذه الودائع يحقق للمصرف عوائد مالية مرتفعة ، ومايميزها هو احتفاظ المصرف بنسبة احتياطي نقدي اقل من تلك التي ينبغي ان يحتفظ بها مقابل الودائع الجارية لمواجهة طلبات السحب لذلك هي تعطي المصرف مرونة في توظيف امواله **(Ross,2010:390,391)** .

د- ودائع التوفير Savings Deposits : نشأت فكرة حسابات التوفير لغرض جذب صغار المدخرين ، إذ يودع الافراد مازاد عن احتياجاتهم في هذا الحساب . وتهدف المصارف الى تشجيع هذا النوع من الايداع كونها تتمتع بميزة الاستقرار فضلا عن ان المودعين لا يتقاضون عليها فوائد كبيرة ، وتشتد المنافسة بين المصارف على جذب صغار المودعين من خلال منحهم العديد من الحوافز **(Haddawee&Flayyih,2020:277,278) .**

ه- الودائع الائتمانية Fiduciary Deposits : هي ودائع يتم انشاؤها فقط عن طريق فتح حسابات ائتمانية وتكون على عكس معظم الودائع إذ لاتتطلب ايداعاً حقيقياً . فحينما يقوم صاحب الوديعة الحقيقية بتحرير شيك بفائدة لشخص ما دون قيام هذا الشخص بسحب النقود فعليا ، فأن المصرف يسجل هذه العمليات محاسبيا ويجعل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا ، ويعد المصرف هذا التحويل بين الحسابين وديعة ليست فعلية ، لكنها تسمح له بالتوسع في القروض دون ان يدفع نقود حقيقية . إذن هذه الودائع عبارة عن ودائع كتابية تزداد كلما قلت الاموال المسحوبة وتنقص بزيادتها **(Faure , 2013 : 6)** .

2-1-2- الاقتراض من المصارف التجارية Borrowing from Commercial Banks : يُعد هذا المصدر احد اهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المصارف التجارية عند مواجهة حالات عجز في السيولة او عندما تكون بحاجة الى اموال لغرض توظيفها ، ويتمثل هذا النوع من الاقراض بعدة صور اهمها شهادات الايداع وفائض الاحتياطي الالزامي فضلا عن اتفاقيات اعادة الشراء والقروض المباشرة التي لاتتجاوز مدتها سنة واحدة . ومع اهمية هذا المصدر للتمويل الا انه قد يعطي فكرة عن ضعف المركز المالي للمصرف المقترض نظرا لان ظروف المصارف متشابهة نوعا ما**(Gregorić et al , 2014 : 67)** .

3-1-2- الاقتراض من البنك المركزي Borrowing from Central Bank : يلجأ المصرف التجاري اضطرارا الى الاقتراض من البنك المركزي في حال زيادة طلبات الاقتراض من المصرف بشكل لا يستطيع مواجهتها او في حال انخفاض مستوى السيولة النقدية الى الحد الذي يهدد قدرته في مواجهة طلبات السحب على الودائع ومن ثم فالبنك المركزي يدعم مركزه المالي من خلال هذه القروض التي لاتزيد مدة سدادها عن السنة ، لغرض حمايته من الافلاس مقابل ضمانات متمثلة بالاوراق المالية اوالتجارية **(Yakhshibaev,2011:60,61)** . ويُعد البنك المركزي الملجأ الاخير للاقراض وهذه الوظيفة تفرض عليه تقديم التمويل للمصارف التجارية اما بشكل قروض مباشرة (يتعهد المصرف بسدادها مع فوائدها على شكل اقساط او دفعة واحدة في تواريخ استحقاقها) او من خلال اعادة خصم الاوراق التجارية لديها . لكن مع ذلك تتردد المصارف في اللجوء الى هذا النوع من الاقتراض تخوفا من عدم رضا البنك المركزي على طلبات الاقتراض المتكررة ، فأستجابته في منح القروض تتوقف على طبيعة الاوضاع الاقتصادية والنقدية في البلد ، وتشجيع الاقتراض يكون الهدف منه هو تنشيط الوضع الاقتصادي ، اما في حالة التضخم فيكون العكس . بينما عملية اعادة خصم الاوراق التجارية تتمثل بقيام المصرف بخصم اوراق مالية وسندات للمتعاملين ، وبدلا من تجميدها لحين موعد استحقاقها يعيد خصمها لدى البنك المركزي

مع دفع معدل اعادة الخصم الذي يتقاضاه ، ومن ثم فالربح يتمثل بالفرق بين المعدلين ، معدل الخصم الذي يتقاضاه من مالك الورقة المالية ومعدل اعادة الخصم الذي يدفعه الى البنك المركزي كون معدل اعادة الخصم اقل من معدل الخصم . لكن عند توافر السيولة النقدية يفضل المصرف الاحتفاظ بهذه الاوراق لحين تواريخ استحقاقها **(Mahfud , 2017 : 2)** .

2-1-4- التأمينات المختلفة Various Insurance : تتمثل بالتأمينات النقدية او تأمينات الاعتمادات المستندية التي يضعها الافراد في المصرف **(الصيرفي ، 2007 : 49)** .

2-1-5- ألارصدة والصكوك مستحقة الدفع Cheques of Collection Fee : هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مصادر تمويل المصارف التجارية فضلا عن انه مصدر تمويل غير ثابت ويدرج تحت مسمى المطلوبات الاخرى **(نزيهة & بوعبدلي ، 2016 : 46)** .

2-2- مصادر التمويل طويلة الاجل Long – Term Financial Sources : المصارف التي تعتمد في تمويلها على الديون طويلة الاجل تنمو بنسب اسرع من المصارف التي تعتمد فقط على مصادر التمويل الذاتية وقصيرة الاجل **(Leon , 2020 : 67)** . وتحصل المصارف على هذا النوع من التمويل من خلال اقتراضها من سوق رأس المال والمصارف الاخرى كالآتي :

2-2-1- الاقتراض من سوق رأس المال Borrowing from Capital Market : الهدف الاساسي الذي يسعى المصرف لتحقيقه عند اقتراضه من سوق رأس المال هو تدعيم رأس ماله فضلا عن زيادة طاقته الاستثمارية ، ومن ثم فأن هذه الديون تُعد حماية للاموال المودعة تجاه اي خسائر قد يتعرض لها المصرف . ويأخذ الاقتراض من سوق رأس المال شكل أصدار السندات لغرض الحصول على دخل ثابت لتمويل انشطته الاستثمارية بشكل كفوء وكلف تمويل منخفضة **(Alber , 2020 : 98)** . والسندات هي مستند مديونية على المصرف يكون لها تاريخ استحقاق محدد في المستقبل ويلتزم من خلالها المصرف بسداد المبلغ المقترض مثل القروض تماما وكذلك يلتزم بتسديد الفوائد التي قد تكون دفعات دورية على مدى عمر السند او دفعات فردية عند الاستحقاق **(Melicher & Norton , 2017 : 255)** .

2-2-2- القروض طويلة الاجل Long – Term Loans : الشكل الثاني من الديون طويلة الاجل يتمثل بالقروض المباشرة التي تتجاوز آجالها السنة الواحدة وقد تصل الى ثلاثين عام ، ويحصل عليها من البنك المركزي او مؤسسات التأمين او غيرها من المصارف التجارية المدرجة في السوق لغرض استثمارها في الاصول الثابتة . وهذا النوع من القروض يكون متاح فقط للمصارف الكبيرة ذات المركز المالي القوي ، إذ يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة **(Elhadi&Ahmed,2017:1290)** .

وفي كلتا الحـالتين (سندات او قروض) يدفع المصرف فائدة على هذه الاموال حسب آجـال استحقاقها ومايميز الاقتراض من سوق رأس المال والقروض طويلة الاجل هو ان الاموال المقترضة لاتخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني كالودائع ، فضلا عن ان رصيد القرض يكون ثابتآ طول مدة الاقتراض ، واقساط تسديده مع الفوائد المترتبة عليه تكون معروفة من حيث القيمة و التوقيت ومن ثم انخفاض تكلفة ادارتها**(Mahfud , 2017 : 4)** . وخلاصة لمصادر تمويل المصارف التجارية يوضح الجدول (1) اهم الفروقات بينهم .

جدول (1)
مقارنة بين مصادر التمويل في المصارف التجارية

التفاصيل	المصدر	**نوع التمويل**	اهميتها	اشكالها	الميزة الضريبية ومتطلبات الاحتياطي القانوني
الاسهم العادية	تمويل داخلي	تمويل ممتلك	النواة الاولى لموارد المصرف	**اسهم عادية**	لا تقدم للمصرف اي ميزة ضريبية ولاتخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني
الاسهم الممتازة	تمويل داخلي	تمويل ممتلك	نادرا مايصدرها المصرف	اسهم ممتازة	لا تقدم للمصرف اي ميزة ضريبية ولاتخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني
الودائع	تمويل خارجي	تمويل بالدين	اهم مصدر من مصادر التمويل	الودائع تحت الطلب ولآجل والتوفير ولآشعار والائتمانية .. الخ	تقدم للمصرف ميزة ضريبية وتخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني
القروض قصيرة الاجل	تمويل خارجي	تمويل بالدين	يلجأ لها عندما يواجه حالات نقص في السيولة	**قروض مباشرة من البنك المركزي او من خلال اعادة خصم الاوراق التجارية ، و قروض مباشرة من المصارف التجارية او شهادات الايداع واتفاقيات اعادة الشراء وفائض الاحتياطي الالزامي**	تقدم للمصرف ميزة ضريبية ولاتخضع لمتطلبات
القروض طويلة الاجل	تمويل خارجي	تمويل بالدين	يلجأ لها عندما يرغب بتدعيم مركزه المالي	**قروض مباشرة من البنك المركزي او من مؤسسات التأمين او غيرها من المصارف التجارية المدرجة في السوق**	تقدم للمصرف ميزة ضريبية ولاتخضع لمتطلبات
السندات	تمويل خارجي	تمويل بالدين	يلجأ لها عندما يرغب بزيادة طاقته الاستثمارية	قروض من سوق رأس المال	تقدم للمصرف ميزة ضريبية ولاتخضع لمتطلبات

الجدول من اعداد الباحثة

ثالثا : محددات قرار التمويل في المصارف التجارية The Determinants of Financing Decision in Commercial Banks :

تعمد المصارف التجارية عند اتخاذها لأي قرار يخص مواردها المالية بالزيادة الى المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة وهذه القرارات تتأثر بمجموعة من العوامل سيتم تناولها تِباعا :

1- **المرونة المالية Financial Flexibility :** تشير المرونة المالية الى مدى قدرة ادارة المصرف على تصحيح مقدار وتوقيت احتياجات المصرف المالية بالشكل الذي يمكنه من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة . وصُنفت بأنها احد العوامل الرئيسة المؤثرة في قرارات المصرف المالية وبشكل خاص قرارات الديون بسبب رغبة المديرين المرتفعة في الاحتفاظ بمرونة مالية تمكنهم من مواجهة التغيرات غير المخطط لها ، إذ يعمل المديرون على الحفاظ على طاقة المصرف الاقتراضية وتلجأ الى تمويل هيكلها المالي من مصادر اخرى غير القروض في الظروف الاعتيادية ، في حين تتخذ قرار الاقتراض فقط في فترات الاحتياجات المرتفعة او لغرض استغلال الفرص الاستثمارية المربحة والمفاجأة **(Brigham & Houston , 2019 : 482)** .

2- الربحية Profitability : ان تحقيق المصرف عائداً ملائماً لملاكه يُعد من الاهداف الرئيسة له ، وتحقيق هذا العائد يعتمد على قرارات التمويل التي تتخذها الادارة من حيث اعتمادها على اموال الغير او على اموال المصرف الذاتية . ومن المعروف ان زيادة اعتماد المصرف على اموال الغير في تمويل استثماراته يؤدي الى تعظيم ثروة الملاك ، لكن مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الاموال في قنوات استثمارية مربحة **(Shrestha , 2010 : 24)** . وعلى الرغم من سلبية التزام المصرف بدفع فوائد على الاموال المودعة سواء حققت ارباحا أم لم تحقق الا ان هذه الموارد مقارنة بأموال الملاك تحقق للمصرف صافي دخل الفائدة الذي يتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة في الاموال المودعة والارباح الناتجة عن استثمار تلك الودائع . مما سبق نجد ان الربحية تؤثر على القرارات المالية من حيث المفاضلة بين مصادر التمويل واختيار المصدر التمويلي الذي يستطيع المصرف من خلاله تعظيم ثروة الملاك **(Assfaw , 2020 : 111)** .

3- المخاطر Risks : إن هدف تعظيم ثروة الملاك يتطلب من إدارة المصرف التوفيق بين فرص العائد المرتفع والمخاطر المترتبة عليها ، فزيادة الموارد المالية عن طريق الاعتماد على اموال المصرف الذاتية تؤدي الى زيادة ملاءة رأس المال ، في حين ان اعتماد المصرف على اموال الغير من اجل تنمية هذه الموارد يقلل من هذه الملاءة . إذ أن التمويل المقترض قد يكون اكثر مخاطرة من وجهة نظر الملاك كونهم لايستطيعون الحصول على الارباح الا بعد حصول المقرضين على الفوائد ، وفي حال تصفية المصرف فأن المقرضين تكون لهم الاولية في الحصول على حقوقهم من الاموال ، وماتبقى من هذه الاموال يوزع على الملاك العاديين (حملة الاسهم العادية) . مما سبق

نجد ان المخاطر تؤثر في القرارات المالية من حيث المفاضلة بين مصادر التمويل واختيار المصدر التمويلي الذي يحمل المصرف اقل مخاطرة ممكنة **(Mirza & Javed , 2013 : 46)** .

4- تكلفة الاموال Financing Costs : تتأثر القرارات المالية بتكلفة مصادر التمويل من حيث التمويل بأموال الغير او اموال المصرف الخاصة (الذاتية) . إذ تتمثل تكلفة الاموال المودعة بمعدل الفائدة الصريح الذي يدفعه المصرف لاصحاب الودائع . اما تكلفة المصادر الخاصة التي تشتمل على الاسهم العادية والارباح المحتجزة فتتمثل بتكلفة الفرصة البديلة من حيث الارباح المحتجزة ومن حيث الاسهم العادية بالعائد الذي يطلبه الملاك العاديون لقاء امتلاكهم لها ، وتجدر الاشارة الى ان تكلفة الاسهم العادية أعلى من تكلفة الأرباح المحتجزة ، وذلك يعود إلى وجود تكاليف قد يتحملها المصرف عند إصدار أسهم جديدة في السوق الاولي تسمى بتكاليف التعويم Floating Cost تتضمن التكاليف القانونية والمحاسبية والطباعة لعرض الاسهم للجمهور ، فضلا عن الرسوم التي تدفع الى المصارف الاستثمارية لقيامهم بوظيفة تسويق الاوراق المالية الجديدة للمستثمرين ، اما تكلفة الاسهم الممتازة فتتمثل بنسبة الارباح الثابتة التي يدفعها المصرف للمساهمين الممتازين ، وتعد الاسهم الممتازة ذات تكلفة اصدار اكبر من تكاليف اصدار الاسهم العادية كون ان حملة الاسهم الممتازة يحصلون على معدل ثابت من الارباح السنوية بخلاف الاسهم العادية ، ومن المؤكد ان تكلفة رأس المال والارباح المحتجزة بالنسبة للمصرف تفوق تكلفة الودائع **(Ehrhardt & Brigam , 2011 : 344 , 345)** . اما فيما يخص تكلفة الاقتراض فتتمثل بالفائدة واجبة الدفع للحصول على الاموال سواء تم الاقتراض من البنك المركزي أم المصارف الاخرى أم مؤسسات التمويل ومن المتوقع ان تفوق تكلفة الاقتراض تكلفة الاموال المودعة وهي ايضا تُعد مرتفعة كون هذه القروض غالبا ماتحدث في آخر اللحظات نتيجة النقص غير المتوقع في السيولة ، إذ يضطر المصرف الى دفع علاوة لغرض الحصول على السيولة الفورية . مما سبق نجد أن تكلفة رأس المال مقارنة بالمصادر الاخرى من الاموال هي الاعلى بسبب علاوة الخطر التي يطلبها المساهمون لتعويضهم عن الخطر الذي يتحملونه ، وان تكلفة الودائع هي الاقل مقارنة بمصادر التمويل الاخرى في المصرف **(Melicher & Norton , 2017 : 571)** .

5- الطاقة الاستثمارية Investment Capacity : والمقصود هنا ان حجم الاموال المعدة للاستثمار تؤثر في قرارات الادارة المالية . فغالبا ما تنص التشريعات المحاسبية على ضرورة احتفاظ المصرف التجاري بحد ادنى من الاموال المودعة لدى البنك المركزي بشكل احتياطي قانوني . وماتجدر الاشارة إليه ان نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على ودائع التوفير ولآجل تكون اقل من تلك النسبة المفروضة على ودائع المصرف الجارية ، ومن ثم فأن الطاقة الاستثمارية لِودائع التوفير ولآجل تكون اكبر من الطاقة التي توفرها الودائع الجارية **(Nilssen , 2014 : 26)** و **(Suresh&Paul,2014:94)** .

6- أجل الاستحقاق Fixed Maturity : بشكل عام تفضل المصارف التجارية مصادر التمويل طويلة الاجل ، وذلك لانها تمكن المصرف من توظيفها في استثمارات مربحة نظرا لآجالها الطويلة . فكلما شكلت ودائع التوفير والودائع لآجل نسبة اكبر من موارد المصرف ادى ذلك الى زيادة توظيف واستثمار اعلى نسبة ممكنة من موارد المصرف المالية كون ان هذه الودائع تتميز بالاستقرار النسبي ، ومن ثم فهي توفر مرونة تمويلية لا تستطيع الودائع الجارية ان توفرها بسبب عدم استقرارها فهي معرضة لأحتمالية السحب المفاجئ في اي وقت ، لذلك لايمكن توظيفها في استثمارات متوسطة اوطويلة الاجل **(Drechsler et al , 2018 : 1)** .

7- سمعة المصرف Bank Reputation : ان مراعاة ادارة المصرف لعدم تعرض سمعة مركزها المالي للتشكيك تؤثر في قراراتها المالية . فقرار الاقتراض من البنك المركزي لايُفترض اتخاذه الا في حالات الضرورة القصوى وذلك لان لجوء المصرف الى الاقتراض من البنك المركزي قد يُعد مؤشرا على انخفاض سيولة المصرف مما يعطي فكرة عن ضعف مركزه المالي . ويلجأ المصرف بدلا من ذلك في تمويل احتياجاته من السيولة لغرض القيام بأنشطته المختلفة اما من خلال بيع بعض الاوراق المالية التي يمتلكها والتي تتكون منها محفظته الاستثمارية في السوق المالي او من خلال التركيز على سياسة جذب الودائع **(Vig et al , 2017 : 41)** .

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان مدى دقة وصحة تأثيرات هذه المتغيرات في القرارات المالية قد تختلف حسب الظروف المحيطة بالمصرف وحسب طبيعة الادارة . فأن اتخاذ مثل هذه القرارات يكون بناءً على مجموعة من التوقعات التي قد تتحقق او لا تتحقق ، كما ان هذه العوامل ليست على الدرجة نفسها من التأثير على القرارات المالية كافة في المصارف .

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للهيكل المالي

تعد دراسة العلاقة بين الهيكل المالي وكل من قيمة المؤسسة وتكلفة الاموال من اهم القضايا في الادارة المالية . إذ يلاحظ أن الاهتمام لا يزال منصبا على التوليفة التي يتم بها تشكيل الهيكل المالي الامثل الذي يعظم من قيمة المؤسسة ويخفض من تكلفة الاموال . وعلى الرغم من ظهور عدة نظريات كان جل اهتمامها تفسير مشكلة اختيار الهيكل المالي الامثل واختلاف وجهات نظرها بين مؤيد ومعارض حول امكانية تحقيق هيكل مالي امثل للمؤسسة . الا انه لايزال هناك جدل كبير بين الباحثين والمتخصصين في حقل الادارة المالية وعدم حيازة اي نظرية على الاجماع . وعلى الرغم من ذلك الجدل فقد قدمت هذه النظريات آليات مفيدة من شأنها مساعدة الادارة في اتخاذ القرار المناسب .

ولاهمية هذه النظريات في دراسة الهيكل المالي سيتم تناولها تباعا :

اولا : النظرية التقليدية (الكلاسيكية) .

ثانيا : النظريات الحديثة للهيكل المالي .

اولا : النظرية التقليدية (الكلاسيكية) Traditional Approach

بعد عام 1952 قام احد المفكرين في مجال الادارة المالية وهو **David Durand** بعرض اسلوبين لتقييم قيمة المؤسسة حول مدى اعتمادها على القروض في تكوين هيكلها المالي وهما اسلوب صافي الربح **Net Income** واسلوب صافي ربح العمليات (الربح التشغيلي) **Net Operating** ، وقد اثار الاسلوبان جدلا شديدا ترتب عليه ظهور اتجاهين متناقضين من الفكر فيما يتعلق بوجود او عدم وجود هيكل مالي امثل يترتب عليه تدنية التكاليف وتعظيم قيمة المؤسسة **(Paramasivan & Subramanian , 2009 : 51-56) . وفيما يلي سنتناول مقارنة توضح أهم الفروقات بين الاسلوبين :**

الجدول (2)
الفرق بين اسلوب صافي الربح واسلوب صافي ربح العمليات

المعيار	اسلوب صافي الربح Net Income	اسلوب صافي ربح العمليات Net Operating
WACC[1]	مستقلة ولا تتأثر بتغير درجة الرافعة المالية .	مستقلة ولا تتأثر بتغير درجة الرافعة المالية .
تكلفة حقوق الملكية	مستقلة ولا تتأثر بتغير درجة الرافعة المالية .	ترتفع بأرتفاع درجة الرافعة المالية .
القيمة السوقية	تتأثر بأرتفاع درجة الرافعة المالية .	لا تتغير ولا تتأثر بتغير درجة الرافعة المالية .
الهيكل المالي الامثل	يقع الهيكل المالي الامثل عند نسبة تمويل مقترض 100% .	لا يؤمن بوجود هيكل مالي امثل .

Source: Mabururu, M . A. (2012). The Impacy of Taxation on Corporate Financing Decisions and Firm Value for Companies Quoted at the NSE (Master of Business Administration). University of Nairobi, p8,9.

اما في اطار المدخل التقليدي إذ يطلق مؤيدو هذه النظرية الصفة التقليدية عليها ليس لكونها قديمة ، وإنما بسبب الافكار التي جاءت بها كان مسلم بها من الناحية التحليلية والاستنتاجية . فضلا عن ان المضمون النظري لافكار مؤيدي هذه النظرية يعتمد وجهة نظر وسيطة بين نظرية صافي الربح NI ونظرية صافي ربح العمليات NOI . وعلى وفق وجهة النظر التقليدية فأن قيمة المؤسسة يمكن ان تنخفض او ترتفع مع تكلفة الاموال **(Harris & Chaplinsky , 2008**

[1] WACC : معدل تكلفة رأس المال الموزون والناتج من عملية ضرب كل وزن من مكونات رأس المال مع معدل التكلفة .

(2 : . وقد اشار مؤيدو هذه النظرية الى وجود هيكل مالي امثل ينشأ عند نقطة الاقتراض المثلى ، ويتحقق من تشكيلة مميزة من الاموال الممتلكة والمقترضة وهذه التشكيلة تجعل من معدل تكلفة التمويل في حدها الادنى لتكون قيمة المؤسسة السوقية في حدها الاعلى وذلك عند مستويات مقبولة من الرفع المالي ، بما معناه ان الاستخدام الرشيد للتمويل المقترض في هيكل المؤسسة يزيد من معدل العائد على الملكية ، ولكن عندما تتجاوز المؤسسة المستوى المقبول من الدين (الاقتراض المثالي) او (الرافعة المثالية) فأن معدل تكلفة التمويل سوف يرتفع **(Quiry et al , 2018 : 593)** . **ومن اهم الافتراضات الخاصة بهذه النظرية هي (Paramasivan & Subramanian , 2009 : 51) :**

ا- يفضل المستثمرون المؤسسات المرفوعة على المؤسسات غير المرفوعة ، كون ان الرفع المالي يؤدي الى ارتفاع مستوى العائد ، وهذا يحفزهم على دفع سعر اعلى لاسهم المؤسسات المرفوعة .

ب- كما افترضت هذه النظرية ان مقدارا معتدلا من الاقتراض في المؤسسات السليمة ماليا لا يُعرضها الى مستوى مرتفع من المخاطر ، فضلا عن ان ادراك المستثمرين للمخاطر المصاحبة للرفع المالي تختلف من مستثمر الى آخر . والشكل التالي يوضح الهيكل المالي الامثل على وفق المدخل التقليدي :

الشكل (2)
الهيكل المالي على وفق المدخل التقليدي

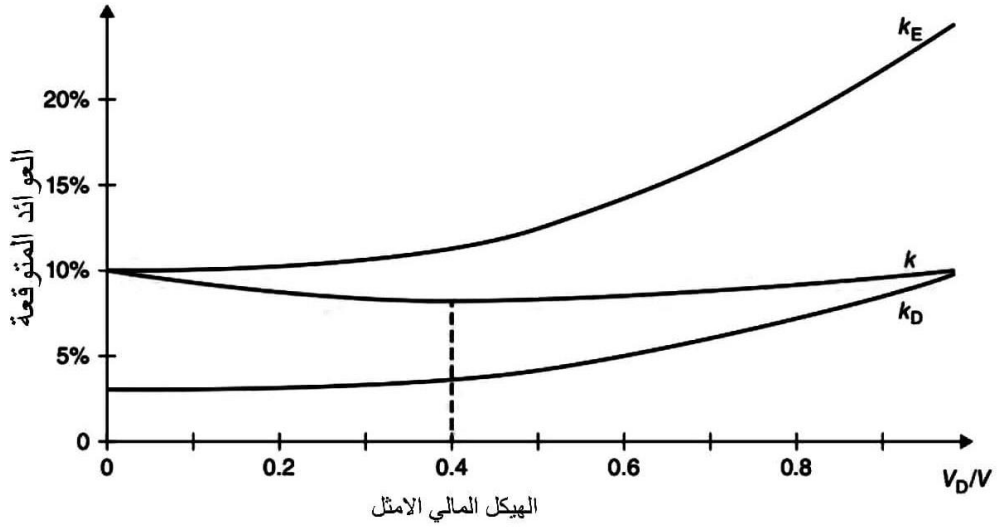

Source : Quiry, P., Dalocchio, M., Fur, Y . L., & Salvi, A. (2018). Corporate Finance Theory and Practice: John Wiley & Sons, Ltd, p593.

حيث ان :

K_D : منحنى تكلفة الاقتراض .

K : منحنى تكلفة الاموال المرجحة .

K_E : منحنى تكلفة حقوق الملكية .

يلاحظ من الشكل (2) ان تكلفة التمويل الممتلك K_E تكون مرتفعة بالمقابل يلاحظ العكس حيث ان تكلفة التمويل المقترض K_D تكون منخفظة ، وان اي زيادة في التمويل المقترض تؤدي الى تخفيض K كون ان الانخفاض في K_D يفوق الزيادة في K_E لذلك يؤدي الى انخفاض K الى ان تصل الى النقطة 0.4 وهي نقطة او مدى الاقتراض الامثل ، بعد هذه النقطة يحدث العكس ، إذ ترتفع تكلفة التمويل الممتلك بمعدلات كبيرة ولا يستطيع التمويل المقترض ان يعوض هذا الارتفاع ، وان زيادة التمويل المقترض لم تعد كافية لتخفيض K كون ان التمويل الممتلك تكون تكلفته عالية جدا ومن ثم يؤدي الى زيادة تكلفة التمويل بالملكية**(Quiry et al , 2018 : 593)**. ومن جهة اخرى يتعرض المدخل التقليدي لانتقادات كثيرة وخاصة من طرف انصار مدخل صافي الدخل التشغيلي ولعل من اهم هذه الانتقادات هي التي اتى بها كل من M&M **(Mondher, 2011 : 193)** .

ثانيا : النظريات الحديثة للهيكل المالي Modern Theories of Capital Structure

1- نظرية Modigliani & Miller (M&M) :

ظل الفكر التقليدي سائدا حتى تم نشر نظرية مودجلياني وميلر في عام 1958 م والتي شكلت اتجاها فلسفيا غاية في الاهمية في النظرية المالية . إذ كانت ولاتزال موضوع جدل ونقاش المهتمين في هذا المجال ، وقد اسند لهم بحق انهم مؤسسو المدرسة الحديثة في الادارة المالية ، ويرجع الفضل لهما في وضع الاساس النظري للهيكل المالي في المؤسسات . وقد قدم الباحثان تحليلا منطقيا ينص على ان تكلفة الاموال وقيمة المؤسسة لاتتأثر بأسلوب التمويل سواء كان من خلال الاقتراض أم من خلال رفع رأس المال بأصدار الاسهم كون ان قرار التمويل يحدده قرار الاستثمار فقط ولا يرتبط بالقيمة السوقية للمؤسسة ، اي برهنت نظريتهما بعدم وجود هيكل مالي امثل. وهذا يمثل الاختلاف الجذري بين نظرية M&M وما جاء به المدخل التقليدي للهيكل المالي ويمكن شرح ماتوصلا اليه من خلال اقتراحهما الاول والثاني ، **(phooi et al , 2017 : 3)** .

الاقتراح الاول : في ظل هذا الاقتراح فأن القيمة السوقية للمؤسسة مستقلة تماما عن هيكل الاموال فيها ، وتتوقف فقط على قدرة اصولها على توليد الارباح اي تتحدد من خلال صافي ربح العمليات الذي تحققه المؤسسة بما يتناسب مع خصائص الخطر للشريحة التي تنتمي اليها **(Ahmeti & Prenaj , 2015 : 916)**.

الاقتراح الثاني : ان الرافعة المالية للمؤسسة ليس لها اي تأثير في متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال ، ومن ثم فأن معدل العائد المطلوب للمؤسسة التي تعتمد على الاقتراض يعادل معدل العائد المطلوب للمؤسسة التي لاتعتمد على الاقتراض لكنها مماثلة لها وتنتمي لفئة المخاطر نفسها **(Shrestha , 2010 : 39)** .

وهذان الاقتراحان أُسسا علـى افتراضات معينة ترتبط بسلوك كل من المستثمرين وسوق رأس المال وكذلك تم انتقاد هذه الافتراضات وسيتم طرحها كالاتي :

الافتراضات	الانتقادات
1-ان كافة هذه المؤسسات تعمل في ظل السوق الكفوء اي ان للمستثمرين كامل الحرية في بيع وشراء الاوراق المالية بشكل لا يؤثر في اسعار تلك الاوراق . **ويترتب على ذلك :** ا- تماثل المعلومات في السوق المالي ، حيث ان المؤسسات والمستثمرين لديهم المعلومات نفسها فهي مجانية ومتاحة للجميع . ب-ان تكاليف بيع او شراء الاوراق المالية غير محدودة. ج- جميع المستثمرين في السوق يتمتعون بالرشد **(Alifani & Nugroho , 2013 : 2 , 3) .**	الافتراض الاول يؤدي الى استنتاج مفاده ان معدل تكلفة التمويل تكون مستقلة عن الهيكل المالي ، ولكنه استنتاج غير موضوعي فأفتراض سوق المنافسة التامة صعب التحقق **للاسباب التالية** : ا – عرض الاموال غير مرن . ب – عدم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في اسواق المال . ج – القواعد التي تحكم المعاملات والتصرفات في اسواق المال ليست هي نفسها في سوق السلع **(Nguyen, 2012 : 6).**
2- المؤسسات يمكن وضعها في مجموعات على اساس درجة الخطر التي ينتمي اليها نشاطها ، ولذلك فان المؤسسات التي تعمل في الصناعة نفسها تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر . 3- يمكن للافراد (المستثمرين) الاقتراض بنفس الشروط ونفس اسعار الفائدة التي تقترض بها المؤسسات.وان المؤسسات تتبع سياسة توزيع تقتضي بتوزيع كل ارباحها لغرض تجنب التفاعل بين الهيكل المالي وسياسة توزيع الارباح . اي لاتوجد ارباح محتجزة ولا ضرائب تُفرض على الدخل وعدم وجود تكاليف افلاس **(Mostafa & Boregowda , 2014 : 114).**	الافتراض الثاني غير عملي **للاسباب التالية** : ا – صعوبة تصنيف المؤسسات التي لها الدرجة نفسها من المخاطر . ب – تباين القيود المالية على المؤسسات المالية والافراد المستثمرين . ج – اختلاف اسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسسة من وقت لآخر ، تبعا لحجم القرض ومجالات الاستثمار والضمانات المقدمة فضلا عن المركز المالي للمؤسسة **(Brigham & Houston 2017 :475) .**

إن نظرية M&M نصت على عدم وجود علاقة بين الهيكل المالي للمؤسسة وكلفة تمويلها , ومن ثم قيمة المؤسسة ولكن هذا الطرح يتوقف على الاتي :

1-1 - في ظل عدم وجود الضرائب

ان كل من مودجلياني وميلر لا يوافق على نتائج التحليل التقليدي ، وان هذه الدراسة تم تقديمها في ظل عالم لايخضع فيه دخل المؤسسة للضريبة ، اي ان قيمة المؤسسة والمعدل الموزون مستقلان عن هيكلها المالي ، ومن ثم فأن تكلفة الاموال ثابتة لكل المؤسسات فضلا عن ان هذه المؤسسات متماثلة في المخاطر . فأذا كانت هناك مؤسستان واحدة تعتمد في تمويلها بشكل كامل على مصادر التمويل الداخلي والاخرى تعتمد على مصادر التمويل الداخلي والخارجي وكلا المؤسستين تنتمي لفئة المخاطر نفسها فالقيمة السوقية لكليهما متساوية . واذا حدث وارتفعت القيمة السوقية لاحداهما فعملية الترجيح كفيلة لاعادة التوازن بين المؤسستين . ويقصد بعملية المراجحة إعادة التوازن بين قيمة مؤسستين متماثلتين في كل شيء عدا السياسة التمويلية (أحدهما مرفوعة واخرى غير مرفوعة) . ونستطيع أن نصور عملية المراجحة على انها قيام المستثمر ببيع حصته الاستثمارية في المؤسسة ذات القيمة السوقية الاعلى . ولجوئه إلى الاستثمار في المؤسسة ذات القيمة السوقية الاقل ، في هذه الحالة سوف يزيد من استثماراته من خلال الحصول على القروض ، واذا ما تمت هذه العملية فإن المستثمر سوف يحقق العائد ذاته الذي كان يحققه في المؤسسة ذات القيمة السوقية الاعلى ولكن باستثمار أقل مما كان يستثمره سابقا أو أن يحقق عائداً أكبر على الاستثمار ذاته **(Ross , 2010 : 541 , 542) (Mabururu , 2012 : 10 , 11)** . والشكل (3) يوضح نموذج M&M في ظل عدم وجود الضرائب على وفق الاقتراح الاول .

الشكل (3)

نموذج M&M في ظل عدم وجود الضرائب على وفق الاقتراح الاول

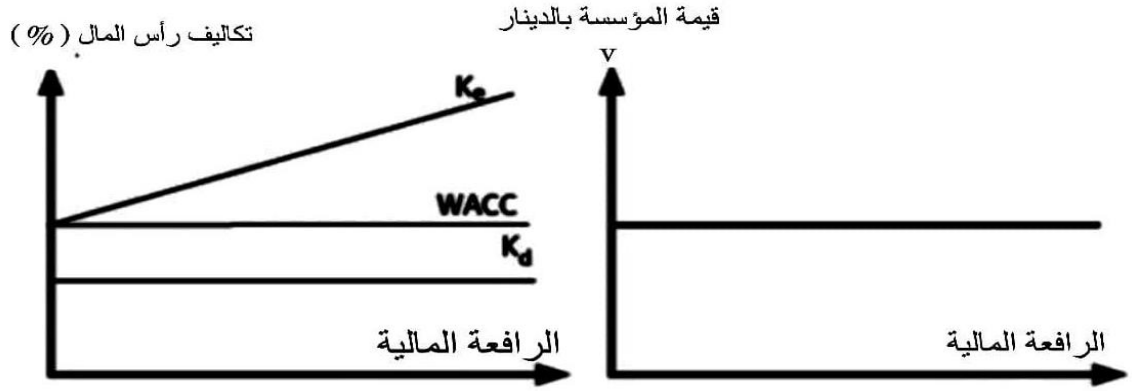

Alifani, G . A., & Nugroho, A . B. (2013). Proving Modigliani and Miller theories of capital structure: The research on Indonesia's cigarette companies. *International Journal of Economic Sciences*, 2(3): 1-2,P3

حيث ان :

WACC: المعدل الموزون .

من الشكل (3) يلاحظ ان قيمة المؤسسة السوقية لا تتأثر بهيكلها المالي ، ولكن تعتمد على توقعات الارباح قبل الفوائد والضرائب واكد هذا المقترح ان قرار التمويل يحدده قرار الاستثمار فقط ولا يرتبط بالقيمة السوقية للمؤسسة **(Alifani & Nugroho , 2013 : 3)** . وان المعدل الموزون لا يتأثربالهيكل المالي عندما تستخدم المؤسسة التمويل المقترض كونه اقل كلفة من التمويل الممتلك ، لكن يلاحظ ارتفاع تكلفة التمويل الممتلك نتيجة زيادة معدل العائد المطلوب من قبل الملاك وهذه الزيادة تؤدي الى ارتفاع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة **(Ahmeti , 2015 : 918)** . والشكل التالي يوضح نموذج M&M على وفق الاقتراح الثاني في ظل عدم وجود الضرائب.

الشكل (4)

نموذج M&M في ظل عدم وجود الضرائب على وفق الاقتراح الثاني

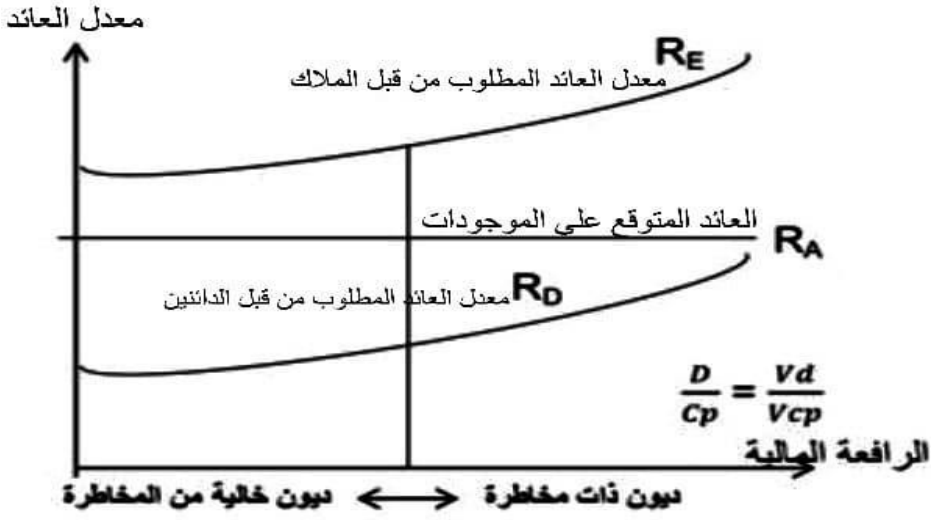

Source : Brigham, E . F., & Houston, J . F. (2019). Fundamentals of Financial Management: Cengage Learning, Inc, p 499.

من الشكل (4) يلاحظ إن زيادة اعتماد المؤسسة على الديون لابد وأن تسبب ارتفاع العائد المطلوب من قبل الملاك نتيجة زيادة المخاطر المالية التي يتعرضون لها فضلا عن ان الديون خالية من المخاطر ، ولكن اذا ارتفعت مخاطر الديون نتيجة زيادة الرفع المالي في المؤسسة فأن ملاك السندات سيطالبون بعوائد مالية اعلى على ديونهم وهذا بدوره سيؤدي الى انخفاض نسبة الزيادة في معدل العائد على الملكية ، ومن ثم فأن الزيادة في الديون تعوض الارتفاع في تكلفة التمويل الممتلك ولهذا سوف تظل التكلفة الكلية للتمويل ثابتة (**Brigham & Houston 2019 : 499**) .

- تطبيق نظرية M&M في ظل عدم وجود الضرائب على المصارف : حسب هذه النظرية فأن تكلفة رأس المال المصرفي والقيمة السوقية مستقلة عن اسلوب التمويل سواء كان التمويل بالمصادر الذاتية أم الديون ، وهذا وفقا للمبدأ

الذي تستند إليه هذه النظرية في السوق الكاملة والذي ينص على ان تكلفة رأس المال والقيمة السوقية لاتتغير بتغير تركيبة الهيكل المالي ، وان ارتفاع التكاليف الناتجة عن زيادة التمويل بالدين سيتم تعويضه في ارتفاع العائد المطلوب من قبل المساهمين **(Rehncrona,2012:4)** . وحسب هذه النظرية فأن تكلفة رأس المال المرجحة للمصارف تحسب على وفق المعادلة التالية **(Oana,2013:8)** :

$$CMPC \quad = Kcp\frac{K}{D+K} + i\frac{D}{D+K}$$

حيث ان :

CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة (تكلفة رأس المال)

Kcp : تكلفة حقوق الملكية

K : قيمة حقوق الملكية

I : تكلفة الديون

D : قيمة الديون

2-1 - في ظل وجود الضرائب :

قدم موديجلياني وميلر في عام 1963 مقالاً تصحيحياً بعنوان ضرائب دخل المؤسسة وكلفة رأس المال **Corporate income taxes and the cost of capital a correction** وقد استدركا الانتقادات التي وجهت لنموذجهما الاول إذ اعادا الصياغة لتصحيح واسقاط فرضية عدم وجود ضرائب على دخل المؤسسة . والهدف منه هو دراسة تأثير الهيكل المالي على قيمة المؤسسة في ظل وجود الضرائب . إذ اضافت نظريتهما المعدلة جانباً مؤثراً في تكلفة التمويل ومن ثم على قيمة المؤسسة وهو الجانب الضريبي . واشارا الى ان الفرق بين قيمة المؤسسة التي تستخدم التمويل بالرافعة المالية في هيكلها المالي وقيمة المؤسسة التي تعتمد في التمويل على حقوق الملكية يتمثل بالقيمة الحالية للوفورات الضريبية . وقد وضحا الدور المهم للقروض في التمويل وماله من تأثير ايجابي على قيمة المؤسسة السوقية فهو يؤدي الى تخفيض تكلفة الاموال المرجحة كون القروض هي مصادر تمويل منخفضة الكلفة **(Widyastuti et al , 2019 : 138)** . وقد سمحت القوانين الضريبية في الولايات المتحدة الامريكية بأن يكون مصروف الفائدة هو بمثابة مخفف ضريبي بينما توزيعات الارباح على المساهمين لا تعد مصروفا يخفف من الضريبة المستحقة على المؤسسة ومن ثم كان ذلك تبريرا للمؤسسات للتوجه الى استخدام الرافعة المالية اساسا لتخفيض تكلفة التمويل ورفع القيمة الجوهرية للمؤسسة وقد عبرا عن ذلك **بالمعادلة التالية (Ehrhardt & Brigham , 2011 : 612) :**

$$VL = Vu + PV \text{ of tax Shield}$$

حيث ان :

VL : القيمة الجوهرية للمؤسسة الممولة تمويلا كاملا بالملكية .

Vu : القيمة الجوهرية للمؤسسة التي تستخدم الدين في تمويلها .

PV of tax Shield : القيمة الحالية للوفورات الضريبية .

والشكل التالي يوضح نظرية M&M في ظل وجود الضرائب .

الشكل (5)
نظرية M&M في ظل وجود الضرائب

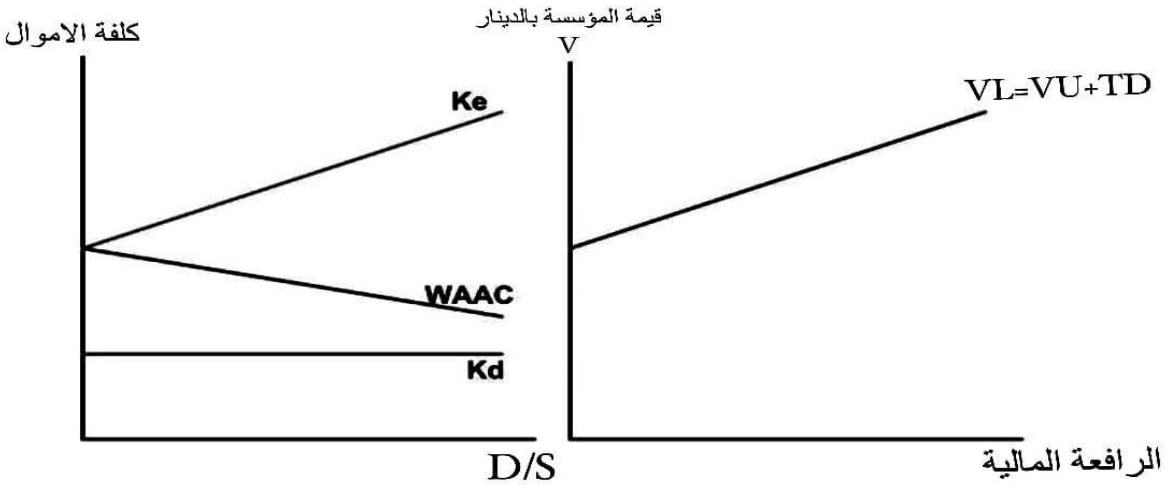

Ahmeti, F., & Prenaj, B. (2015). A Critical Review of Modigliani and Miller's Theorem of Capital Structure. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(6): 914-924, p918.

يلاحظ من الشكل (5) انه إذا كانت تكلفة الديون Kd لا تتأثر بالرافعة المالية ، فإن التكلفة المرجحة للاموال WACC تتناقص كلما زادت كمية المبالغ التي تقترضها المؤسسة ، ويلاحظ أيضا أن قيمة المؤسسة تصل إلى حدها الاعلى عندما تبلغ نسبة التمويل بالقروض 100%، هذه النتيجة متفقة مع فروض مودجلياني وميلر، ولكنها ليست ملحوظة في الواقع العملي فلا يوجد هيكل مالي تصل نسبة الديون فيه الى 100% . وبناءً على ما توصل إليه مودجلياني وميلر فإن الهيكل المالي الامثل يتحقق بالاعتماد الكامل على الاموال المقترضة **(Ahmeti , 2015 : 919 , 920) .**

مما تقدم يمكن تلخيص نظرية M&M بالاتي في عام 1953 توصل العالمان **M&M** الى عدم وجود تأثير لهيكل رأس المال في قيمة المؤسسة ، ومن ثم فأن قرار التمويل غير مهم في ظل عدم وجود الضريبة بالنسبة للمؤسسة ،

لكن في عام 1963م جاءت النظرية الثانية كتصحيح لما ورد في النظرية الاولى ، وقد اوضحا فـي النظرية المصححة ان قيمة المؤسسة ترتفع مع ارتفاع الرافعة المالية (نسبة الديون المتكون منها الهيكل المالي) نتيجة الوفورات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة كون الفائدة على الديون هي مصاريف تخصم قبل الضريبة ، و لكنها قد اهملت في التحليل المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة عند الاقتراض والتي تؤدي الى ارتفاع تكاليف التمويل .

3-1 - نموذج Miller :

بعد ان قدم M&M بحث التصحيح المعنون بضرائب دخل المؤسسة وكلفة رأس المال ، وتم اسقاط حالة عدم وجود الضريبة ، قام ميلر في عام 1977 بطرح نموذجه في المقال المنشور بعنوان ديون وضرائب ، وأوضح في هذا النموذج ان قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها المالي حتى في حالات وجود الوفورات الضريبية . ووضح بأنه لاتوجد اي مزايا للاقتراض عندما تتساوى الوفورات الضريبية الناجمة عن فرض الضريبة على دخل المؤسسات مع الضريبة الشخصية التي يدفعها المستثمرون كالضريبة على الفوائد والضريبة على دخل السهم فهي تؤدي الى الغاء اثر الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من المؤسسة . واشار ميلر الى ان معظم القائمين في هذا المجال يعتقدون أن خصم الفوائد لاغراض الضريبة له تأثير قوي مما يرجح استخدام القروض في التمويل بينما هو اكد ان استخدام الارباح الرأسمالية بطريقة كفوءة يقلل من أهمية الاعفاء الضريبي للفوائد . ومع ذلك فأن ميلر لم يأخذ بعين الاعتبار تكاليف الافلاس والوكالة ووضح بأن تأثيرهما ضعيف جدا على الهيكل المالي ويمكن تجاهله **(Nawi , 2015 : 12 , 13)** .

- تطبيق نظرية ميلر في ظل وجود الضرائب على المصارف :

تشير احدث الاصدارات لميلر عام 1995 ان النتيجة التي توصلا اليها في عام 1958 والتي تنص على ان قيمة المصرف السوقية لاتتأثر بهيكله المالي لاتزال سارية المفعول مع الاخذ بعين الاعتبار الضرائب والمخاطر المصاحبة للديون . وقد اشار الى ان تكلفة رأس المال المصرفي لاتتغير بتغير مكونات هيكله المالي. وبرهن ميلر ان مقترحاته يمكن تطبيقها على المصارف التي تمارس نشاطها ب 95% بالاعتماد على رأس مالها و 5% بالاعتماد على الودائع لكن هذه المصارف لايمكن عدها بالاصل مصرفاً **(Romec,2011:47,49)** . وفي هذا الخصوص فقد اشار Blak وآخرون الى ان مقترحات M&M هي الاساس والتي يجب ان يُكون على وفقها الهيكل المالي للمؤسسات المصرفية لكن بعد الاخذ بنظر الاعتبار نظام تأمين الودائع **(Rehncrona,2012:16)** . بينما في عام 1995 قدم كل من Berger Herning et Szgo مجموعة من العوائق التي تحول تطبيق مقترحات M&M على المؤسسات المصرفية والتي تتمثل بالآتي **(Romec,2011:47,48)** :

ا- الودائع هي مصدر اساسي ومهم في اموال المصرف ، وان وظيفة قبول الودائع هي وظيفة تختص بها المصارف فقط ، وتُعد هذه الودائع موردآ ماليآ دين بالنسبة للمصارف تختلف عن ديون المؤسسات الاخرى .

ب- ان الاجراءات التي تتخذها البنوك المركزية وذلك لضمان الاستقرار المالي وخاصة مع آليات التأمين على الاموال المودعة بهدف حمايتها تشجع المصارف على زيادة مستويات الرفع المالي فيها بدلا من تخيفضه .

ج- وعلى وفق أمثلية الهيكل المالي انه ذلك الهيكل الذي يخفض تكلفة رأس المال الى ادنى حد ويعظم قيمة المصرف الى اقصى حد لكن هذا في غياب متطلبات رأس المال ، بينما في ظل هذه المتطلبات يمكن ان تزداد تكلفة رأس المال وتنخفض قيمة المصرف السوقية .

2- نظرية التبادل Trade – off Theory :

تُعد مقترحات M&M نقطة انطلاق بالنسبة للباحثين حول امثلية الهيكل المالي للمؤسسات ، وبناءً على النقائص والانتقادات التي وجهت لافتراضات نظريتهما ادت الى تطوير مايعرف بنظرية المبادلة عام 1973 والتي كانت من اعمال Kraus et Litzenberger ، فهي جاءت لاستدراك الخلل في النظرية المعدلة ل M&M **(Aggarwal & Padhan , 2017 : 984)** . وتهدف نظرية المبادلة الى شرح استراتيجيات المؤسسات الخاصة بتمويل استثماراتها ، وقد اشارت الى ان اي زيادة في مستوى الدين تتسبب بمشكلات مالية تتمثل بزيادة تكاليف الافلاس و تكاليف الوكالة والتي تؤدي الى انخفاض قيمة المؤسسة . واكدت انه يمكن الوصول الى نسبة التمويل المثلى من خلال التوازن بين المنافع الضريبية وتكاليف الافلاس والازمات المالية ، إذ اعتمدت على دمج المرحلة الاولى لكلفة الافلاس مع كلفة الوكالة في مرحلة لاحقة والى جانب تكاليف العسر المالي . ومن ثم فأن المؤسسة يمكنها تحقيق التوازن من خلال البحث عن مستوى من الدين الذي عنده يكون من الممكن تعويض التكاليف المالية بالمنافع الضريبية للديون الاضافية ، وهذا على العكس تماما من نظرية M&M المعدلة **(Nguyen et al , 2019 : 2 , 3)** . فضلا عن ان هذه النظرية تتوقع نسبة من الدين مستهدفة تختلف من مؤسسة الى اخرى ، فالمؤسسات الآمنة والتي تمتلك موجودات ملموسة ولها وفورات ضريبية ، يكون لها نسب مستهدفة عالية الى حد معين . بينما المؤسسات التي تمتلك موجودات غير ملموسة ويكون تمويلها الاولي بالاعتماد على حقوق الملكية تكون معرضة للمخاطر، فنظرية التبادل تتبنى نسبا من الدين معتدلة وعقلانية **(Jahanzeb et al ,2014:13)** . ومن اهم افتراضاتها مايلي **(Rad , 2014 : 69)** :

ا- توجه المؤسسة الى وضع نسبة مديونية الى القيمة المستهدفة وبشكل تدريجي ، وبالطريقة نفسها تعدل المقسوم وذلك لغرض الوصول الى نسب الدفع المستهدفة من قبل المؤسسة .

ب- افترضت هذه النظرية بأنه لاتوجد كلف لتعديل هيكل رأس المال ، او قد تكون موجودة ولكن بنسب منخفضة .

ج- ان نسبة المديونية المثلى يمكن تحديدها من خلال التبادل بين كلف ومنافع الاقتراض ، لكن مع احتفاظ المؤسسة بموجوداتها وخططها الاستثمارية مستقرة .

د- قيام المؤسسة بأستبدال الدين بالملكية او العكس لحين تعظيم قيمتها . والشكل التالي يوضح الهيكل المالي على وفق نظرية التبادل .

الشكل (6)
الهيكل المالي على وفق نظرية التبادل

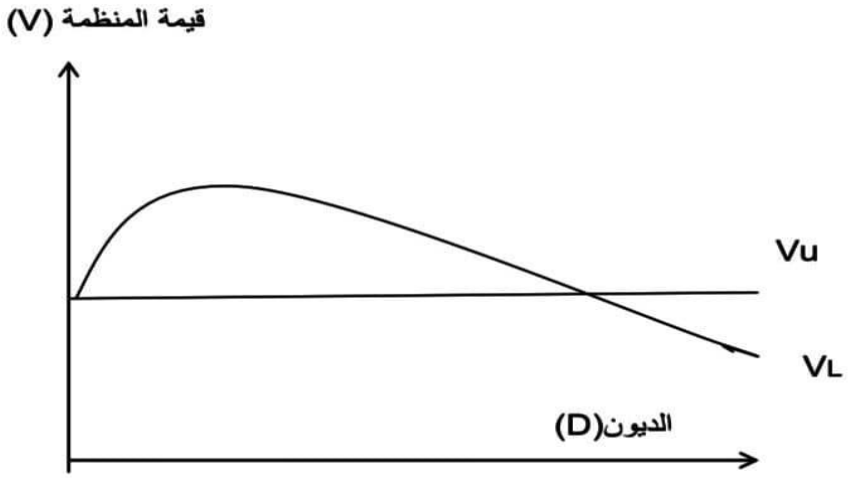

Source : Howe, J . S., & Jain, R. (2010). Testing the Trade-off Capital Structure. *Review of Business*, 31(1): p43

يلاحظ من الشكل (6) ان قيمة السهم في السوق ترتفع الى حد معين مع ارتفاع نسبة المديونية وذلك يعود الى ان الرفع المالي يؤدي الى زيادة ربحية المؤسسة ، ومن ثم يزداد الطلب على اسهمها في سوق الاوراق المالية . وان تكلفة الاقتراض المتمثلة بالفوائد تكون اقل من تكلفة اصدار الاسهم العادية والممتازة ، كما ان هذه الفوائد تعامل معاملة الكلف ويتم طرحها من اجمالي الربح في قائمة الدخل لاي مؤسسة . وتستمر نسبة الدين بالارتفاع الى ان تصل الى حد معين (النقطة التي يتم عندها تعظيم القيمة السوقية) والذي يمثل هيكل المؤسسة المالي الامثل **.** في حين كانت الحقائق معاكسة لتوقعات هذه النظرية فهناك العديد من المؤسسات الرابحة لكنها تفضل مستويات منخفظة من الديون . لكن حسب توقعات نظرية المبادلة ان المؤسسات التي تحقق ارباحآ عالية ، تكون طاقتها الاقتراضية مرتفعة ولها وفورات ضريبية كبيرة ومن ثم يجب ان تكون نسبة اعتمادها على الديون مرتفعة . لكن زيادة نسبة الدين قد تحمل المؤسسة تكاليف الافلاس والوكالة والتي بدورها تؤدي الى تخفيض قيمة المؤسسة **(Howe & Jain, 2010 : 43) . وسيتم توضيح هذه التكاليف كلآتي :**

1-2- تكاليف الافلاس Bankruptcy Costs :

تنفرد المؤسسات المقترضة بتحملها نوعآ من المخاطر تسمى بالمخاطر المالية Financial Risks ، وتعد هذه المخاطر إضافية تصيب المؤسسات نتيجة احتمالات الفشل في تسديد ما عليهم من قروض او فائدة هذه القروض او كليهما . وان احتمال التعرض للافلاس يعطي الحق لِمقرضي المؤسسة في اتخاذ الاجراءات القانونية والتي قد تنتهي بأعلان افلاس المؤسسة . ولكي تتجنب الجهات المقرضة مثل هذا النوع من المخاطر إذا ما وقعت يقومون من البداية بنقل هذه التكاليف الى الملاك تحسبا لوقوع الافلاس . والفكرة الاساسية لهذه النظرية ان الهيكل المالي الامثل موجود ويحدده تحقيق

التوازن بين المزايا الضريبية وتكاليف الديون ، لكن اذا كانت المؤسسة تتبع سياسة تمويلية تعتمد اساسا على الاقتراض فأن ذلك قد يؤدي الى فشلها ، فعند ارتفاع نسبة المديونية ستنخفض الارباح الفعلية قبل الفائدة والضريبة عما كان متوقعا ، وهذا يعطي احتمالاً كبيراً في ان لا تتمكن من تغطية التزاماتها المالية الثابتة كالفائدة على الدين ودفعات تسديد القروض مما قد يعرضها الى الافلاس . وتزداد احتمالات الافلاس اذا كانت الاموال المستمدة من القروض قد تم استخدامها لتمويل استثمارات طويلة الامد ، ومن ثم لا يمكن استعادة تكاليفها الا على المدى البعيد **(Mostafa & Boregowda,2014:114,115)** . وان تكاليف الافلاس تتمثل في تكلفة التصفية Liquidation Cost و تكلفة العسر المالي Financial Distress Cost ، فتكلفة التصفية هي الخسارة في القيمة كنتيجة للقيام بتصفية صافي الموجودات للمؤسسة . اما تكلفة العسر المالي فتتكون نتيجة ارتفاع مستوى الديون في المؤسسة ومن ثم تسبب الافلاس او اعادة الهيكلة ، وعليه فإن المؤسسات ذات التكلفة العالية للعسر المالي يكون لها دين اكبر في هياكلها المالية **(Awan & Amin , 2014 : 22 , 23)** . والشكل التالي يوضح تأثير تكاليف الافلاس في الهيكل المالي في ظل نظرية التبادل :

الشكل (7)
تكاليف الافلاس في الهيكل المالي في ظل نظرية التبادل

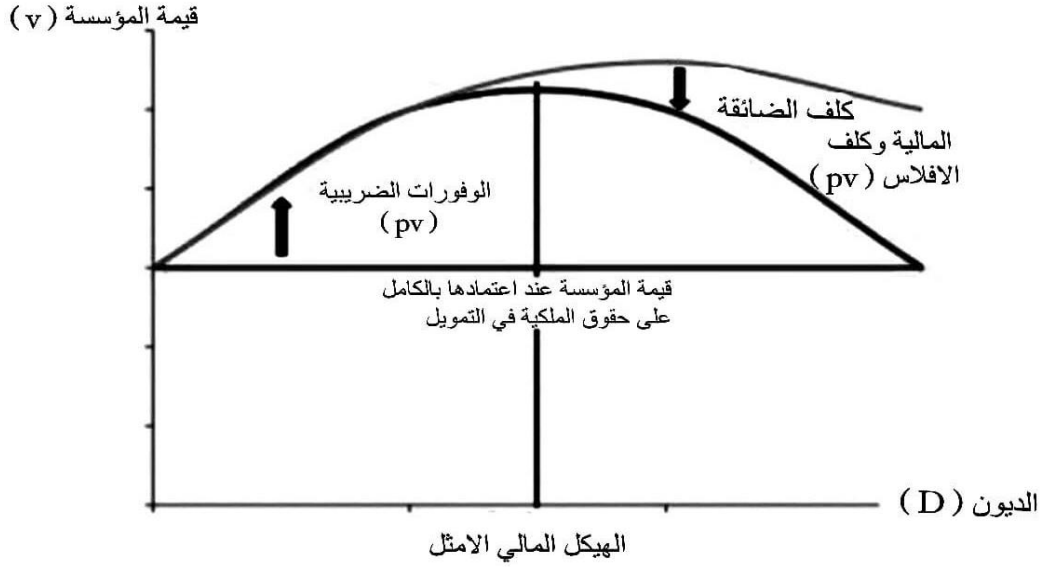

Source : Nilssen, C . M. (2014). Determinants of Capital Structure in Listed Norwegian Firms (Master of Economics and Business Administration, Major Financial Economics, and Lancaster). Lancaster University, p16.

يلاحظ من الشكل (7) انه بعد حد معين من المديونية اي بعد النقطة التي يتم عندها تعظيم قيمة المؤسسة السوقية يعود سعر السهم للهبوط ، نتيجة مخاطر الافلاس والتصفية والتي قد تنجم عن زيادة التمويل بالدين ، ويمكن ترجمتها بمخاطر

الوفاء بالدين ومن ثم فأن هذه المخاطر يمكن ان تهدد المؤسسة بالتصفية من الدائنين او بقرار داخلي من المؤسسة **(Nilssen,2014:16)** .

- تخفيض تكاليف الافلاس في المصارف : في عام 2013 قدمَ Alen et Carletts دراسة وضحا فيها ان تكاليف الافلاس تكون منخفضة في المصارف عندما يحتفظ المصرف برأس ماله ويعتمد نظام الاقراض لأكثر من قطاع ، ويحدث العكس اذا اعتمد المصرف على رأس ماله في التمويل بنسبة اكبر من الديون واتبع نظام الاقراض لقطاع واحد . واشارا الى ان هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المصارف عن المؤسسات الاخرى والتي من اهمها استخدام الودائع كمصدر للتمويل ، حيث ان الموارد الرئيسة التي تشغل المصرف تكون مستمدة من اموال المودعين والتي يستخدمها المصرف لمنح الائتمان وان هذه الودائع هي نوع من انواع الديون ، وهذا يؤكد ان المصرف من اكثر المؤسسات المعرضة للافلاس . وتوصل الباحثان الى استنتاج مفاده ان تكاليف الافلاس تنخفض في المؤسسات المصرفية من خلال المفاضلة بين تكلفة رأس المال و فرص التنويع من حيث مصادر التمويل اي عدم الاعتماد على مصدر تمويل واحد ، واقراض اكثر من قطاع **(Nonna , 2014 : 23 , 24)** .

2-2 – تكاليف الوكالة Cost of Agency :

قُدم نموذج تكلفة الوكالة من قبل Jensen et Meckling عام 1976 كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح ، وذلك من خلال اعتبار المؤسسة انها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الاطراف المختلفة فيها ، وهذا النموذج يعد إطاراً فكرياً ويستخدم كأداة بحث لغرض تفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية . وهدفه الرئيسي هو توضيح طبيعة العلاقة بين الاطراف المتعاقدة (الموكل والوكيل) من خلال عقود تهدف الى التقليل من التكاليف المرتبطة بتلك العلاقة والتي يمكن ان تحد من سلوك الادارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الاطراف الاخرى **(Onsomu , 2014 : 10 , 11)** . **وضمن هذا الاطار هنالك نوعان من الوكالات :**

النوع الاول : علاقة الوكالة بين الادارة والمالكين (وكالة الاموال الخاصة) :

ان هذا التعارض ينشأ بين مصالح المساهمين (حملة الاسهم) ومصالح المديرين الذين يقومون بأدارة المؤسسة نيابة عن ملاكها وخاصة اذا حاول كل طرف منهم تعظيم منافعه الخاصة على حساب منافع الطرف الآخر. لذلك من المتوقع ان تأتي عملية اختيار سياسة المؤسسة المالية مُتأثرة بأهداف الادارة الذاتية بغض النظر عما إذا كانت متوافقة او غير متوافقة مع مصالح المساهمين . ويحدث هذا التعارض نتيجة عدم تماثل المعلومات بين مديري المؤسسة والمساهمين كون ان المديرين يمتلكون معلومات تفوق معلومات الملاك عن الاسواق . فمثلا يمكن ان يرى المديرون انه من الضروري أستثمار التدفقات النقدية الفائضة في مشروعات استثمارية ، في حين يرغب المساهمون في الحصول على هذه الفوائض بشكل توزيعات نقدية . أو قد ينشأ هذا التعارض نتيجة عدم معرفة الموكل بالتصرفات او القرارات التي

يتخذها الوكيل ، ففي حال توافر سيولة عالية لدى المؤسسة من الممكن ان يساء استخدامها من قبل الادارة والتصرف بها بالشكل الذي يحقق رفاهيتهم **(Mostafa & Boregowda, 2014 : 117) (Chu , 2011 : 79 , 80)** .

ولتخفيض تكاليف الوكالة في المؤسسة يتم اللجوء للآتي **(Sanusi et al , 2017 : 41)** :

ا- اللجوء الى الاقتراض بوصفه وسيلة رقابية الهدف منه هو ضبط سلوك المديرين وذلك من خلال الحد من التدفقات النقدية المتبقية والخاضعة لتصرفهم ، مما يسهم في تخصيص الثروة لخدمة مصالح المساهمين.

ب- منح المديرين خيار الشراء لأسهم المؤسسة وبسعر تفضيلي في حال حققت المؤسسة زيادة في الارباح بنسبة معينة يتم تحديدها سلفا ، وبهذا يصبح هدف المديرين هو تعظيم الربح للحصول على خيارات شراء الاسهم بالسعر التفضيلي وبيعها بالسعر السوقي.

ج- اما المديرون فيبادرون في تخفيض تكاليف الوكالة من خلال توفير البيانات المالية التفصيلية للجمهوراو يلجؤون الى التعاقد مع مدقق حسابات مستقل او عن طريق ممارسات الافصاح . عندها تكون تكاليف الوكالة في حدها الادنى ، ونتيجة لذلك يُكافئ المديرون على هذا السلوك وتزداد الثقة بينهم وبين المساهمين **.** وبناءً على ماتقدم يتم تلخيص كلف الوكالة بثلاثة انواع وهي **(Brealey , 2011 : 291 , 292) :**

ا- تكاليف المراقبة Control Costs : هذه التكاليف يتحملها الموكل لغرض التحقق من أن ادارة الوكيل منسجمة مع هدف تعظيم منفعته ، أي انها التكاليف التي تنجم عن تتبع ورصد الوكيل لدفعه بأن يعمل لتحقيق مصلحة موكله.

ب- تكاليف التبرير Justification Costs : تتجسد هذه التكاليف في المصاريف التي يقوم بها الوكيل من أجل التدليل على نوعية سلوكه للموكل ، وذلك من خلال المؤشرات التي يظهرها والتي يعبر له من خلالها عن حسن ادارته .

ج- التكاليف المتبقية Residual Costs : هذه التكاليف تظهر عندما تتجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل ، أي انها تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لادارة الوكيل **.**

النوع الثاني : علاقة الوكالة بين الدائنين و المساهمين (وكالة الديون) :

يزود الدائنون المؤسسة بقروض تُحدد اسعار فائدتها بناءً على تقييمهم للمخاطر التي تتكبدها المؤسسة في المستقبل ، ومن ثم فأن علاقة المقرضين بالمؤسسة تعتمد على تصرف الادارة في المستقبل . لكن يحدث هذا التعارض بين المساهمين والدائنين عندما تقوم الادارة بتنفيذ مشروعات جديدة وبدرجة مخاطراعلى من تلك التي يتوقعها الدائنون ، او قد ترتفع المخاطر بعد حصول المؤسسة على الدين وبسعر الفائدة الذي تم تحديده عندما تعمل على زيادة ديونها . فأذا كانت المشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة مربحة ، اي تم تحقيق عائد الديون الاضافية فأن المساهمين سيستفيدون من هذه المشروعات الخطرة وبما ان الالتزامات التي ستُدفع للدائنين لا تتغير فأن التدفقات النقدية التي ستحققها المشروعات الخطرة ستؤدي الى ارتفاع قيمة المؤسسة السوقية . بينما في حال لم تستطع المؤسسة تحقيق

عوائد من هذه المشروعات فأن الدائنين سيشاركون بالتكلفة وذلك لعدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية . ومثل هذه التصرفات قد تضعف مركز الدائنين من ناحية استرجاع اموالهم من تدفقات المؤسسة النقدية ، ولهذا السبب يتم وضع اساليب رقابية على المؤسسة ومحددات على توزيعات الارباح خوفا من ان تقوم الادارة بتصرفات لصالح المساهمين ، وكلما زادت هذه المحددات استطاعت المؤسسة الحصول على قروض بأسعار فائدة اقل **(Mitnick , 2012 : 7, 8 , 9 , 11)**. والشكل (8) الآتي يوضح تكاليف الوكالة في الهيكل المالي في ظل نظرية التبادل ومن خلال هذا الشكل يمكن ان نلاحظ ان تكاليف الوكالة تكون منخفضة وغير موجودة في حال افلاس المؤسسة في حين ترتفع تكلفة الديون ، ولذلك فأن الهيكل المالي الامثل يتحقق عندما تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكاليف الاموال الخاصة وتكاليف الاستدانة.

الشكل (8)
تكاليف الوكالة في الهيكل المالي في ظل نظرية التبادل

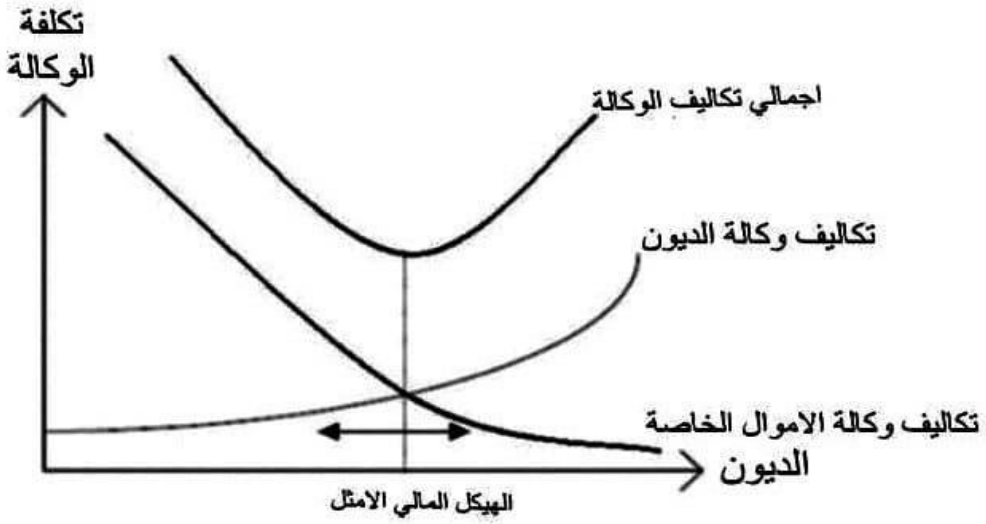

Source : Ghazouani, T. (2013). The Capital Structure through the Trade-Off Theory: Evidence from Tunisian Firm. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(3): 625-636, p627.

- تخفيض تكاليف الوكالة في المصارف : تقدم هذه النظرية خصائص التعاقد الامثل بهدف التوفيق بين مختلف المصالح لغرض تخفيض تكاليف الوكالة . وتتمثل اهمية هذا التعاقد في تحقيق الانضباط في النظام المصرفي و تحسين إداء جميع الاطراف العاملة ، ومن ثم سيستفيد منه كل من المساهمين والمديرين والمودعين والدائنين فضلا عن ان هذا التعاقد يؤدي الى تحقيق ثقة كل من المساهمين والمودعين والدائنين بأدارة المصرف ونشاطه **(Tartari , 2002 : 34)** . وفي هذا الخصوص اشار Bageret Al الى ان زيادة نسبة متطلبات رأس المال لتأمين مصالح الدائنين هي

الحل الامثل لمشكلة الوكالة في المصارف بين المساهمين والدائنين . ويعد Edwards et Hanan من اوائل الذين اشاروا الى اهمية تخفيض تكاليف الوكالة في المؤسسات المصرفية وكان ذلك في عام 1977 **(Rehncrona 2012:17)**. وقد قدم Mavinga في عام 1980 دراسة حاول فيها معرفة الآثار المترتبة لتكاليف الوكالة على مكافآت المديرين ، إذ طبق نموذج المربعات الصغرى على عينة تتكون من 170 مصرفاً من المصارف التجارية الامريكية ، وقد توصل الى نتائج مفادها ان مكافآت المديرين لها دور كبير في تخفيض تكاليف الوكالة في المصارف وان مستويات التكاليف بصورة عامة وتكاليف الوكالة بصورة خاصة تحددها درجة الرقابة الادارية. وكذلك في عام 1985 اشار Arnauld الى اهمية تطبيق نظرية الوكالة في المؤسسات المصرفية . اما Kariner فقد اشار من خلال دراسته التي قدمها في عام 2002 والذي اعتمد فيها على نظرية الوكالة لشرح العلاقة بين الدائنين والمودعين من جهة والمساهمين من جهة اخرى الى ان الحل الافضل لمشكلة الوكالة هو التعاقد الامثل وكذلك مراقبة السلطات الرقابية **(Guidara , 2010 : 7 , 8)**.

3 – نظرية الالتقاط Pecking Order Theory :

على الرغم من سيطرة نظرية التبادل على اساليب تمويل المؤسسات لمدة طويلة ، لكن جاءت نظرية بديلة لها عُرفت بنظرية الالتقاط . فعندما قام Donaldson في عام 1961 بتقديم دراسة حول ممارسات التمويل لعينة من المؤسسات الامريكية الكبيرة لاحظ ان الادارة تفضل استخدام مصادر التمويل الداخلية على مصادر التمويل الخارجية بسبب تفاوت التكاليف بين مصادر التمويل المتاحة **(Jahanzeb et al , 2014 : 14)** . اما في عام 1984 فقد قدم كل من Myers et Majluf دراسة اكدا فيها على وجود تباين في المعلومات بين المؤسسة (المديرين) ومصادر التمويل (المستثمرين) وهذا التباين يسبب اختلاف في تكاليف التمويل ومن ثم يؤثر في قرار المديرين في التفضيل بين مصادر التمويل **(Nilssen , 2014 : 17)** . وقد اصبحت نظرية الالتقاط اكثر استخداما في تفسير وتحليل سلوك تمويل المؤسسات ، وكانت على العكس تماما من النظريات الاخرى التي تمت مناقشتها والتي تبناها الاتجاه الاول فقد اكدت هذه النظريات وجود هيكل امثل لرأس المال ، بينما نظرية الالتقاط اكدت ان المؤسسات تتبع ترتيباً هرمياً عند تمويل احتياجاتها ومشروعاتها . وقد اعطت رؤية بعدم وجود نسب محددة للمزج بين الملكية والدين وذلك لوجود نوعين من الملكية الداخلي والخارجي الاول في بداية الالتقاط والاخر في نهايته ، وان نسب المديونية تعكس متراكم احتياجات المؤسسة من التمويل الخارجي **(Serrasqueiro&Caetano,2015:450,451)** . فعندما تريد المؤسسة تمويل استثماراتها تمويلا طويل الاجل يكون لها تفضيلات في اختيار مصدر التمويل ، يتمثل التفضيل الاول في استخدام مصادر التمويل الداخلية من الارباح المحتجزة والاحتياطيات . وفي حالة عدم كفاية هذا المصدر تفضل المؤسسة اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية المتمثلة بالديون بدلا من اصدار الاسهم العادية ، كون ان المديرين لا يقومون بأصدار

اسهم جديدة مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية فهم يعملون لِمصلحة المساهمين ، لكنهم يتخذون قرار اصدار الاسهم العادية فقط عندما تصبح المؤسسة غير قادرة على استيعاب ديون جديدة ، اي كملجأ اخير **(Mostafa & Boregowda , 2014 : 115) . وتصف نظرية الالتقاط التسلسل الهرمي في السياسة المالية للمؤسسات على النحو التالي (Shah : et al , 2015 : 244)**

1- تفضل المؤسسات تمويل استثماراتها قصيرة الاجل من مصادر التمويل الداخلية ، كون ان ارباح السنوات السابقة يكون لها فوائض مالية بعد توزيع ارباح الاسهم ، ولذلك يتم التوجه الى الارباح المحتجزة والاحتياطيات ، وعدم اللجوء الى الديون الا عند نفاذ هذه المصادر.

2 - ان نسب مقسوم الارباح مرتبطة بالفرص الاستثمارية المستقبلية والمتاحة للمؤسسة .

3- نسب الدفع تميل الى ان تكون مرنة في الاجل القصير ، وان التدفقات النقدية المتولدة داخليا قد تكون كافية لتمويل احتياجات المؤسسة لبعض الاعوام .

- تطبيق نظرية الالتقاط في المصارف : قدم كل من Herger et Szego مجموعة الاجراءات الخاصة بالمصارف والتي تعوق تطبيق هذه النظرية في المصارف والتي تكمن في الاجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لضمان الاستقرار المالي خاصة آليات التأمين على الودائع للتأمين على الاموال المودعة ، وتشجيع المصارف على زيادة مستويات الرفع المالي فيها **(Romec,2011:47,48)** .

4 – نظرية عدم تماثل المعلومات Asymmetric information Theory :

إن نظرية عدم تماثل المعلومات التي توصل اليها Myers ، جاءت كدعامة اساسية لتفسير نظرية الالتقاط . وكانت على العكس تماما من نظرية M&M التي افترضت أن المؤسسة تعمل في سوق المنافسة التامة وان المعلومات هي نفسها تكون متوافرة ومتاحة للملاك والمستثمرين **(Abeywardhana , 2017 : 134).** بينما Myers في نظريته أكد عدم تماثل المعلومات بين الادارة والسوق ، وافترض ان الادارة قد يكون لديها معلومات اكثر من تلك المتوافرة للمستثمرين فيستغلون هذه المعلومات لمصلحتهم ، ومن ثم فأن قرار اصدار الاسهم العادية هو قرار غالبا ماينتهي في غير صالح الملاك الحاليين **(Abad et al , 2017 : 263)** . واشار الى ان المؤسسات تصمم هيكلها المالي للتعويض عن القصور في قراراتها الاستثمارية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات وقد توصلت هذه النظرية الى نتائج وهي كالآتي **(Shen , 2014 : 291 , 292)** :

ا- ان التمويل بالاموال المقترضة افضل بكثير من التمويل عن طريق اصدار الاسهم العادية ، وهذا ليس بسبب الوفورات الضريبية على فوائد القروض وانما بسبب التأثير السلبي لاصدار الاسهم العادية على المساهمين القدامى .

ب- ان الاعتماد في التمويل على الارباح المحتجزة يكون افضل قبل اللجوء الى الديون . ولكن في حال لجوء المؤسسة

الى الاقتراض فلا ينبغي ان تصل الى النقطة التي وصلت اليها نظرية التبادل وذلك لضمان البقاء على وفق طاقة اقراضية احتياطية يمكن استخدامها في الظروف الطارئة . وحتى لا تضطر المؤسسة الى استخدام البديل غير المرغوب المتمثل بأصدار الاسهم العادية الجديدة . والشكل (9) يوضح انواع المعلومات المتاحة في الاسواق المالية والتي تؤثر في اسعار الاسهم ، وهذه المعلومات هي التي تحدد شكل السوق .

الشكل (9)
العلاقة بين ثلاث معلومات مختلفة

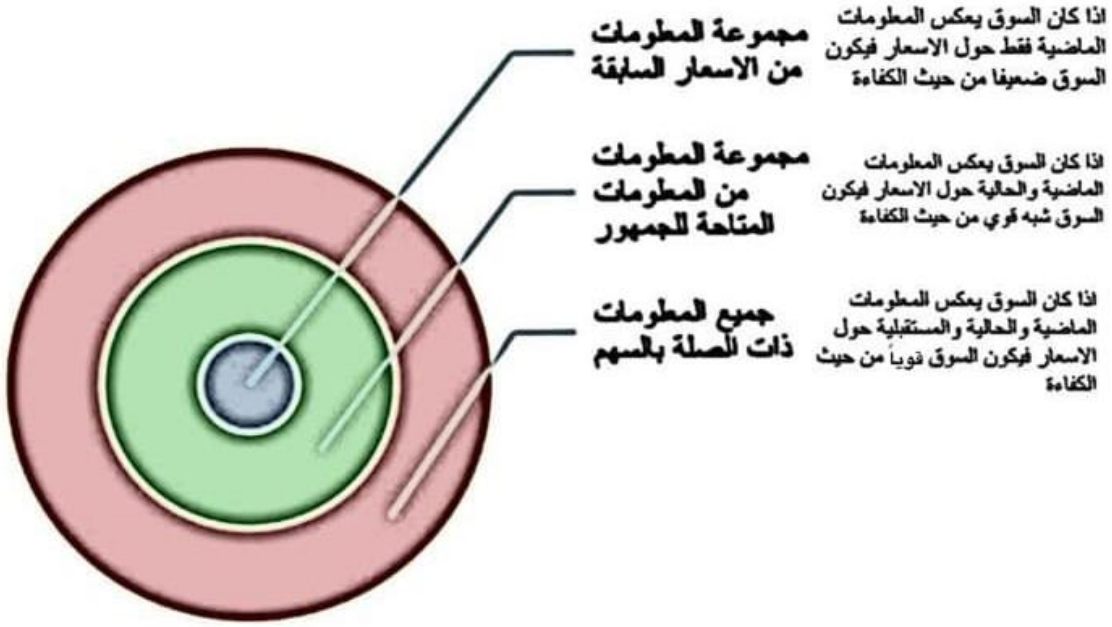

Source : Ross, S . A., Westerfield, R . W., & Jaffe, J. (2010). Corporate Finance: McGraw-Hill/Irwin , p484 .

- **تطبيق نظرية عدم تماثل المعلومات في المصارف :** تشير هذه النظرية الى عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمساهمين وان قرار اصدار الاسهم العادية هو قرار غالبا ماينتهي في غير صالح الملاك الحاليين . بينما في الواقع ان المصارف تعتمد على الودائع في التمويل كمصدر رئيس ، وهي تلجأ الى اصدار الاسهم في بداية تأسيسها ونادرا ماتلجأ الى الحصول على مصدر تمويل عن طريق اصدار الاسهم . وكذلك ان اموال المودعين مؤمنة من خلال القوانين التي يصدرها البنك المركزي ومن ثم فهي لاتتطلب علاوة مخاطر كبيرة مما يقلل من تكلفة الديون بالنسبة للمؤسسات المصرفية **(Nguyen & Kayani, 2013 : 15)** .

5 – نظرية الاشارة Signaling Theory :

يعود الفضل في ظهورهذه النظرية الى الباحث **Ross** ، إذ قدمها في عام 1977 وذلك لتفسير سلوك ادارة المؤسسة عند تحديد هيكلها المالي بالشكل الذي يعكس طبيعة المعلومات المتوافرة لدى الادارة ، وان هذه المعلومات تعد جوهرية بالنسبة للمستثمرين كونها تعكس أداء وقيمة اصول المؤسسة ومستقبلها **(Sakhi , 2011 : 20 , 21)** . وان مفاد نظرية الاشارة هو عدم تماثل المعلومات بسبب التفاوت في حجم المعلومات وطبيعتها بين الادارة والسوق . فالمديرون يمتلكون معلومات داخلية غير متوفرة للمستثمرين مما يؤدي الى صعوبة تمييز المؤسسات ذات الاداء والعائد المرتفع عن المؤسسات ذات الاداء والعائد المنخفض ، ومن ثم سوف يتم تسعير اسهم كلا النوعين في السوق بنفس القيمة **(Connelly et al , 2011 , 41 , 42)** . وتستند هذه النظرية الى فكرتين مهمتين هما :

الاولى : ان المعلومات غامضة ويصعب ادراكها بالأسلوب نفسه حتى وان كانت متوافرة لدى الجميع .

الثانية: ان المديرين يمتلكون معلومات غير متوافرة لدى المستثمرين كون ان هذه المعلومات موزعة بشكل غير متساوٍ.

واشارت هذه النظرية الى انه ليس بالضرورة ان تكون المعلومات التي تم نشرها من قبل المؤسسات صادقة ، فمديرو المؤسسات ذات الاداء الافضل هم فقط الذين يستطيعون اصدار اشارات خاصة وفعالة . واكد Ross ان المؤسسة الجيدة يمكن ان تميز نفسها عن المؤسسة السيئة عن طريق ارسال اشارة ذات مصداقية عن نوعيتها في اسواق رأس المال ، وهذه الاشارة تكون ذات مصداقية فقط اذا كانت **(Zhao , 2004 : 6 , 7)** :

ا- المؤسسة السيئة غير قادرة على محاكاة المؤسسة الجيدة عن طريق ارسال الاشارة نفسها اي ان ميزة الاشارة هي صعبة التقليد من طرف الغير .

ب- اذا كانت تكلفة الاشارة اعلى للمؤسسات السيئة نسبة الى المؤسسات الجيدة ، إذ لا تجد من المفيد لها استعمال المحاكاة .

وفيما يتعلق بطريقة اعلان المؤسسة عن المعلومات فتكون اما بمثابة اصدار اسهم عادية او اصدارالديون . وكما هو معروف فأن المؤسسة تلجأ الى التمويل عن طريق الدين عندما تتوقع ظروف مستقبلية افضل فهي لاترغب في ان يشاركها احد الازدهار المحتمل ، ولهذا يكون للمديرين حافز قوي في ارسال اشارة صحيحة عندما تكون لديهم القناعة التامة لقابلية المؤسسة على اعادة الدين ، فزيادة الدين هو بمثابة اشارة الى المستقبل المالي الجيد للمؤسسة **(Ibrahim 2020 : 126 , 127)** ., في حين اذا كانت التوقعات تشير الى احتمال تعرض المؤسسة الى صعوبات مالية يفضل المديرون زيادة رأس المال عن طريق اصدار الاسهم العادية بهدف جذب مساهمين جدد للمشاركة في تحمل الصعوبات ، وبالتالي تتجنب الادارة زيادة نسبة الدين كون ان هذه الزيادة قد تتسبب بأفلاس المؤسسة وبذلك يتحمل المديرون عقوبات اصدار الديون . وان اصدار الاسهم العادية يعد بمثابة اشارة سلبية تحمل معلومة للمستثمرين بأن اسهم المؤسسة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى انخفاض سعر السهم السوقي للمؤسسة . ولكن تجدر الاشارة الى انه ليست

كل زيادة في رأس المال عن طريق اصدار اسهم عادية تعني ان المؤسسة تواجه صعوبات مستقبلية ، فقد تسعى المؤسسة الى زيادة رأس مالها بهدف المحافظة على الطاقة الاقتراضية وان التوسع في الاقتراض المصرفي قد يجعل المؤسسة تواجه صعوبة في الحصول على المزيد من الديون **(Brigham & Houston , 2019 : 478)** . وقد تم انتقاد نموذج Ross من قبل Tsai والذي وضح ان السبب الرئيس للتقييم بأقل من القيمة هو تقييم السوق للفرص الاستثمارية المستقبلية بأقل من قيمتها الحقيقية وليست الاشارة كما اقترح Ross ، كما ان المديرين قد ينقلون اشارات غير حقيقية تتناسب مع منافعهم ومصالحهم . فضلا عن ان الاقتراض الكثير قد يؤدي الى تقليل القيمة بسبب كلف العسر المالي. وقد اشار Ross الى ان المؤسسات الاحدث ذات المستقبل الواعد هي التي تستخدم الرافعة بشكل اكبر ، ولكن فعليا ان المؤسسات الكبيرة هي التي تستخدم الرفع بشكل متزايد **(Nguyen, 2012 : 10)** .

6 – نظرية توقيت السوق Market Timing Theory :

قدم Baker و Wurgle في عام 2002 نظرية اخرى للهيكل المالي عرفت بنظرية توقيت السوق . وهي نظرية جديدة تماما ولهذا السبب ان عدد الدراسات التي قامت بأختبار مدى صلاحيتها وصحتها كانت قليلة . وهناك اصدارين لهذه النظرية هما **(Baker & Wurgler , 2002 : 15) (Danso & Adomako , 2014 : 1159 , 1174)** :

الاصدارالاول : هو الاصدار الديناميكي الذي قدمه كل من Myers et Majluf في عام 1984 والذي افترض ان المديرين والمستثمرين يتصفون بالرشد والعقلانية وان عدم تماثل المعلومات هو الدافع الاساسي في اصدار الاسهم . فهم يتوقعون ان اصدار الاسهم بشكل مباشر بعد صدور معلومات ايجابية يقلل من المعلومات غير المتماثلة بين الادارة والمساهمين ، وهذا الانخفاض يؤدي الى زيادة سعر السهم ، ومن ثم زيادة درجة الاعتماد في التمويل على الاسهم يخلق مؤسسات تهتم بتوقيت الفرص .

الاصدار الثاني : الذي يعتقد فيه المديرون أن المستثمرين غير كفوئين في اختياراتهم وان سوء التقدير هذا لدى المستثمرين يؤدي الى توقعات خاطئة وغير منطقية .

واعتمدت هذه النظرية فكرة اساسية تنص على عدم وجود هيكل مالي مستهدف لكن يمكن للمؤسسات ان تصل الى هيكل مالي مناسب بعد توقيت النشاطات في الاسواق النقدية والرأسمالية . فهذه المؤسسات سوف تختار اصدار الاسهم بدلا من الاقتراض اذا كانت القيمة السوقية اعلى من القيمة الدفترية كون هذا يخلق حالة من التفاؤل لدى المستثمرين بشأن العوائد المتوقعة للمؤسسة وسيقومون بشراء هذه الاسهم . ولكن عند انخفاض الاسعار السوقية للاسهم نسبة الى قيمتها الدفترية سوف يخلق لدى المستثمرين توقعات متشائمة بشأن عائدات المؤسسة ، لذا سيقوم المديرون بشراء الاسهم وعليه فأن المؤسسات ستحاول رصد هذه التغيرات في الاسعار لغرض اصدار الاسهم . اما قرارات اصدار السندات المالية فهي تعتمد على اختلاف الوقت نسبة الى التكاليف النسبية لرأس المال والديون . بناءً على ذلك فأن

الرافعة المالية مرتبطة عكسيا بقيمة الاسهم السوقية ، وان هذه التقلبات السوقية قد تؤدي الى تغيرات دائمية في هيكل رأس المال **(Alini et al , 2017 : 7)** , **(Weigl , 2011 : 137)** . ومن ثم فأن قرارات الهيكل المالي تؤخذ على اساس ظروف وشروط سوق رأس المال إذ يمكن للمؤسسة اتخاذ قرار اصدار الاسهم بناءً على تقييم السوق ، كما ان معدلات الفائدة واسعار الاسهم هي الدافع الرئيس لاصدار قرارات حقوق الملكية والدين ، وان تأثير التوقيت في الرافعة يرتبط بقوة تتجاوز عشرة اعوام بسبب الارتباط الوثيق بين الهيكل المالي والقيم السوقية الماضية **(Celik &Akarim , 2013 : 141)** **(Nguyen , 2012 : 13)** .

وخلاصة لنظريات هيكل التمويل يوضح الجدول (3) الفرضيات والنتائج التي توصلت اليها كل نظرية حسب تطورها الزمني :

الجدول (3)

الفرق بين النظريات الاساسية للهيكل المالي للمؤسسة

النظرية	السنة	الفرضية	النتيجة
النظرية التقليدية	1952	يفضل المستثمرون المؤسسات المرفوعة على المؤسسات غير المرفوعة ، وان مقدارا معتدلا من الاقتراض في المؤسسات السليمة ماليا لا يُعرضها الى مستوى مرتفع من المخاطر.	الهيكل المالي الامثل يتحقق عند نقطة الاقتراض المثلى .
M&M في ظل عدم وجود ضرائب	1958	كمالية السوق	لا تؤمن بوجود هيكل مالي امثل .
M&M في ظل وجود ضرائب	1963	الاسواق غير كاملة ، وهناك ضريبة تفرض على ارباح المؤسسة	الهيكل المالي الامثل يتحقق بالاعتماد الكامل على الاموال المقترضة .
نظرية التبادل	1973	قيام المؤسسة بأستبدال الدين بالملكية لحين تعظيم قيمتها ، إذ افترضت عدم وجود كلف لتعديل رأس المال او قد تكون منخفضة .	نسب المديونية المثلى تتحدد من خلال التوازن بين المنافع الضريبية وتكاليف الافلاس والازمات المالية.
تكاليق الافلاس	1973	تنفرد المؤسسات المقترضة بتحملها تكاليف الافلاس .	اذا كانت المؤسسة تتبع سياسة تمويلية تعتمد اساسا على الاقتراض فأن ذلك قد يؤدي الى ارتفاع نسبة المديونية وانخفاض الارباح الفعلية ، ومن المحتمل ان لا تتمكن من تغطية التزاماتها المالية مما قد يعرضها الى الافلاس
تكاليف الوكالة	1976	يوجد صراع وكالة بين المساهمين والمديرين وبين المديرين والدائنين	اصدار الديون والاموال الخاصة يسمح بحل الصراع عن طريق تخفيض التكاليف الاجمالية للوكالة

النظرية	السنة	الفرضية	النتيجة
نظرية الالتقاط	1961	المؤسسات تتبع ترتيب هرمي عند تمويل احتياجاتها ومشروعاتها .	عدم وجود نسب محددة للمزج بين الملكية والدين وذلك لوجود نوعين من الملكية الداخلي والخارجي الاول في بداية الالتقاط والآخر في نهايتها
نظرية عدم تماثل المعلومات	1977	ان الادارة قد تكون لديها معلومات اكثر من تلك المتوافرة للمستثمرين فيستغلون هذه المعلومات لمصلحتهم	ان التمويل بالاموال المقترضة افضل بكثير من التمويل بالاسهم العادية ، وهذا ليس بسبب الوفورات الضريبية على فوائد القروض وانما بسبب التأثير السلبي لأصدار الاسهم العادية على المساهمين القدامى .
نظرية الاشارة	1977	ليس بالضرورة ان تكون المعلومات التي تنشرها المؤسسات صادقة	اصدار الاسهم العادية يعد بمثابة اشارة سلبية ، اما زيادة الدين فتعد بمثابة اشارة الى المستقبل المالي الجيد للمؤسسة.
نظرية توقيت السوق	2002	ان المديرين والمستثمرين يتصفون بالرشد والعقلانية وان عدم تماثل المعلومات هو الدافع الاساسي في اصدار الاسهم (الاصدار الاول) ، المستثمرون غير كفوئين في اختياراتهم وان سوء التقدير هذا لدى المستثمرين يؤدي الى توقعات خاطئة وغير منطقية(الاصدار الثاني).	عدم وجود هيكل مالي مستهدف لكن يمكن للمؤسسات ان تصل الى هيكل مالي مناسب بعد توقيت النشاطات في الاسواق النقدية والرأسمالية.

الجدول من اعداد الباحثة

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان نظرية الاشارة هي التي تفسر سلوك المصرف تجاه اختيار تركيبة هيكله المالي ، فالمصرف يلجأ الى اصدار الاسهم وذلك في بداية انشائه وعندما تنخفض مستويات الودائع فيه ولايمتلك القدرة على الاقتراض ، في حين ان زيادة الودائع التي يحصل عليها تُعد بمثابة اشارة موجبة ، فضلا عن ان حصوله على القروض يشير الى ثقته وقدرته في تحقيق الارباح في المستقبل لكن هذا ايضا يعتمد على الظروف وكفاءة إدارته . وكذلك يمكن تخفيض تكاليف الوكالة والافلاس في المصارف بالاعتماد على ماذكر .

المبحث الثالث
الأداء المالي في المصارف التجارية

تعد دراسة الاداء بشكل عام والاداء المالي على وجه التحديد من أكثر الجوانب التي تناولها الباحثون والكتاب في مجال الادارة المالية ، وان الأداء المالي هو من مقومات المصرف الاساسية . حيث انه مهما كان متاحا للمصرف من موارد لايمكنه استغلالها من دون ان يمتلك ادارة كفوءة ومتطورة . ولا تستطيع هذه الادارة معرفة ماحققته من نتائج وما ضيعته من فرص الا عن طريق تقييم إدائها ، وبشكل خاص أدائها المالي كون ان تقييم الاداء يوفر معلومات موثوقة ودقيقة تستطيع استخدامها لاتخاذ القرارات السليمة و تحديد خطط المصرف المستقبلية .

وبناءً على ما سبق سيتناول هذا المبحث الجوانب التالية :

اولاً : الاطار المفاهيمي للاداء المالي في المصارف التجارية (المفهوم والمحددات) .

ثانيا : تقييم الاداء المالي .

ثالثا : الاساليب المستخدمة في تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية .

رابعا: العلاقة بين الهيكل والاداء الماليين في المصارف التجارية .

اولا :الاطار المفاهيمي للأدء المالي في المصارف التجارية (المفهوم و المحددات) Financial Performance in Commercial Banks (Framework and Determinants) :

يُعد الاداء Performance بشكل عام من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل والجهد الهادف وديناميكيته ، فهو يقترح فصل العمل الجيد عن العمل السئ ، وهذا المصطلح ينطبق على الجزء وعلى الكل كونه مقاييس موضوعية تشتمل على جوانب معينة يحددها المصرف ذاته . ويُقصد بالاداء المصرفي قدرة وامكانية المصرف على تحقيق الاهداف التي تم التخطيط لها مسبقا ، ومن ثم فأن قياس المتحقق من خلال الاستناد الى معايير موضوعة سلفا تتسم بالدقة والسرعة والشمولية مع المخطط له هو اولى الخطوات على مستوى الاداء للنشاط الذي تمارسه المصارف التجارية ، اي انه تلك النتائج المرغوبة التي يسعى المصرف الى تحقيقها **(Kamran et al , 2015 : 3)** . وبناءً على ماذكر فأن مفهوم الاداء يرتكز على عنصريين اساسيين هما الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness إذ يُقصد بالكفاءة بأنها الاداء بأفضل طريقة ممكنة ومن ثم تنخفض التكاليف ، فيتم استخدام اقل كم من الموارد كالمال والجهد والوقت للحصول على عائد اكبر ، اما فيما يتعلق بالفاعلية فهي تحقيق الاهداف المخطط لها مسبقا ورؤية النتائج في الواقع بغض النظر عن الجهد والوقت والمال . وبما ان الاداء المالي يمثل المفهوم الضيق لاداء المصرف و يُعد الداعم الاساسي لانشطته ، ويسهم في اتاحة الموارد المالية وتزويده بفرص استثمارية متعددة **(Aguinis , 2019 : 1 , 7 , 8)** . فنظرا لهذه الاهمية سنورد بعض المفاهيم التي اوردها الباحثون في هذا المجال ، إذ شكل مفهوم الاداء المالي المرآة التي تعكس الوضع المالي الحقيقي في المصرف والتي تعبر عن مدى قدرته في استغلال الموارد المالية المتاحة لغرض تحقيق الاهداف وتعظيم قيمة المصرف في السوق المالي **(Mukumbi et al , 2020 : 166)** ، او هو الوضع المالي القائم في المصرف في مدة محددة لناحية معينة من اداء المصرف أو ادائه ككل ، و كذلك يعرف بأنه الانشطة المصرفية المتعلقة بأنجاز الاهداف المالية **(Lu & Taylor , 2016 : 6)** . وتتمثل محددات الاداء المالي في المصارف التجارية بالآتي:

1- العوامل الخارجية External Determinants : ويقصد بها العوامل المرتبطة ببيئة المصرف التي يوجد فيها والتغيرات التي قد تحدث في هذه البيئة وتؤثر في ادائه المالي ، لذلك ينبغي عليه الاستجابة لهذه التغيرات من خلال مواكبة التطورات والعمل على تنسيق اعماله بما يتلاءم مع تغيرات الاوضاع في هذه البيئة **(Abebe , 2014 : 12)** . **ومن اهم هذه العوامل المؤثرة مايأتي :**

ا- الاوضاع الاقتصادية والسياسية العامة في البلاد**(Mohanty & Sarkar , 2020 : 4)** .

ب- ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الاخرى من حيث جذب الاموال وطرائق توظيفها **(Cheng & Qu , 2020 : 3)** .

ج- التطورات التكنلوجية للخدمات المالية والمصرفية ، وظهور ابتكارات لادوات مالية جديدة في السوق المحلي او الاسواق العالمية **(Toh & Jia , 2020 : 2 , 3)**.

د- السياسة النقدية والمالية في الدولة فضلا عن القوانين والتشريعات التي يفرضها البنك المركزي على المؤسسات المصرفية**(Adebayo et al , 2011 : 25)** .

2- العوامل الداخلية Internal Determinants : هذه العوامل ترتبط بأدارة المصرف ذاته ، فمن خلال التحكم بها يمكنه تحقيق الميزة التنافسية عن باقي المصارف وذلك من خلال تحقيق اكبر عوائد**(Abebe , 2014 : 12)** . **ومن اهم هذه العوامل المؤثرة مايأتي :**

ا- حجم الاصول والخصوم وحقوق الملكية في المصرف : ان زيادة حجم الاصول التي يمتلكها المصرف تشير الى ارتفاع حجم حقوق الملكية فيه وكذلك قدرته العالية على جذب الودائع ، اي امكانية المصرف في تحقيق فرص التنويع في مصادر تمويله وهذا يؤدي الى تحسين اداء المصرف المالي . فزيادة حقوق الملكية تعني زيادة حجم الاموال المتاحة للمصرف ومن ثم زيادة قدرته في استثمار هذه الاموال ، والتوسع في منح الائتمان المتوسط وطويل الاجل . ومن جانب آخر فأن زيادة حجم حقوق الملكية في المصرف يؤدي الى زيادة ثقة كل من المودعين والدائنين فيه ، مما يدفع الافراد والمؤسسات الى التعامل معه فيزداد حجم الاموال المودعة من جهة وحجم القروض الممنوحة من جهة اخرى فترتفع قدرة المصرف في توظيف هذه الاموال وقدرته في تحقيق عوائد اكبر فيزداد معدل العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية **(Chatsios , 2017 : 11)** .

ب- كفاءة ادارة المصرف في توظيف الاموال : يتحسن الاداء المالي للمصرف عندما تكون الادارة على درجة عالية من الكفاءة ، وذلك من خلال توظيف الاموال المتاحة في اصول تنتج عائداً مناسباً وبمستويات مخاطر مقبولة بما يتلاءم مع سياسة المصرف الاساسية وبالشكل الذي يحقق اهدافه . ويجب الاشارة الى ان كفاءة ادارة الاموال تقود الى كفاءة توظيفها ، من حيث السيطرة والتحكم في تكاليف مصادر التمويل سواء كانت مصادر داخلية أم خارجية فضلا عن نفقات المصرف التشغيلية والعكس من ذلك يؤدي الى العديد من الاخفاقات في اداء المصرف التجاري **(Ngumo et al , 2017 : 2)** .

ج- النجاح الاداري : يقصد بالنجاح الاداري العلاقات التي تربط الافراد العاملين في المصرف . فكما هو معروف ان المصرف يتكون من عدة اقسام وكل قسم يختص بأداء وظائف معينة ، ومن الطبيعي ان يرتبط اعضاء كل قسم بعلاقات قد تكون وثيقة ، لكن هذه العلاقات ليست بالضرورة ان تؤثر في اداء المصرف المالي . مع ذلك فأن مسألة النجاح الاداري تتضمن ثلاث وجهات من النظر جميعها تسعى الى توضيح العلاقة بين النجاح الاداري والاداء المالي في المصرف وهي كما يلي :

- النجاح الاداري يحسن من اداء المصرف المالي .
- النجاح الاداري ليس له اي تأثير في اداء المصرف المالي .
- النجاح الاداري يؤدي الى العديد من الانحرافات السالبة للاداء المالي في المصرف**(Szostek,2019:1)** .

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان مفاهيم الاداء المالي التي تم ذكرها سلفا هي تحمل تقريبا المفهوم ذاته حول ماهية الاداء في كون ان الاداء المالي هو صورة حية تعكس النتائج ومستوى قدرة المصرف في تحقيق اهدافه على وفق محاور تتلائم مع طبيعة نشاطه ، فالاداء الجيد هو الهدف المركزي الذي يوضح مستوى تنفيذ الخطط ومدى تحقيق الاهداف . فضلا عن العوامل السابقة المؤثرة في اداء المصرف المالي والتي تم ذكرها ، فأن حجم مجلس الادارة يمكن ان يؤثر ايضا في اداء المصرف فقد يكون له تأثير ايجابي في الاداء في حال زيادة اعضاء مجلس الادارة لأنه سيوفر مزيدا من الاشراف وبهذا يمكن ان تُمنع الكثير من القرارات التي يتخذها المديرون على وفق مصلحتهم الخاصة ، ولكن في الوقت نفسه قد يكون له تأثير سلبي فهذه الزيادة تجعل التنسيق والاتصال صعبا إذ تزداد المشكلات والنزاعات بينهم .

ثانيا : تقييم الاداء المالي واهميته في المصارف التجارية Performance Evaluation and its important in Commercial Banks: تعد المصارف التجارية على وجه التحديد من الركائز الاساسية على مستوى الاقتصاد ككل لاي بلد في العالم ، فعند وجود اي خلل في هذه المصارف سوف تحدث اضطرابات متتابعة في جميع الانشطة المختلفة داخل النظام الاقتصادي ، فضلا عن ان النشاط المصرفي يتميز عن نشاط المؤسسات الاخرى بالتعدد والتنوع في المنتجات (المنتجات المصرفية) وكذلك يتميز بالتجدد والتغير المستمر سواء على مستوى البيئة المحيطة من حيث المتعاملين والمنافسين الجدد واسواق المال الجديدة اوعلى مستوى آليات العمل الداخلي التي تتمثل في صيغ التمويل والخدمات الجديدة . لذلك فأن عملية تقييم الاداء للمصارف التجارية هي عملية اساسية لغرض استمرار المصرف في نشاطه فضلا عن تعزيز قدرته لِمواجهة التحديات المستمرة . وهي تمثل الوظيفة الادارية التي تشكل الحلقة الاخيرة في سلسلة العمل الاداري المستمر ، وتشتمل على مجموعة من الاجراءات تتخذها ادارة المصرف بهدف التأكد من تحقيق النتائج بكفاءة عالية وعلى النحو المرسوم وغرض هذه العملية هو الحيلولة دون وقوع المصرف في الفشل المالي **(Rahman & Sharma , 2020 : 76)** . ويمكن تعريفها بأنها عملية شاملة تُستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية لغرض الوقوف على الحالة المالية للمصرف ، وقياس مدى انجازه للاهداف فضلا عن تحديد الكيفية التي تمت بها ادارة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص استثمارية متنوعة**(Javadi et al , 2018 : 3)** . وتحظى عملية تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية بأهمية كبيرة وبارزة وفي مستويات وجوانب متعددة ومختلفة ، **وسيتم توضيح اهمية تقييم الاداء المالي بالنقاط التالية :**

1- يكشف تقييم الاداء مدى مساهمة المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ، اي مقدار النفع والفائدة التي حققتها خدماته على مستوى الاقتصاد والمجتمع ككل**(Alam et al , 2021 : 13)** .

2- تقييم مدى قدرة المصرف في تحقيق ما مخطط له من اهداف ، وهذا يتم من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها **(Roland , 2016 : 21)** .

3- الوقوف على المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن اطار البيئة التي يعمل فيها ، ومن ثم تحديد ما يتطلبه المصرف من حالات التغيير لتحسين المركز الاستراتيجي له **(Briozzo & Albanese , 2020 : 4)** .

4- معرفة مستوى التطور الذي حققه المصرف في عمله نحو الافضل او نحو الاسوأ ، وتتم معرفة ذلك من خلال نتائج الاداء الفعلي زمانيا في المصرف اي من فترة الى اخرى وكذلك مكانيا اي مقارنة المصرف مع المصارف الاخرى المماثلة **(Aguinis , 2019 : 272)** .

5- الافصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين اهداف المصرف والاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذه الاهداف وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف **(Veldwuk , 2016 : 25)** .

6- تقييم مدى كفاءة الادارة في الحصول على الموارد المالية ومدى استغلالها لهذه الموارد في الاستثمارات ذات العوائد الكبيرة **(Kamande et al , 2016 : 167)** .

7- تقييم مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر المالية الناتجة عن الاستثمار في الاصول **(Tekatel , 2019 : 16)** .

8- يساعد تقييم الاداء على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام في المصرف وذلك من خلال اجراء المقارنات بين أداء هذه الاقسام لتحديد من منها بحاجة الى تحسينات والهدف الرئيس هو تحسين مستوى الاداء المالي في المصرف ككل **(Matar & Eneizan , 2018 : 3)** .

9- تحديد كل مواقع الاخطاء والانحرافات التي اثرت في كفاءة المصرف وتفسير اسبابها ، ومن ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية لمعالجتها وتفاديها مستقبلا **(Hammood et al , 2021 : 5078)** .

10- التأكد من تحقق التنسيق والمواءمة بين نشاطات المصرف المختلفة كالانشطة التسويقية والتمويلية وغيرها وذلك لغرض تلافي الاسراف المالي **(Na & Fadaee , 2016 : 1)** .

11- تساعد عملية تقييم الاداء في ايجاد نظم سليمة وفعالة لادارة الموارد وتحقيق الارباح مما يعزز اداء المصرف لمواصلة البقاء والاستمرار في العمل **(Malichová & Ďurišováa , 2015 : 239)** .

ومن خلال ماتقدم يلاحظ ان عملية تقييم الاداء ليست مهمة فقط للمساهمين والادارة وانما ايضا للباحثين والكتاب الماليين والاقتصاديين فمن المهم بالنسبة لهم فهم العوامل التي تؤثر في اداء المصرف المالي ومعرفة مدى صحة النظام المالي في البلد ، كون عملية تقييم الاداء هي مقياس لمدى صحة هذه الانظمة .

ثالثا : الاساليب المستخدمة في تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية The Methods Used to Performance Evaluation in Commercial Banks :

تساعد مقاييس الاداء المالي المستثمرين في التعرف بسهولة على اداء المصرف في الماضي والحاضر وتساعدهم في الوصول الى استنتاجات مستقبلية ، وكذلك تساعدهم في الحكم على اداء المصرف او تقييمه بشكل عام . وتختلف مقاييس الاداء المالي مابين النسب المالية والطرائق المعلمية (التي تستخدم الانحدار) واللامعلمية وجميعها تصب

في قالب واحد وهو الوصول الى نتائج من شأنها تقييم الاداء الحالي والمالي للمصرف والذي في ضوئه تحدد استراتيجيات المصرف المستقبلية واستراتيجيته في السوق وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة سيتم التركيز على النسب المالية المستخدمة في تقييم الاداء المالي المصرفي ، ويقصد بالنسب المالية إيجاد العلاقة الحسابية بين بسط ومقام ويمثل كل منها فقرة او مجموعة من الحسابات الختامية ، وان الارقام المطلقة الواردة في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الاداء في المصرف، مما يستدعي ربط بعضها مع بعض بشكل نسبي ، وذلك من اجل الوصول الى نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الاداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المصرف **(Endri et al , 2020 : 803 , 804)** . وان النسب هي ليست الغاية في التحليل وانما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح والاجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الاداء بشكل عام والاداء المالي بشكل خاص . وقد اكتسبت النسب المالية اهمية متزايدة كون انها تستخدم من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمصرف **(Al-Taly,2014:51)** . ويمكن تصنيف هذه النسب حسب الاغراض المستخدمة فيها ، وسيتم عرض اهم النسب المالية المستخدمة في قياس الاداء المالي في المصارف التجارية وتصنيفها الى نوعين من المقاييس وهي :

1- المقاييس التقليدية Traditional Measures : بقدر تعلق الامر بالاداء المالي في المصارف التجارية وعلاقته بالهيكل المالي سيتم ذكر نسب الاداء الخاصة بالسيولة والربحية والمخاطر لما لها من علاقة بالهيكل المالي **وهي كالتالي :**

1-1- تحليل السيولة Liquidity Analysis : نسب السيولة هي من اهم النسب المالية التي يتم استخدامها لتقييم الاداء المالي في المصارف التجارية ، نظرا لأهمية السيولة بالنسبة للمصرف ولاسيما عند مقارنته مع المؤسسات الاخرى فتدفقات الارصدة النقدية من والى المصرف تكون ضخمة مقارنة برأس ماله**(Dang , 2020 : 2)** . وامكانية التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الاموال النقدية من المصرف صعبة جدا ، مع العلم ان الجزء الاكبر من موارده يكون عرضة لهذا الانسياب . وتكمن اهمية السيولة في حاجة المصرف الدائمة لها لغرض الاستجابة لطلبات سحب الاموال من قبل الاطراف المتعاملة مع المصرف سواء كانوا مودعين او مقترضين **(AlAli , 2020 : 105)** . ويمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها مايُحتفظ به في المصرف من ارصدة نقدية سائلة او اصول قابلة للتحويل بسرعة الى نقود لسداد الالتزامات او مصروفات التشغيل ، اي قدرة المصرف على التسديد نقدا ولجميع التزاماته وطلبات منح الائتمان **(Kamran et al , 2015 : 13)** . وتتكون السيولة في المصارف التجارية من العناصر التالية :

ا- السيولة الحاضرة High – Powered Money : وتُعرف ايضا بالاحتياطات الاولية Primary Reserves ، وهي الموجودات النقدية كافة التي يمتلكها المصرف وتكون تحت تصرفه اي يستخدمها متى يشاء من دون خسائر او صعوبات ويحتفظ بها بهدف السيولة وليس الربحية . وهي تشمل العملات كافة المُحتفظ بها في الصندوق سواء كانت عملات اجنبية او وطنية وكذلك ودائع المصرف في البنك المركزي او المصارف الاخرى عدا فروع

المصرف التجاري نفسه فضلا عن الشيكات تحت التحصيل Cheques of Collection Fee (شيكات فورية الاستحقاق) **(Tekatel , 2019 : 22 , 23)** .

ب- السيولة شبه النقدية Liquidity Near Money : وتُعرف ايضا بالاحتياطات الثانوية Secondary Reserves ، وهي عبارة عن موجودات شبه سائلة يتم توظيفها في استثمارات قصيرة الامد في العادة ، وتسهم في تحقيق نسبة من الارباح المصرفية فضلا عن تحقيق فوائد متعددة في مجال السيولة تتمثل مساهمتها في تدعيم الاحتياطيات الاولية واستيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الاولية عن متطلبات المصرف . وتتكون من القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب التي يمنحها المصرف الى بيوت الخصم المتخصص بالاوراق المالية واذونات الخزانة الصادرة عن الحكومة والتي تتراوح آجالها مابين شهر الى ثلاثة اشهر وكذلك السندات قصيرة الاجل التي يتم تداولها في الاسواق المالية والبورصات العالمية (تصدرها الشركات المساهمة العملاقة) وخصم الكمبيالات كون ان هذه المعاملة تمثل قرضا قصير الاجل يمنحه المصرف للعملاء فضلا عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة والاعتمادات المستندية **(Adebayo et al , 2011 : 28 , 29)** .

1-1-1- فوائد توفر سيولة كافية للمصرف التجاري : توفر السيولة الكافية للمصرف تحقق له مجموعة من الفوائد تتلخص اهمها بالنقاط التالية **(Abiola , 2015 : 1 – 4)** :

ا- قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ، وتحصيل حقوقه في تواريخ استحقاقها .

ب- قدرة المصرف على الاستجابة لطلبات القروض .

ج- تسمح للمصرف بتجنب الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة .

د- تُجنب المصرف عمليات بيع بعض اصوله بخسارة لغرض الوفاء بألتزاماته .

ه- تفادي اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي .

وعلى الرغم من اهمية السيولة بالنسبة للمصرف ، لكن كلما ارتفعت الموجودات السائلة فيه انخفض العائد المصرفي نتيجة عدم التوظيف الامثل لهذه الموارد . بما معناه ان قلة السيولة او السيولة المفرطة كليهما ينعكسان سلبا على المصرف ، ومن هنا يأتي دور الادارة الكفوءة في التوفيق بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في الوقت نفسه ، ومن ثم فأن هذا يمثل تحديا دائميا لاي مصرف تجاري **(Nguyen et al , 2020 : 3)** .

2-1-1- نسب قياس السيولة : من اهم نسب قياس السيولة المصرفية مايلي **(حسين ، 2020 : 168 ، 169)** :

ا- نسبة الرصيد النقدي Cash Ratio : تشير نسبة الرصيد النقدي الى مقدار النقد في الصندوق والنقد في البنك المركزي فضلا عن الارصدة الاخرى المتمثلة بالمسكوكات الذهبية والعملات الاجنبية ومدى قدرتها على الوفاء بألتزامات المصرف المالية الواجبة السداد في مواعيدها . وان ارتفاع نسبة الرصيد النقدي في المصرف تعني ارتفاع قدرته على تسديد التزاماته في مواعيدها المتفق عليها ، لكن هذا الارتفاع قد ينعكس سلبا على ايراد المصرف

نتيجة عدم توظيف هذه الاموال في استثمارات من الممكن ان تدر بعوائد مالية على المصرف . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي+النقد في الصندوق+أرصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

ويقصد بالودائع ومافي حكمها جميع المطلوبات بأستثناء رأس المال الممتلك .

ب- نسبة الاحتياطي القانوني[1] Reserve Requirement Ratio : تشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصرف على الوفاء بألتزاماته المالية في اوقات الأزمات . فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني زادت قدرة المصرف على مقابلة التزاماته ولاسيما في الظروف غير الاعتيادية والتي تعجز فيها الارصدة النقدية المودعة في المصارف التجارية عن سداد هذه الالتزامات . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الارصدة لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100\%$$

ج- نسبة السيولة القانونية Requirement Liquidity Ratio : تقيس هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الاولية (السيولة الحاضرة) والاحتياطات الثانوية (السيولة شبه النقدية) على الوفاء بألتزامات المصرف المالية في جميع حالات وظروف المصرف . وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع مستوى السيولة في المصرف وهي نسبة قانونيـة إذ يراقبها البنك المركزي عدة مرات في الشهر ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الاولية+الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100\%$$

د- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات Cash to Total Assets Ratio : تُستخدم هذه النسبة لقياس نسبة الاصول السائلة في المصرف الى اجمالي الاصول فيه . فأرتفاعها يشير الى قدرته على مواجهة السحوبات المفاجئة ، اما انخفاضها فيعني احتمالية تعرضه للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب وغيرها . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية **(Vodová, 2014 : 754)** :

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية+المستحق على المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

[1] تم شرح الاحتياطي القانوني في الفصل الثاني .. المبحث الاول

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان للسيولة أهمية خاصة بالنسبة للمصارف التجارية وهذه الاهمية ناتجة عن طبيعة نشاطها ، ومن ثم فأن الافتقار الى التخطيط السليم للسيولة وللتنبؤ الدقيق لعمليات السحب والايداع يدفع بالمصرف الى موقف سيولة غير ملائم وقد يؤدي الى عجز مالي او الى تحقيق فائض . وتجدر الاشارة الى ان التخطيط الدقيق للسيولة ليست بالعملية السهلة او اليسيرة وتتطلب ادارة على درجة عالية من الكفاءة .

2-1- تحليل الربحية Profitability Analysis : نسب الربحية هي كذلك من اهم النسب التي يتم استخدامها لتقييم اداء المصرف المالي . إذ تعد الربحية الهدف الاساسي للمصرف فهي المطلب الرئيس لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين فضلا عن الادارة والجهات الرقابية ، كونها الغاية التي يتطلع اليها المساهمون لغرض تعظيم ثرواتهم ، وكذلك هي مصدر الثقة لكل من المودعين والدائنين المقرضين للمصرف ، اما بالنسبة لادارة المصرف فتعد الربحية مؤشرا مهما لقياس كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة ، وكذلك هي موضع اهتمام الجهات الرقابية فتحقيقها يدل على نجاح المصرف وقدرته على البقاء والاستمرار**(Mohamed , 2013 : 47)** . وقبل التطرق الى مفهوم الربحية لابد من الوقوف على الفرق بين كل من الربح والربحية ، فالربح هو عبارة عن الفرق بين النقد المدفوع لغرض شراء موارد الاستثمار (الفوائد المدفوعة على الاموال المودعة) والنقد المقبوض من عمليات بيع موارد الاستثمار (الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات الائتمانية) . اما الربحية فتمثل العلاقة بين الارباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي اسهمت في تحقيق هذه الارباح **(حسن ، 2006 : 71، 73)** . ومن ثم فأن المصارف التجارية تعمل على تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما :

ا- قرار التمويل Financing Decision : هو القرار المتعلق بتشكيلة الخصوم ، اي كيفية حصول المصرف على الموارد المالية اللازمة لغرض تمويل الاستثمار في موجوداته . وينعكس اثر قرار التمويل على الربحية من خلال الترتيب الافضل لمصادر التمويل المتمثلة بحقوق الملكية والودائع والدائنين بالشكل الذي يحقق افضل عائد ممكن للمصرف **(Omondi & Muturi , 2013 : 100)** .

ب- قرار الاستثمار Investment Decision : هو القرار المتعلق بتشكيلة الاصول ، اي كيفية استخدام المصرف للموارد المالية المتاحة له لغرض اقتناء مختلف انواع موجوداته **(Dela et al , 2020 : 1)** . ومن ثم يظهر اثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الامثل للموارد المالية المتاحة للمصرف على مختلف اصوله بالشكل الذي يحقق التوازن في استثمار كل بند من بنود موجوداته من دون اي زيادة تؤدي الى تعطيل هذه الموارد ولا نقص يؤدي الى فوات الفرص بهدف تحقيق عوائد مالية مستقبلية ومن دون التضحية بالسيولة **(Mohamed & Abdala , 2014 : 97)** .

- نسب قياس الربحية : تُعد الربحية هدفا استراتيجيا يُمكن المصرف من تحقيق النمو والاستمرار ، ومن اهم نسب قياس الربحية المصرفية مايلي :

ا- نسبة العائد على الموجودات Return on Assets Ratio (ROA) : تستند هذه النسبة في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح عمليات المصرف وموجوداته التي اسهمت في تحقيق هذا الربح ، اي تقيس مدى كفاءة ادارة المصرف في تحقيق الارباح نتيجة استخدام موجوداته في نشاطه الاساسي . وكذلك تستخدم لأجراء المقارنات مع عوائد الفترات السابقة فضلا عن مقارنة المصرف مع المصارف الاخرى لغرض معرفة حجم الارباح الناتجة عن استثمار اصوله . وتتصف هذه النسبة بقدر كبير من الشمول كونها تقيس العائد المتحقق من استثمار جميع مصادر التمويل ولاتقتصر على مصدر معين ، وارتفاعها يعني كفاءة السياسة التشغيلية والمالية والاستثمارية المستخدمة من قبل الادارة ، واختلفت وجهات النظر حول المعادلة المستخدمة في قياسها ، إذ يمكن حسابها على وفق المعادلات التالية :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}} \text{ او } = \frac{\text{صافي الدخل+الفائدة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

وقد اشار Brealey الى انه من الافضل استخدام صافي الدخل بالاضافة الى الفائدة لاننا نقيس العائد على اصول المؤسسة وليس فقط الاستثمار في الاسهم هذه المعادلة قد تكون افضل عندما تطبق على المؤسسات غير المصرفية . اما للمصارف فأن معادلة القوة الايرادية تعد مقياسا افضل للحكم على ربحية المصرف من حيث كفاءة الادارة في تحقيقها ، وان زيادة القوة الايرادية في المصرف تؤدي الى زيادة صافي الدخل . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية **(Brealey et al , 2001 : 143)** و **(حسن ، 2006 : 74)** :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات (القوة الايرادية)} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ب- نسبة العائد على حقوق الملكية Return on Equity Ratio (ROE) : تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي يحصل عليه المساهمون نتيجة استثمار اموالهم لدى المصرف وتحملهم للمخاطرة . وارتفاعها يعني كفاءة السياسة التشغيلية والمالية المستخدمة من قبل ادارة المصرف بهدف تحقيق افضل عائد ممكن للمساهمين . ويعد حساب نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ذا اهمية كبيرة من وجهة نظر المساهمين وذلك لغرض تقييم ربحية المصرف من حيث ملاءمة العائد مع المخاطر التي يتحملونها .ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية **(Brigham & Houston 2019 :119)** :

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ج- نسبة العائد على الودائع Return on Deposits Ratio : تشير هذه النسبة الى نصيب كل دينار مستثمر من اموال المودعين من الارباح الصافية المتحققة في المجالات الاستثمارية المختلفة ، ومن ثم فهي تعكس مدى نجاح ادارة المصرف في توظيف اموال المودعين بهدف توليد الارباح من هذه الاموال ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية **(الكروي ، 2001 : 5 ، 6) :**

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

د- ربحية السهم العادي Common Earnings Per Share : تقيس هذه النسبة حصة السهم العادي الواحد من صافي ارباح المصرف بعد الفوائد والضرائب ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية **(Hill , 2009:171)** :

$$\text{ربحية السهم العادي} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل المصرف}} \times 100\%$$

ه- نسبة الفوائد المكتسبة الى الفوائد المستحقة Ratio of Interests Earned to Interests Maturity : تقيس هذه النسبة نسبة الفوائد التي يحصل عليها المصرف في منح القروض الى نسبة الفوائد التي يدفعها المصرف على القروض التي يحصل عليها من البنك المركزي والمصارف الاخرى ، وارتفاعها يعني ارتفاع حجم ايرادات المصرف ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية **(Liu & Sathye , 2019 : 5)** :

$$= \frac{\text{الفوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}} \times 100\%$$

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان الربحية هي العائد الذي يحصل عليه المصرف نتيجة توظيف موارده المالية في الاستثمارات المختلفة ومنح الائتمان فضلا عن الخدمات التي يقدمها للعملاء ، ومن ثم فأن ربحيته تتمثل في قدرته على توليد هذه العوائد . وهذا يتطلب إدارة كفوءة تمتلك القدرة على توظيف الاموال في الاصول التي تحقق مستويات جيدة من الربحية .

3-1- تحليل المخاطر Risks Analysis : تُعد المصارف التجارية وفقا لطبيعة نشاطها من اكثر المؤسسات المعرضة الى المخاطر كونها تمارس نشاط المتاجرة بالمال إذ تقبل الودائع وتمنح الائتمان ، فالموارد الرئيسة التي تُشغلها تكون مستمدة من ودائع العملاء وهذه الودائع معرضة للسحب من قبل مودعيها ، لذلك نجد ان المخاطر مفهوم ملازم للعمليات المصرفية ولصيق بها **(Mohammad et al , 2020 : 2)** . وتنوعت هذه المخاطر وتعاظمت وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية فضلا عن مستجدات العمل المصرفي ، للدرجة التي اصبحت فيها إن السمة الاساسية التي تحكم نشاط المصارف في عالمنا الحاضر هي مدى قدرتها في التكيف مع هذه المخاطر

وليس تجنبها . وان اهتمام المصارف الكبير لاينصب على توفير الاموال بقدر مايتركز على المخاطر ، كونها تستطيع تحقيق التفوق على منافسيها من خلال تحقيق عائد اكبر عن طريق المخاطر **(Talaat , 2018 : 1 , 6)** . ويمكن تحديد مفهوم المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر مالية غير متوقعة وغير مخطط لها ، فضلا عن تقلب العائد المتوقع على استثمار معين . وان هذه المخاطر تنشأ بشكل اساسي من مصادر معينة متصلة ومتكاملة وتؤثر بعضها في بعض تتمثل بنقص السيولة ونقص تنوع موارد المصرف فضلا عن ارادة المصرف في التعرض الى هذه المخاطر بهدف تعظيم العائد ، فكلما كانت المخاطر المصاحبة لمنح القروض كبيرة كان العائد المتوقع كبيرا **(Ali et al , 2020 : 125 , 126)** . ويمكن توضيح المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية من خلال الشكل (10) الآتي :

الشكل (10)

مخاطر المصارف التجارية

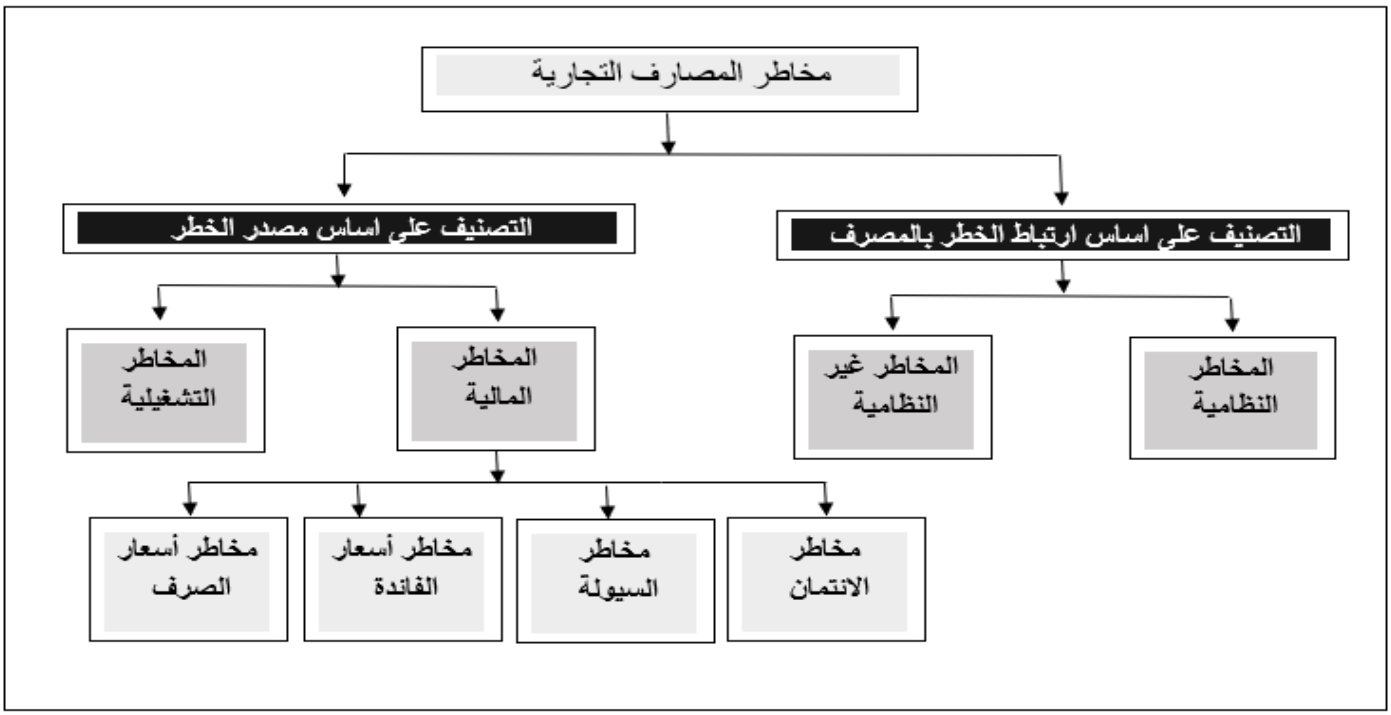

الشكل من اعداد الباحثة

ولاهمية هذه المخاطر سيتم تناولها تباعا كالآتي :

1-3-1- التصنيف على اساس ارتباط الخطر بالمصرف

ا – **المخاطر النظامية Systemic Risks :** هي المخاطر التي تؤثر في القطاع المصرفي ككل نتيجة التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤدي الى تذبذب العوائد المتوقعة للاستثمارات كافة القائمة وحتى المقترحة . ويصعب التحكم بالمخاطر النظامية او حتى السيطرة عليها بالتنويع كونها تمس اقتصاد الدولة ككل **(Meuleman & Vannet , 2020 : 1 , 5)** .

ب- المخاطر غير النظامية Non - Systemic Risks : هي المخاطر الخاصة التي ينفرد بها مصرف معين دون غيره ، او تسمى بالمخاطر المتبقية Residual Risks اي جزء من المخاطر الكلية والتي تنفرد بها ورقة مالية معينة . وتنشأ نتيجة خصائص وظروف خاصة بالمصرف مثل ضعف ادارته او بسبب الاخطاء الادارية او بسبب حدوث اضراب عام فيه ، وقد تنشأ كذلك نتيجة ظهور منافس جديد يصاحبه تغير في اذواق العملاء ، مما تتسبب هذه المخاطر في تباينات العائد المصرفي ، ومن ثم فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها لكل مصرف على حدة اي على نحو مستقل . وتُكتب في شكل معادلة كما يلي :

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

ويمكن التقليل من المخاطر غير النظامية عن طريق التنويع في حين لا يسمح بهذا في حالة المخاطر النظامية ، وتجدر الاشارة الى ان النصيب الاكبر من المخاطر الكلية يعود الى المخاطر النظامية كونها تمس حركة السوق ككل إذ يصعب مواجهتها او حتى التنبؤ بها **(Saghir & Ch , 2020 : 88)** .

1-3-2- التصنيف على اساس مصدر الخطر : على وفق هذا المعيار تصنف المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الى نوعين رئيسيين تتمثل بالمخاطر المالية و مخاطر التشغيل (العمليات) وكالآتي :

1-3-2-1- المخاطر المالية Financial Risk : تشير المخاطر المالية الى احتمال ان ينحرف العائد الفعلي على الاستثمار عن العائد المتوقع ، فهي مقياس نسبي لِمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا ، او هي مقدار الخسائر الناتجة عن التغيرات غير المؤكدة وهذه الخسائر قابلة للقياس الكمي **(Ali & Oudat , 2020 : 161)** . وتكون على حالتين هما **(Onsongo et al , 2020 : 2)** :

ا- قيمتها المستقبلية غير معلومة على وجه اليقين .

ب- قيمتها المستقبلية تنطوي على احد النواتج التالية المحتملة :

- نتيجة موجبة : عندما تكون قيمة الخطر الفعلية افضل من القيمة المتوقعة .
- نتيجة محايدة : عندما تتساوى القيمة الفعلية للخطر تماما مع القيمة المتوفعة .
- نتيجة سالبة : عندما تكون القيمة الفعلية للخطر أسوأ من القيمة المتوقعة .

ومن اجل الاحاطة بأهم المخاطر المالية التي تواجهها المصارف التجارية سيتم تناولها تباعا :

1-3-2-1-1- مخاطر الائتمان Credit Risks : يتمثل هذا النوع من المخاطر في الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن اخفاق العملاء المقترضين او الاطراف المقابلة في سداد التزاماتهم على وفق شروط التعاقد . وتنقسم اسباب التخلف عن السداد الى سببين فمنها مايتعلق بالعميل (المقترض) ونشاطه ومنها مايرتبط بالمصرف مانح الائتمان ذاته . **(Gupta & Sikarwar , 2020 : 171)** وسيتم ذكرها كالتالي :

- مخاطر عدم التسديد متعلقة بالعميل Risk of non – payment Related to The Customer : وتنشأ هذه المخاطر عندما يعجز المقترض عن رد اصل الدين او فوائده او كليهما على وفق المدة المحددة للاستحقاق ، اما بسبب تدهور وضعه المالي وتوقفه عن الدفع نتيجة عسر مالي فني Technical Insolvency او افلاسه نتيجة عسر مالي حقيقي Real Insolvency **(Alhadab & Alsahawneh , 2016 : 243)** .

- مخاطر تجميد الاموال Risk of Freezing Funds : هذه المخاطر تكون مرتبطة بالمصرف مانح الائتمان ذاته ، إذ تنشأ نتيجة تجميد موارده وانخفاض سيولة اصولـه بسبب عدم التسديد . وان من اهم اسباب هذا النوع من المخاطر هو عدم احترام المصرف لقواعد التوازن المالي الادنى للميزانية (تساوي حجم الاصول الثابتة مع الاموال الدائمة ، وحجم الاصول المتداولة مع الديون قصيرة الاجل) وقيامه بمنح قروض طويلة الاجل مقابل ودائع جارية ، اي تساهل المصرف في منح القروض او منح المكشوف المصرفي للمؤسسات العمومية ، او قد يكون بسبب تركيزه على تمويل انشطة اقتصادية محددة . ومن ثم فأن التوزيع غير المنتظم للقروض يؤدي الى زيادة هذا النوع من المخاطر ، ويشكل تجميد اموال المصرف خطرا كبيرا يتكبده كون نقص السيولة قد يؤدي الى اغلاقه اذا ماطالب المودعين بأموالهم دفعة واحدة . ولذلك فأن المصرف مطالب دائما بالحيطة والحذر وذلك لان الخطر ملتصق بالقرض إذ لايوجد قرض بـدون مخاطرة مهما كانت الضمانات المقدمة **(Ekinci & Poyraz , 2019 : 980 , 981)** . **ومن اهم نسب قياس مخاطر الائتمان مايلي (Rose , 1991 : 149 – 151) :**

ا- نسبة اجمالي التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الودائع Total Credit Facilities to Total Deposits Ratio : تشير هذه النسبة الى مقدار الودائع التي تم استثمارها من قبل المصرف في القروض الممنوحة ، وزيادتها تعني زيادة نسبة المخاطر التي سيتحملها المصرف . إذ يجب ان تكون هذه النسبة اقل من الواحد ، وذلك لانه كلما كانت هناك زيادة في اجمالي القروض يجب ان تقابلها زيادة في اجمالي الودائع لغرض ترك هامش للسيولة . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$= \frac{\text{اجمالي التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

ب- نسبة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية الى حقوق الملكية Provision Loses Credit Facilities to Equity Ratio: تقيس هذه النسبة مستوى الحماية التي توفرها حقوق الملكية لغرض مواجهة خسائر القروض المحتملة ، فرأس مال المصرف يُعد خط الدفاع فيه امام خسائره المالية الناتجة عن عدم السداد . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$= \frac{\text{مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ج- نسبة الرافعة المالية Leverage Financial Ratio : تقيس هذه النسبة درجة الخطورة التي تتعرض لها ادارة الائتمان ، إذ يجب ان تكون محصورة بين 60% الى 80% وارتفاعها فوق هذه النسبة يشير الى ارتفاع درجة المخاطرة . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$= \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{الموجودات}} \times 100\%$$

د- نسبة التسهيلات الائتمانية غير المستحقة الى التسهيلات الائتمانية Non – Due Credit Facilities to Credit Facilities Ratio : تقيس هذه النسبة معدل الخسارة المستقبلية التي من المحتمل ان يتكبدها المصرف ، والتي يجب ان تكون اقل من الواحد فأرتفاعها يشير الى زيادة المخاطر . ويقصد بالتسهيلات الائتمانية الغير مستحقة القروض التي انخفضت دفعاتها بشكل واضح لذلك توقف المصرف عن حساب فوائدها كدخل . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$= \frac{\text{التسهيلات الائتمانية غير المستحقة}}{\text{التسهيلات الائتمانية}} \times 100\%$$

1-3-2-1-2- مخاطر السيولة Liquidity Risks : هي مخاطر ذات طبيعة مالية يواجهها المصرف ، وتعني عدم قدرته على مواجهة التزاماته في مواعيدها او عدم قدرته على تمويل الزيادة في الاصول**(Pak , 2020 : 2)** . وتتمثل هذه المخاطر بالآتي :

ا- خطر عدم سيولة الاصول Lack of Asset Liquidity Risk : يواجه المصرف هذا النوع من المخاطر عندما لايمتلك اموالا او سيولة كافية لمقابلة طلبات السحب الكثيرة وغير المتوقعة ، او احتياجات اخرى مثل بلوغ الحد الادنى للاحتياطي القانوني او القيام بعمليات المقاصة وهذا مايسمى بخطر السيولة الحالية **(Tran , 2020 : 2 , 3)** . وهناك خطر آخر يسمى بخطر السيولة الآجلة ينتج من التغير التدريجي لتواريخ استحقاق الاستخدامات (الودائع) مع بقاء مدة توظيف الموارد (القروض) على حالها بسبب اختلاف اهداف واحتياجات كل من المودعين والمقترضين **(Hüther et al , 2015 : 35)** .

ب- خطر عدم ملاءة المصرف Lack Solvency of the Bank : هو الخطر الذي ينتج عن احتمال عدم كفاية اموال المصرف الخاصة (حقوق ملكية) لامتصاص الخسائر المتوقعة **(Ismai, 2013 : 113)** .

ومن ثم فأن خطر السيولة (اللاسيولة) يؤثر سلبا في ربحية المصارف وخاصة عند عجزها عن التسييل الفوري لاصولها بتكاليف معقولة ، ويؤثر بصورة مباشرة في توازن الميزانية فيها . لذلك تسهر السلطات النقدية الوصية على مراقبة نسب السيولة في المصارف بأستمرار من خلال استعمال نسبتين هما نسبة السيولة ومعامل الاموال الخاصة حرصا على حماية المودعين والمصارف في آن واحد **(Al-Qudah et al , 2020 : 85)** .

1-3-2-1-3- مخاطر اسعار الفائدة Interest Rate Risks : يمكن تعريف مخاطر اسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع صافي دخل فائدة المصرف نتيجة التحركات التي تطرأ على اسعار الفائدة . ويقصد بصافي دخل الفائدة الفرق بين اجمالي ايرادات الفائدة واجمالي مصروفات الفائدة ، إذ يتمثل ايراد الفائدة المصرفي بمجموع الفوائد على اصوله والتي تتضمن القروض الممنوحة والودائع التي تم ايداعها لدى المصارف الاخرى فضلا عن اوراق المصرف المالية ، اما مصروف الفائدة فيتمثل بمجموع كلف الفوائد المدفوعة على الخصوم (الخصوم التي تُسدد مقابلها فوائد) والتي تتضمن الديون قصيرة وطويلة الاجل والودائع لآجل والودائع الادخارية ..الخ **(García et al , 2020 : 2)** . ولتغيرات اسعار الفائدة تأثير معاكس على اسعار الاوراق المالية ، فعند ارتفاعها تنخفض اسعار الاسهم والسندات لان المستثمر العادي في هذه الحالة سوف يفضل بيع مايملك من الاوراق المالية لغرض وضع ثمنها كوديعة في المصرف كونها تحقق اكبر عائد ، وهذا ما يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية لحقوق الملكية **(Zhou & Zheng , 2017 : 524 , 525)** . وهناك مصدر آخر لمخاطر اسعار الفائدة تسمى بمخاطر الفائدة غير المباشرة او معدلات الفائدة الاختيارية وتتمثل بالخيارات الضمنية للمنتجات المصرفية فالودائع تحمل خيارات ، اي يمكن لصاحبها ان يحولها الى وديعة لآجل عند ارتفاع اسعار الفائدة او اي توظيفات اخرى تحقق عائد اكبر ، والقروض تحمل خيارات ايضا إذ يمكن للمقترض في حال الدفع المسبق للقرض ذي الفائدة الثابتة ان يقترض بسعر جديد ويسدد القرض السابق ، وهو حق يمارسه عند انخفاض اسعار الفائدة انخفاضا كبيرا . ومن ثم فأن مخاطر معدلات الفائدة الاختيارية لاتنشأ مباشرة من تقلبات اسعار الفائدة وانما بسبب سلوك العملاء الذين يقارنون تكاليف وايرادات خيارات المنتجات المصرفية ،واختيارهم يكون تبعا لظروف السوق . إذن فأن مراقبة مخاطر اسعار الفائدة يُعد من اهم المؤشرات الدالة على كفاءة ادارة المصرف في ادارة الاصول والخصوم من حيث تواريخ استحقاقها ، وكذلك يُعد عاملاً اساسياً للطعن والتشكيك في الصحة المالية للمصرف عند التغيرات السلبية لأسعار الفائدة **(Ngalawa & Ngare , 2014 : 13)** . **ومن اهم نسب قياس مخاطر الفائدة مايلي (شاهين & صباح ، 2011 : 13) :**

$$= \frac{\text{الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

$$= \frac{\text{المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{اجمالي المطلوبات}}$$

1-3-2-1-4- مخاطر اسعار الصرف Currency Exchange Risks : تتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة التغيرات او التقلبات العكسية المحتملة في اسعار صرف العملات . إذ تحدث التباينات في

المكاسب نتيجة ربط الاصول او الخصوم بعملة صعبة معروفة بتقلب اسعارها المستمرة ، فعندما يحتفظ المصرف بموجودات من عملة معينة بشكل يفوق المطلوبات من العملة نفسها فهنا الخطر يكمن في انخفاض سعر صرف العملة ، اما اذا حدث العكس اي ان المصرف يحتفظ بموجودات من عملة معينة اقل من المطلوبات فالخطر يكمن في ارتفاع سعر الصرف **(Rose , 2010 : 219)** . كما قد ينشأ خطر سعر الصرف نتيجة تحويل الارباح المصرفية التي تم تحقيقها من العمليات المالية في خارج البلد الى العملة المحلية . إذن فأن خطر سعر الصرف تتعرض له المصارف التجارية عندما تقوم بتحرير قروض بعملات اجنبية ، والسبب يعود الى احتمالية تغير القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات . وهذه المخاطر تكون اكثر تأثيرا في المصارف التي تمارس انشطتها على المستوى الدولي ، لانها تواجه في الوقت نفسه مخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة ، وهذا مايفسر صعوبة التفريق بينهما فضلا عن دمج طرائق ادارتهما **(John , 2016 : 2-5)** .

1-3-2-2- المخاطر التشغيلية Operating Risks : هذه المخاطر تنجم نتيجة اختلال انظمة المصرف الداخلية كالنظام المحاسبي فيه او الانظمة المعلوماتية ، كما يمكن ان تنشا هذه المخاطر بسبب عدم احترام الافراد العاملين في المصرف لآداب وأخلاقيات المهنة فتحدث نتيجة ارتكاب الغش او الاخطاء **(Mosissa , 2011 : 17)** .

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نلاحظ ان تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية تُعد دليلا على تنوع انشطتها واتساع نطاقها . وان معرفة هذه المخاطر تتطلب من ادارة المصرف معرفة اسبابها وتحديدها بدقة وكذلك معرفة العوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها سواء كانت مخاطر مالية أم مخاطر تشغيلية . وتجدر الاشارة الى ان اكثر انواع المخاطر تاثيرا في اداء المصرف المالي هي المخاطر الائتمانية فأرتفاعها يؤثر في ربحية المصرف ومن ثم في السيولة فيه .

2- المقاييس الحديثة Modern Measures : بسبب التطورات السريعة في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدتها البيئة المصرفية جعلتها تبحث عن اساليب حديثة تعتمد عليها في عملية تقييم ادائها المالي ، وذلك لتعزيز فرصها في الاستمرار والبقاء بسبب المنافسة الشديدة التي شهدتها البيئة المصرفية . وهناك العديد من النماذج التي تُستخدم لتقييم اداء المصارف التجارية واهمها نموذج القيمة المضافة ونموذج Camels ونموذج بطاقة الاداء المتوازن[2] . وفي هذه الدراسة سيتم عرض نموذج القيمة الاقتصادية المضافة وذلك لتوضيح اهم الفروقات في حسابها بين المصارف والمؤسسات الاخرى **(Popa et al , 2009 : 168)** .وهي كالتالي:

[2] **يمكن للقارئ الاطلاع على المقاييس الحديثة المتمثلة بنموذج بطاقة الاداء المتوازن ونموذج Camels في المصدرين التاليين :**
- **Gilbert, A.R., & Meyer, P.A. (2000). The Role of a CAMEL Downgrade Model in Bank Surveillance. Federal Reserve Bank of St. Louis.**
- **Kaplan, R., & Norton, D.P. (2004) Measuring the Strategic Readiness of Intangible Assets: Harvard Business.**

- القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم اداء المصارف التجارية Economic Value Added (EVA) : يُعد نموذج EVA من النماذج الاساسية والمهمة في تقييم اداء المصارف التجارية كونه ادخل تكلفة رأس المال بالحسبان على خلاف جميع الطرائق التقليدية ، لذلك اصبح مقبولا من قبل الادارة بشكل عام والادارة المالية بشكل خاص **(Sudha & Priyanka , 2020 : 1639)** . وقد عُرفت القيمة الاقتصادية المضافة من قبل Stern[3] Stewart بأنها الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال ، اي هي مقياس للانجاز المالي لغرض تقدير الربح الحقيقي ، وهي تقوم على مفهوم تعظيم ثروة الملاك (حملة الاسهم) **(Venanzi , 2012 : 18)**. ويجب الاشارة الى ان المنهج المتبع في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للمصارف التجارية يختلف عن منهج حسابها للانشطة التجارية الاخرى ، وهذا الاختلاف يعود الى طبيعة نشاط المصرف الذي يميزه عن غيره من النشاطات ، من حيث حساب رأس المال وتكلفته وقياس الربح التشغيلي بعد الضريبة . **ويمكن تلخيص هذه الاختلافات في النقاط الأساسية كالتالي(Zhang & Aboud , 2019 : 8 – 11) :**

ا- الديون هي احد اهم الاختلافات بين المصارف وغيرها من المؤسسات ، فالدين في المؤسسات غير المالية هو جزء من النشاط التمويلي إذ يتم استبعاد مصروف الفائدة من صافي الربح التشغيلي . بينما في المصارف تعد الديون والتي من ضمنها الاموال المودعة المواد الخام لنشاطها فهي مولدة للقيمة بذاتها وبتكلفة اقل من السوق ، ولهذا فأن مصروف الفائدة في المصارف يعادل تكلفة البضاعة المباعة للمؤسسات غير المالية ، إذ لايتم استبعاد مصروف الفائدة من صافي الربح التشغيلي .

ب- رأس المال المصرفي سيقاس بالقيمة الدفترية بدلا من القيمة السوقية وذلك لان صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة يستند الى بيانات تاريخية ، وان استخدام القيمة السوقية لرأس المال سوف تؤدي الى تضليل نتائج القيمة الاقتصادية المضافة .

ج- تكلفة رأس المال المصرفي لاتقاس بمتوسط التكلفة المرجحة لرأس المال WACC ، وانما تقاس بنموذج تسعير الاصول الرأسمالية Capital Asset Pricing Model (CAPM) على وفق المعادلة التالية **(Rossi , 2016 : : 608)** :

$$ER_i=R_f+\beta_i\ (ER_m-R_f)$$

حيث ان :

ER_i : معدل العائد المتوقع .

R_f : معدل العائد الخالي من المخاطر : ويقصد به العائد الذي يمكن الحصول عليه من الاستثمارات الخالية من المخاطر ، ويتمثل بمعدل الفائدة على اذونات الخزينة التي تصدرها الحكومات .

[3] **Stem Stewart: هي شركة استشارية امريكية في نيويورك ، قامت بنشر هذا المقياس مع تسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVA لغرض خدمة الادارة والهدف منه هو تطوير عملية قياس الاداء المالي.**

β : مقياس احصائي يستخدم لقياس المخاطر النظامية للسهم في المصرف ، وذلك من خلال قياس حساسية عائد السهم الى عائد محفظة السوق بأستخدام الرقم القياسي المرجح بالاسهم الحرة ، فعائد السهم يتقلب نزولا وصعودا على وفق تقلب المحفظة في السوق المالي .

$(ER_m - R_f)$: علاوة مخاطر السوق .

ونظرا لاهم الاختلافات التي يتميز بها العمل المصرفي التي تم ذكرها أُنفا ، فقد استقر الفكر المحاسبي على عدد من التعديلات التي يجب اجراءها على الربح المحاسبي لهذه المصارف ، والبالغة اربعة تعديلات اساسية وتتمثل بمخصص هبوط اسعار الاوراق المالية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية ومخصص الضرائب وكذلك مخصص الاحداث غير المتكررة **(Sudha & Priyanka , 2020 : 1640)** . ومن ثم فان القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف تحسب على وفق الصيغة التي اقترحها ستيرن وستيورات وذلك بعد اجراء بعض التعديلات التي تم ذكرها وكما يلي **(Popa et al , 2009 : 170)** :

$$EVA = NOPAT – (Capital\ Invested \times Cost\ of\ Capital)$$

حيث ان :

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة .

NOPAT : صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة .

Capital Invested : رأس المال المستثمر .

Cost of Capital : تكلفة رأس المال .

ومن اهم المحددات التي تعوق استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف هي :

1- عند حسابها يجب اجراء العديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية وهذا يزيد من التعقيد والتكلفة ، لكن هذا الامر يمكن التغلب عليه بالاتفاق على عدد من التعديلات التي يجب القيام بها وذلك لغرض الوصول الى الحساب الصحيح للقيمة الاقتصادية المضافة **(Stewart & Stewart , 1995 : 42)** .

2- يرتبط نجاح القيمة الاقتصادية المضافة بأعداد برنامج تحفيزي طويل الامد ، في حين ان المديرين يقبلون المشروعات ذات العوائد السريعة في الامد القصير وذلك لغرض الحصول على مكافآت وحوافز عالية ، ويرفضون المشروعات التي تتطلب تدفقات نقدية سالبة في الوقت الحاضر بينما هي تحقق عوائد مرتفعة على الامد الطويل **(Grant , 2003 : 98)** .

رابعا : العلاقة بين الهيكل والاداء الماليين في المصارف التجارية Relationship Between Structure and Performance Financial in Commercial Bank :

ترى الدراسة ان الآراء ونتائج الدراسات قد تباينت حول العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي والاداء المالي في المصارف التجارية ، وخاصة فيما يتعلق بزيادة نسبة الودائع او رؤوس الاموال ومن له التأثير الاكبر في اداء المصرف المالي . فنجد ان الكثير من الدراسات تعارض زيادة رأس المال ، وذلك لكونه اكثر تكلفة من الديون فهو يحمل المصرف مستويات مرتفعة من المخاطر قد تؤدي الى افلاسه ومن ثم يكون له تأثير سلبي في اداء المصرف المالي بشكل عام وعلى ربحيته بشكل خاص . في حين توجد العديد من الدراسات الاخرى تؤكد المنافع الكبيرة التي تحققها زيادة رأس المال وما لهذه الزيادة من تأثير ايجابي في اداء المصرف فهي تحقق له الاستقرار والامان كونها توفر التمويل اللازم لتمويل الاصول وتحقيق الربحية ، واكدوا ان التكلفة المبدئية التي تترتب على هذه الزيادة يمكن استردادها من خلال زيادة هامش الاقراض ومن ثم يؤدي الى تحسين اداء المصرف المالي . اما من الناحية النظرية فكان هناك اتفاق حول المنافع الكبيرة لرأس المال لما يحققه من استقرار وامان للمؤسسات والنظام المالي ككل . ونتيجة لما سبق ترى الدراسة ان العلاقة بين الهيكل المالي والاداء يجب ان تكون موجبة ، ويجب الاشارة الى ان المصارف هي مؤسسات يتركز عملها الاساسي على قبول الودائع ومنح الائتمان ، لذلك ينبغي ان تمتلك نسبة ودائع تفوق نسبة رأس المال كون المصارف بشكل عام تفضل التمويل من خلال الودائع اي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق . لكن هذا لا يلغي الدور المهم لرأس المال فهو خط الدفاع الاول بالنسبة للمصرف ، وان اعتماد المصرف في التمويل على الودائع او على رأس المال يكون بناءً على الظروف السائدة والمخاطر التي يواجهها . فزيادة نسبة الدين او زيادة رأس المال تعني زيادة مصادر التمويل ومن ثم زيادة الاصول المنتجة للعائد . لكن تحقيق هذا العائد يتوقف على كفاءة ادارة المصرف في ادارة هيكلها المالي وتحقيق الموازنة بين تكاليف ومنافع مصادر التمويل الذاتية والخارجية والعمل على توظيفها في استثمارات ذات عوائد مناسبة وذلك لتحقيق الربح وتوفير السيولة وتعزيز الامان والاستقرار في المصرف .

الفصـــل الثالث
بنية الهيكل المالي للمصارف العراقية وأداؤها المالي

المبحث الاول	واقع القطاع المصرفي العراقي
المبحث الثاني	التحليل المالي لمؤشرات الهيكل والأداء الماليين في المصارف عينة الدراسة
المبحث الثالث	النموذج القياسي لعناصر الهيكل المالي المحددة للأداء المالي في المصارف عينة الدراسة

المبحث الاول

واقع القطاع المصرفي العراقي

يعد القطاع المصرفي الدعامة الاساسية لبناء اي اقتصاد متين ، فهو يشكل الحلقة الاساسية في سلسلة الانشطة الاقتصادية . وهو ايضا من القطاعات الحيوية المثمرة في الاقتصادات العالمية عبر ارتباطه بعلاقات متشابكة مع القطاعات الاخرى ، من حيث الاثر والتأثير . وقد شهد هذا القطاع عالميا تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة نتيجة الجهود الاصلاحية التي بذلتها معظم بلدان العالم وذلك من خلال تحرير اسعار الفائدة والغاء اوتخفيف القيود على الائتمان وتعويم اسعار الصرف فضلا عن السماح بفتح فروع للمصارف الاجنبية ناهيك عن التطور التقني وثورة الاتصالات . وللاهمية الفائقة التي يوليها هذا القطاع في الاقتصاد سنتناول من خلال هذا المبحث واقعه في الاقتصاد العراقي وكالآتي :

اولا : القطاع المصرفي العراقي قبل عام 2003

ثانيا : القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003

ثالثا : واقع القطاع المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة

اولا : القطاع المصرفي العراقي قبل عام 2003

كان القطاع المصرفي العراقي عبارة عن قطاع خاص وحكومي تعود بداياته الى القرن التاسع عشر، إذ يضم مجموعة من المصارف والفروع العربية والاجنبية ، كفروع البنك العثماني التي فتحت عام 1890 ، وفروع البنك الشرقي في بغداد عام 1912 ، وكذلك البنك البريطاني للشرق الاوسط والبنك الشاهنشاهي الايراني عام 1916 ، والبنك العربي الاردني عام 1938 . اما القطاع المصرفي الحكومي فكان يضم المصرف الصناعي والزراعي اللذين تم افتتاحهما عام 1935 ومصرف الرافدين عام 1941 و البنك العقاري الذي افتتح عام 1948 و البنك المركزي عام 1971 ، إذ تعمل هذه المصارف على اساس المنافسة بهدف تقديم الخدمات للجمهور . واهم التطورات في هذه المرحلة تتمثل في انشاء المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي) في اواخر عام 1947 برأس مال خمسة ملايين دينار عراقي **(جبار ، 2015 : 4)** .

وفي عام 1964 اتخذت السلطة النقدية مبادرة لتوسيع القطاع الحكومي من خلال الغاء النشاط الخاص بمختلف اشكاله المصرفي والتجاري والصناعي وتأميم كل المصارف الخاصة بما فيها فروع المصارف الاجنبية على وفق قانون (100) لعام 1964 والحاقها بالمصرف التجاري الذي تم دمجه مع مصرف الرافدين و تحويل ملكيتها الى الدولة ، وبذلك تم القضاء على رأس المال الخاص الاجنبي والوطني . وكانت هناك اخفاقات كبيرة في النمو والتنمية ، إذ تدخلت الحكومات في عمل البنك المركزي ومن ثم فقد استقلاليته وتم استخدامه لتمويل ماكنة الحرب عبر الاصدار النقدي في الثمانينات واستنزفت احتياطياته بشكل كامل وهذا ادى الى انهيار سعر صرف الدينار العراقي الى 3000 دينار مقابل دولار واحد ووصول التضخم الى 3 مراتب إذ فقد البنك دوره في تحقيق الاستقرار العام للاسعار بسبب التضخم الجامح **(الديراوي ، 2020 : 98 ، 99)** .

اما مرحلة التسعينات فقد اتسمت بالانتقال من الاحتكار المصرفي الحكومي الى التعددية المصرفية ، وتم اصدار قانون رقم (12) عام 1991 الذي بموجبه تم السماح للقطاع الخاص بممارسة نشاطه المصرفي بصيغة الشركات المساهمة الخاصة برأس مال اسمي مدفوع لا يقل عن (15) مليون دينار ، اما الشخص الطبيعي او المعنوي فقد حدد قانون الشركات نسبة مساهمته في مثل هذه المؤسسات المالية بما لا يزيد على 5% من رأس المال ، وفي العام نفسه تم انشاء سوق العراق للاوراق المالية . في حين تم تأسيس اول مصرف خاص في عام 1992 وهو المصرف العراقي الاسلامي ، إذ بلغ عدد المصارف الخاصة لغاية عام 2003 (16) مصرفآ الا ان نشاطها كان محليا نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي على العراق آنذاك . وقد تم دمج فروع مصرفي الرافدين والرشيد الموجودة في مواقع جغرافية متقاربة ، وفتح فروع جديدة لها في مناطق لاتوجد فيها خدمات مصرفية وبلغ عدد فروع هذين المصرفين (344) فرعا لغاية عام 2003 **(بطل & فيصل ، 2018 : 9)** .

ثانيا : القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003

لقد خلف العراق بعد عام 2003 نظاما ماليا ومصرفيا متخلفا في النواحي كافة المالية والادارية والخدمية نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي التي مر بها البلاد فضلا عن تورط بعض المصارف الحكومية بعلاقات مالية خارجية وداخلية مربكة وايضا بسبب ضعف ارتباط العراق بالنشاط الاقتصادي العالمي والنشاط التنموي مما ادى الى ضعف الثقة الدولية بالمصارف العراقية **(جمعة & علي ، 2018 : 30)** .

اما مرحلة التحرير المالي في العراق فقد بدأت فعليًا في عام 2004 إذ تم اصدار قانون البنك المركزي العراقي المرقم (56) لعام 2004 والذي بموجبه حصل البنك المركزي على استقلالية تامة عن الحكومة في تسيير عملياته المركزية والمصرفية ، واصبح بمعزل عن ضغوطات السياسة المالية لاقراض الخزينة بشكل مباشر

وذلك بموجب المادة (26) من القانون، ومن ثم السيطرة على عرض النقد . وفي العام نفسه تم اصدار قانون المصارف التجارية العراقية ذي الرقم (94) ، والذي مثل بداية مهمة نحو ارساء نظام مالي يعمل على وفق المعايير الدولية . وفي عام 2006 تم اصدار قانون الاستثمار وأسواق الاوراق المالية ذي الرقم (13) **(حسين ، 2019 : 265)** .

وأبرز المصارف التي تأسست في هذه المرحلة هو المصرف العراقي للتجارة ، برأس مال قدر ب 100 مليون دولار من صندوق تنمية العراق ، وهدف هذا المصرف هو العمل على مساعدة العراق لاعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دوليًا ، كون العراق عانى من عزلة في العقد الاخير من القرن الماضي بسبب الحصار المفروض آنذاك ، فضلا عن المساعدة في تكوين وتعزيز العلاقات المالية الدولية . وتتمثل خصائص هذه المرحلة في محاولة البدء بأجراءات الاصلاح ومنها إعادة العمل في سوق العراق للاوراق المالية والذي بدأ مزاولة نشاطه من جديد تحت مسمى سوق العراق للاوراق المالية ، وتطوير عمل المصارف الخاصة والحكومية وإعادة هيكلتها ، وكذلك البدء بدعم معيار كفاية رأس المال في المصارف ، فضلا عن مزامنة التحولات في السياسة النقدية وأدواتها **(بطل & فيصل ، 2018 : 9)** .

ثالثا : واقع القطاع المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من 73 مصرفا كما في عام 2019 ، 7 منها مصارف حكومية ، إذ توزعت بين 3 مصارف تجارية و 3 مصارف متخصصة ومصرف اسلامي حكومي 1 . اما المصارف الخاصة فقد بلغت 66 مصرفا منها مصارف خاصة محلية ومصارف خاصة اجنبية . إذ تضمنت 24 مصرفا تجاريا محليا تليها المصارف الاسلامية المحلية بواقع 24 مصرفا ثم المصارف الاجنبية بواقع 16 مصرفآ و 2 مصارف اسلامية اجنبية . وقد ارتفع حجم موجودات الجهاز المصرفي من 123 ترليون دينار عام 2018 الى 133 ترليون دينار

عام 2019 ، بمعدل ارتفاع 8.21% ، وان نسبة موجودات اكبر خمسة مصارف حسب مؤشر(هيرفندل – هيرشمان) بلغ 1962 نقطة عام 2019 ، وهذا يشير الى مستوى معتدل في موجودات الجهاز المصرفي **(التقرير الاقتصادي السنوي ، 2019 : 35 - 37)** .

.

المبحث الثاني

التحليل المالي لمؤشرات الهيكل والأداء الماليين في المصارف عينة الدراسة

في هذه الدراسة تم اختيار 15 مصرفا تجاريا خاصا مدرجا في سوق العراق للاوراق المالية وسيتم اجراء التحليل المالي لمتغيرات الدراسة طبقا لمؤشرات الهيكل والاداء الماليين في هذا المجال من حيث نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي المطلوبات ونسبة التمويل بالملكية ونسبة التمويل بأجمالي الديون وكذلك تحليل نسبة الرصيد النقدي والعائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة . والجدول التالي يوضح تلخيصا للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة من حيث سنة التأسيس ورأس مال التأسيس :

جدول (4)
المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، عينة الدراسة

ت	المصارف التجارية	سنة التأسيس	رأس مال التأسيس
1	مصرف بغداد	1992	100 مليون دينار
2	المصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون دينار
3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	400 مليون دينار
4	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100 مليون دينار
5	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1000 مليون دينار
6	المصرف الأهلي العراقي	1995	400 مليون دينار
7	مصرف الائتمان العراقي	1998	200 مليون دينار
8	مصرف بابل	1999	500 مليون دينار
9	مصرف سومر التجاري	1999	400 مليون دينار
10	مصرف الخليج التجاري	1999	600 مليون دينار
11	مصرف الموصل للتمويل والاستثمار	2001	1 مليار دينار
12	مصرف المنصور	2005	55 مليار دينار
13	مصرف آشور الدولي للاستثمار	2005	25 مليار دينار
14	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل	2006	25,250 مليار دينار
15	مصرف عبر العراق للاستثمار	2006	56,5 مليار دينار

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

وسيتم تحليل النسب كما يلي :

1- نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات : تستخدم هذه النسبة لمعرفة كم تشكل الودائع والحسابات الجارية من اجمالي مطلوبات المصرف ، فأرتفاعها يشير الى قدرة المصرف على جذب المودعين ويتم حسابها على وفق المعادلة التالية **(حمد ، 2018 : 66)** :

$$= \frac{\text{اجمالي الودائع و الحسابات الجارية}}{\text{اجمالي المطلوبات}} \times 100\%$$

جدول (5)
تحليل نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	82.4%	83.7%	79.9%	80.4%	78.9%	81.6%	60.6%	39.3%	68.5%	71.7%	72.4%	72.7%
2	المصرف التجاري	41.7%	39.3%	33.7%	38.1%	28.8%	26.9%	23.2%	28.6%	29.1%	30.4%	32.5%	32%
3	مصرف الشرق	81.1%	79.8%	75.6%	75.1%	71.2%	52.4%	49.1%	51.2%	44.4%	54.6%	42.4%	61.5%
4	مصرف الاستثمار	62%	56.4%	57.1%	50.8%	54.4%	45.9%	47.1%	31.8%	45.9%	52.5%	50.2%	50.4%
5	مصرف المتحد	52.7%	55.2%	45.6%	34.9%	46.3%	34.2%	39.3%	26.2%	33.8%	38.3%	24.4%	39.2%
6	المصرف الأهلي	42.8%	48%	41%	45.9%	66.4%	54.8%	45%	47.9%	50.1%	45%	53.6%	49.1%
7	مصرف الائتمان	61.1%	72.2%	58.7%	63.1%	63.1%	49.8%	26.2%	35.3%	30.9%	32.6%	39.8%	48.4%
8	مصرف بابل	65.1%	67.9%	59.6%	62.2%	50.4%	36.1%	27.8%	20.9%	14.7%	22.6%	33.1%	41.9%
9	مصرف سومر	30.5%	32%	30.8%	38.8%	33.8%	32.2%	24.9%	23.1%	27%	32.1%	19.7%	29.5%
10	مصرف الخليج	72.4%	69.8%	61.2%	61.3%	53.3%	55.7%	50.4%	58.7%	45%	41.1%	37.3%	55.1%
11	مصرف الموصل	81.6%	81.6%	60.5%	51.2%	48%	20.5%	23.6%	31%	29.7%	31.8%	29.9%	44.5%
12	مصرف المنصور	37.7%	48.2%	57.4%	33.3%	61.5%	65.2%	70%	71.3%	75%	80.2%	79.6%	61.8%
13	مصرف آشور الدولي	53.6%	39.6%	41.2%	31%	20.1%	25.1%	26.7%	26.3%	24.9%	38.9%	33.4%	32.8%
14	مصرف الاقليم	61.1%	72.2%	58.7%	63.1%	63.1%	45.4%	44.8%	33.4%	63.3%	83.3%	68.3%	%60
15	مصرف عبر العراق	31%	18.3%	44.8%	1.3%	1.4%	16.7%	19.1%	29.7%	10.3%	11.8%	18.6%	18.4%
	المتوسط العام	57.1%	57.6%	53.7%	48.7%	49.3%	42.8%	38.5%	36.9%	39.5%	44.4%	42.3%	46.4%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

بحساب نسبة اجمالي الودائع والحسابات الجارية الى اجمالي المطلوبات وللمصارف التجارية كافة عينة الدراسة خلال المدة من 2009 – 2019 ، لاحظنا ان هناك تراجعاً ملحوظاً لهذه النسبة ابتداءً من عام 2014 ولاغلب المصارف بسبب ظروف الحرب على الارهاب والاوضاع الامنية في البلد والتي ادت الى زيادة عمليات سحب الودائع من قبل المودعين ، إذ سجل مصرف بغداد اعلى نسبة من الودائع بلغت في المتوسط 72.7% ، الا ان مالوحظ على هذه الزيادة انها كانت بمعدلات متناقصة الى متذبذبة ، إذ انتقلت من 82.4% عام 2009 الى 39.3% عام 2016 بسبب انخفاض ودائع العملاء بمقدار 44 مليون دينار ، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا والبالغ 72.4% عام 2019 كون ان المصرف استطاع ان يكسب ثقة الزبائن ، فضلا عن ميول المودعين الى التعامل معه ، ويلاحظ ان الظروف الامنية التي مر بها البلد لم يكن لها تأثير كبير في مبالغ الودائع فيه .

وسجل كل من مصرف المنصور والشرق الاوسط والأقليم التجاري نسبة ودائع بالمتوسط مقدارها 61.8% و 61.5% و 60% ، فقد استطاع مصرف المنصور ان يحقق معدلات نمو معتبرة لمبالغ الودائع خلال مدة الدراسة وذلك لقدرته العالية على استقطاب الودائع كونه لم يتلكأ أبداً او يتأخر في تغطية السحوبات التي حصلت في عام

2014 ، اذ تراوحت ما بين حد ادنى قدره 33.3% في عام 2012 وحد اقصى قدر ب 80.2% عام 2018 . وشهدت النسبة ذاتها في مصرف الشرق تراجع مستمر وبمعدلات متذبذبة ، علما انها بلغت حدها الاقصى عام 2009 بمقدار 81.1% لكن سرعان ماتراجعت خلال مدة الدراسة الى ان بلغت حدها الادنى في عام 2019 بمقدار 42.4% بسبب الانخفاض المستمر في حجم الاموال المودعة في المصرف وماقابله من زيادة في حجم اجمالي المطلوبات . ويلاحظ ان نسبة الودائع في مصرف الاقليم انتقلت من 61.1% عام 2009 الى 33.4% عام 2016 على الرغم من ارتفاع حجم المبالغ المودعة في هذا العام ولكن هذا الانخفاض كان نتيجة زيادة حجم اجمالي المطلوبات ، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا بلغ 83.3% كحد اقصى عام 2018 ماهو الا نتيجة لزيادة مبالغ ودائع العملاء والمصارف الاخرى وقد بلغت نسبة الودائع في المتوسط 60% .

وبمقارنة نسبة الودائع بالمتوسط لمصرفي الخليج والاستثمار وكما يعرضها الجدول المذكور انفا ، نجد ان النسبة في مصرف الخليج قد سجلت انخفاضا حيث انتقلت من 72.4% عام 2009 الى 37.3% عام 2019 على الرغم من ان المصرف استطاع ان يحقق زيادة في مبالغ الودائع خلال ثمانية الاعوام الاولى من الدراسة الا ان زيادة حجم اجمالي المطلوبات كان بنسبة اكبر من زيادة حجم هذه الودائع ، وان مبالغ الودائع بدأت بالتراجع ابتداءٍ من عام 2017 ، وقد بلغت في المتوسط 55.1% . ويلاحظ ان هذه النسبة في مصرف الاستثمار قد تأرجحت بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى ، فأن ادنى نسبة سجلها في عام 2016 بمقدار 31.8% على الرغم من ارتفاع حجم المبالغ المودعة في هذا العام ولكن هذا الانخفاض كان نتيجة زيادة حجم اجمالي المطلوبات ، واقصى نسبة سجلها المصرف كان في عام 2009 والبالغة 62% بسبب ارتفاع حساب الودائع نتيجة زيادة الحسابات الجارية مقارنة بأجمالي مطلوبات المصرف .

وقد سجل كل من المصرف الاهلي العراقي والائتمان فضلا عن مصرف الموصل وبابل نسبة من الودائع في المتوسط متقاربة ، واتسمت هذه النسبة في كل هذه المصارف بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى ، إذ حقق المصرف الاهلي نسبة من الودائع بلغت في المتوسط 49.1% وتراوحت بين حد ادنى قدره 41% في عام 2011 وحد اقصى قدر ب 66.4% عام 2013 نتيجة زيادة حجم الودائع والحسابات الجارية في المصرف . اما مصرف الائتمان فقد بلغت نسبة الودائع فيه 61.1% ابتداءً من عام 2009 لكن سرعان ماتراجعت هذه النسبة بحدة عام 2015 لتصل حوالي 26.2% بسبب وجود ودائع غير محدثة بيانات مودعيها لكن المصرف بعد ذلك تمكن من استقطاب مجموعة جيدة من العملاء الجدد ليسجل ارتفاعا ملحوظآ والبالغ 39.8% عام 2019 . وعرفت النسبة ذاتها في مصرف الموصل تراجعا شبه مستمر خلال المدة من 2009 – 2019 لتسجل انخفاضا معتبرا في حجم الودائع عام 2014 بلغ 20.5% بسبب ضعف قدرة المصرف على جذب الودائع وذلك لانخفاض ثقة الزبائن به نتيجة ماتعرضت له اغلب فروع المصرف من تحطيم مبانيها ومنشآتها وتلف واحراق مستنداتها ووثائقها فضلا عن ضياع موجوداتها النقدية والثابتة جراء احداث حزيران عام 2014 ولغاية عام 2019 لم يتم التعويض او

استلام شئ مقابل تلك الاضرار ، وقد بلغت نسبة الودائع في المتوسط 44.5% . ويلاحظ ان نسبة الودائع في مصرف بابل بدأت بالتراجع الملحوظ ابتداءً من عام 2014 علما انها بلغت حدها الادنى عام 2017 بمقدار 14.7% بسبب تراجع ودائع العملاء ، وبلغت في المتوسط حدود 41.9% .

وسجل كل من مصرف المتحد وآشور الدولي وكذلك المصرف التجاري نسبة ودائع بالمتوسط متقاربة 39.2% و 32.8% و 32% ، الا ان مالوحظ على نسبة الودائع في هذه المصارف انها كانت بمعدلات متناقصة الى متذبذبة خلال مدة الدراسة ، فقد تراوحت في مصرف المتحد مابين 52.7% عام 2009 الى 24.4% عام 2019 وهي اضعف معدلات سُجلت خلال المدة بسبب تراجع ودائع العملاء وارتفاع اجمالي مطلوبات المصرف . ويلاحظ في مصرف آشور ان النسبة ذاتها سجلت انخفاضا معتبرا ابتداءً من عام 2013 إذ بلغت 20.1% وهذا الانخفاض يعود الى ارتفاع حجم اجمالي المطلوبات ، وسجل المصرف اعلى نسبة من الودائع بلغت 53.6% عام 2009 نتيجة تزايد مبالغ الودائع مقارنة بأجمالي مطلوبات المصرف . وهذه النسبة لم تعرف تراجعا مستقرا في المصرف التجاري العراقي ، إذ تأرجحت بين حد ادنى قدر ب 23.2% عام 2015 وحد اقصى قدر ب 41.7% عام 2009 وكانت بحدود 32.5% عام 2019 ويمكن ارجاع ذلك الى سبب نمو حجم اجمالي مطلوبات المصرف.

وبخصوص كل من مصرفي سومر وعبر العراق يلاحظ ان نسبة الودائع في المصرفين كانت بمعدلات ضعيفة نسبيا خلال المدة الممتدة من 2009 – 2019 وهذا راجع الى عدم امتلاك المصرفين مستوى مقبول من الودائع مما ادى الى زيادة حجم اجمالي المطلوبات بمستويات عالية ، إذ سجل مصرف سومر نسبة ودائع بمقدار 30.5% عام 2009 لكن سرعان ماتوالت هذه النسبة بالتراجع وبشكل مستمر لتصل الى حدود 19.7% عام 2019 نتيجة انخفاض ودائع العملاء وقد بلغت نسبة الودائع في المتوسط 29.5% . اما مصرف عبر العراق فقد سجل ادنى نسبة ودائع بالمتوسط بين المصارف بلغت 18.4% واستمرت هذه النسبة بالتراجع ولاسيما في عام 2012 و 2013 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا بمقدار 29.7% عام 2016 واستمرت بالتراجع لغاية عام 2019 ، وقد يعزا انخفاض حجم الودائع في مصرف عبر العراق الى حداثة تأسيسه مقارنة بالمصارف الاخرى . والشكل البياني (11) الآتي يوضح لنا جليا حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف ، ويلاحظ منه ان مصرف بغداد قد استحوذ على الحصة الاكبر من الودائع وهذا قد يعزا الى قدرته في استقطاب العملاء وقِدم تأسيسه إذ استطاع ان يكسب ثقتهم ، اما الحصة الاقل فكانت لمصرف عبر العراق وذلك لعدم قدرته العالية على جذب الودائع لِحداثة تأسيسه مقارنة بالمصارف الاخرى .

الشكل (11)

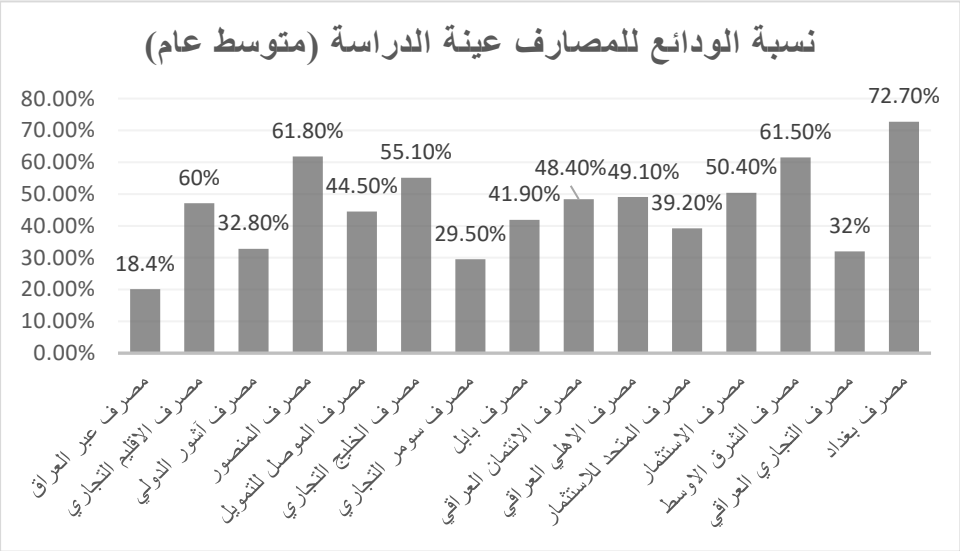

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

. والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة الملكية في المصارف عينة الدراسة خلال المدة من 2009 - 2019:

الشكل (12)

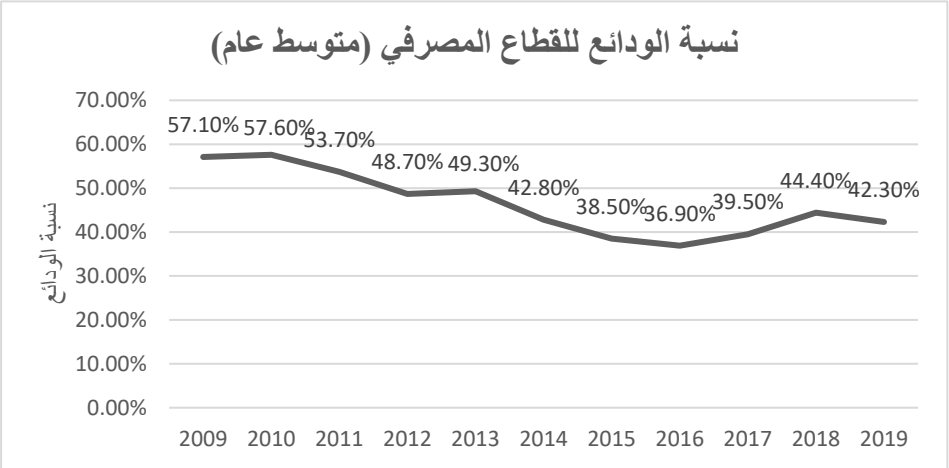

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

ان مايمكن تسجيله كملاحظة أساسية من الشكل المذكور انفا هو ان خلال المدة من 2009 – 2014 كانت الجهود متجهة نحو تحقيق النمو في حجم الودائع،في حين يلاحظ ان هناك اتجاه عام نحو الانخفاض ابتداءً من عام 2014 – 2017 لِتعاود الارتفاع في الاعوام الاخيرة من الدراسة نتيجة استقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية في البلد .

2- نسبة التمويل بالملكية : تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته ، وتُعد مقياسا مهما بالنسبة للبنك المركزي عند قياس مدى كفاية راس المال الممتلك بالنسبة للمصارف . فأرتفاعها يعني تحقيق حماية افضل للمودعين وهو مايهدف البنك المركزي لتحقيقه ، لكن هذا الارتفاع يتعارض مع مصالح المساهمين (الملاك) كونه يؤدي الى انخفاض العائد على رأس المال الممتلك بالاضافة الى الاضرار

الاخرى التي قد يتحملها الملاك من حيث اتخاذ القرارات وغيرها . ويتم حسابها على وفق المعادلة التالية : **(Jadah, 2020 : 123 , 125)**

$$= \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

جدول (6)

تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	14%	12%	16%	16%	17%	16%	18%	24%	24%	24%	24%	19%
2	المصرف التجاري	40%	46%	55%	49%	59%	27%	70%	67%	63%	64%	60%	55%
3	مصرف الشرق الاوسط	14%	14%	21%	23%	26%	45%	41%	43%	36%	33%	41%	31%
4	مصرف الاستثمار	33%	36%	36%	31%	36%	51%	51%	50%	49%	47%	49%	43%
5	مصرف المتحد للاستثمار	26%	35%	38%	44%	45%	58%	55%	57%	57%	59%	50%	48%
6	المصرف الاهلي العراقي	55%	49%	57%	46%	31%	43%	45%	50%	47%	49%	41%	47%
7	مصرف الائتمان العراقي	31%	23%	34%	31%	33%	46%	49%	60%	66%	63%	57%	45%
8	مصرف بابل	33%	30%	39%	37%	49%	61%	68%	77%	82%	73%	64%	56%
9	مصرف سومر التجاري	62%	63%	63%	59%	63%	62%	71%	76%	69%	66%	77%	66%
10	مصرف الخليج التجاري	23%	23%	33%	35%	39%	56%	50%	40%	53%	54%	56%	42%
11	مصرف الموصل للتمويل	29%	35%	34%	47%	47%	76%	72%	65%	66%	64%	65%	54%
12	مصرف المنصور	57%	49%	40%	61%	35%	32%	27%	26%	22%	19%	19%	35%
13	مصرف آشور الدولي	43%	55%	50%	64%	65%	62%	60%	66%	71%	57%	63%	60%
14	مصرف الاقليم التجاري	31%	23%	34%	31%	33%	49%	45%	41%	54%	30%	30%	36%
15	مصرف عبر العراق	61%	72%	49%	89%	90%	81%	55%	66%	79%	84%	77%	73%
	المتوسط العام	37%	38%	40%	44%	45%	51%	52%	54%	56%	52%	52%	47%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

تعكس لنا معطيات الجدول المذكور انفا صورة عن تطور رأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من 2009 - 2019، ويلاحظ ان هناك نموآ ملحوظآ في هذه النسبة خلال ستة الأعوام الاخيرة من الدراسة وذلك لقيام المصارف برفع مبلغ رأس مالها المدفوع امتثالا لاوامر البنك المركزي العراقي والذي ينص على رفع رؤوس اموال المصارف بمبلغ لا يقل عن 250 مليار دينار ابتداءً من عام 2014 . إذ سجل مصرف عبر العراق اعلى نسبة ملكية بالمتوسط بين المصارف وقدرها 73% ، وقد لاحظنا ان هذه النسبة سجلت ارتفاعا مستمرآ خلال كل اعوام الدراسة وهو مايدل على تزايد اعتماد المصرف في تمويل موجوداته على رأس ماله وحتى من قبل اصدار قرار البنك المركزي وذلك بسبب تراجع قدرته في الحصول على مصادر تمويل خارجية ، إذ انتقلت النسبة من

61% عام 2009 الى 77% عام 2019 ، ليسجل المصرف اعلى نسبة ملكية في عام 2013 وقدرت ب 90% بسبب زيادة مبالغ الاحتياطيات بينما في عام 2015 انخفضت الاحتياطيات لديه ومن ثم ادت الى انخفاض نسبة الملكية الى 55% .

وبمقارنة نسبة الملكية بالمتوسط لمصرفي سومر وآشور وكما يعرضها الجدول المذكور انفا ، يُلاحظ ارتفاع نسبة التمويل بالملكية في المصرفين ونجد ان هذه الزيادة كانت بمعدلات متزايدة الى متذبذبة خلال مدة الدراسة بسبب زيادة مبالغ احتياطيات هذه المصارف فضلا عن زيادة مبالغ الارباح المحتجزة التي ادت الى ارتفاع رأس المال الممتلك بنسبة اكبر من زيادة حجم الموجودات . وقد بلغت في المتوسط 66% في مصرف سومر و 60% لدى مصرف آشور .

وفيما يخص كل من مصرف بابل والتجاري العراقي وكذلك مصرف الموصل فان نسبة الملكية بالمتوسط كانت متقاربة بينها ، وبلغت 56% في مصرف بابل وقد تأرجحت النسبة فيه بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى ، فأن ادنى نسبة سجلها في عام 2010 والبالغة 30% نتيجة زيادة حجم الموجودات بنسبة اكبر من زيادة رأس المال الممتلك ليسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في عام 2017 بمقدار 82% نتيجة ارتفاع مبلغ رأس المال المكتتب . اما المصرف التجاري فقد سجل نسبة ملكية بالمتوسط 55% ، وتراوحت مابين 27% كحد ادنى عام 2014 بسبب انخفاض احتياطيات المصرف وارتفاع حجم الموجودات في هذا العام ، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا عام 2015 بمقدار 70% نتيجة انخفاض حجم موجودات المصرف في هذا العام وذلك لتراجع حساب التسهيلات الائتمانية المباشرة . وعرفت ذات النسبة نموا غير مستقر في مصرف الموصل خلال مدة الدراسة حيث تراوحت مابين 29% عام 2009 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا كان مقداره 76% عام 2014 لكن هذا الارتفاع لم يكن نتيجة قرار البنك المركزي فقط وانما نتيجة ماتعرضت له اغلب فروع المصرف من تحطيم وضياع موجوداته بسبب اوضاع الحرب مما دفع بالمصرف الى توجيه القدر الاكبر من رأس المال الممتلك لتمويل موجوداته لغرض تعويض انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية .

وقد سجل كل من مصرف المتحد والاهلي والائتمان فضلا عن مصرف الاستثمار والخليج نسبة ملكية بالمتوسط متقاربة ، وعرفت هذه النسبة في مصرف المتحد معدلات متزايدة الى متذبذبة ، إذ بلغت 26% في عام 2009 وهي ادنى نسبة سجلها المصرف خلال مدة الدراسة لكن سرعان ماتزايدت النسبة فيه وبلغت 59% في عام 2018 نتيجة ارتفاع راس المال الممتلك وانخفاض حجم الموجودات بسبب تراجع حساب الارصدة النقدية لدى المصارف الاخرى وان نسبة الملكية في مصرف المتحد بلغت بالمتوسط 48% . اما فيما يتعلق بالمصرف الأهلي العراقي فيلاحظ ان نسبة التمويل بالملكية كانت متقاربة خلال اعوام الدراسة إذ لم تكن هناك زيادة او انخفاض متفاوت بين النسب كون المصرف سعى جاهدا لرفع مستوى نسبة التمويل الخارجي بنسبة تتقارب من زيادة رأس

المال الممتلك ابتداءً من عام 2014 وذلك برفع نسبة الاموال المودعة بشكل خاص فضلا عن الاقتراض طويل الاجل ، ومن ثم فأن نسبة التمويل بالملكية تراوحت مابين 55% عام 2009 و 41% عام 2019 وقد بلغت في المتوسط 47% . اما مصرف الائتمان فأن نسبة التمويل بالملكية لديه عرفت نموا غير مستقر خلال المدة الممتدة من 2009 – 2019 إذ بلغت بالمتوسط 45% وتراوحت مابين 23% عام 2010 كحد ادنى و 66% كحد اعلى عام 2017 نتيجة زيادة احتياطيات وارباح المصرف غير الموزعة وماقابلها من انخفاض في حساب الموجودات . وقد عرفت النسبة ذاتها تزايداً متذبذباً في مصرف الاستثمار فقد تأرجحت مابين 33% كحد ادنى عام 2009 و 51% خلال العامين 2014 و 2015 كحد اعلى نتيجة زيادة رأس المال المدفوع فضلا عن زيادة احتياطيات المصرف في هذا العام ، وقد بلغت في المتوسط 43% . وبخصوص مصرف الخليج نلاحظ الزيادة المستمرة لنسبة التمويل بالملكية ونجد ان هذا الارتفاع كان بمعدلات متزايدة الى متذبذبة خلال مدة الدراسة فقد تراوحت مابين 23% كحد ادنى عام 2009 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في العامين 2014 و2019 بلغ 56% كحد اعلى بسبب ارتفاع رأس المال المدفوع الى 300 مليار دينار وماقابله من انخفاض في حجم الموجودات بسبب تراجع حساب الارصدة النقدية لدى المصارف الاخرى .

وسجل كل من مصرف الأقليم التجاري والمنصور والشرق الاوسط نسبة ملكية بالمتوسط 36% و 35% و 31% ، ولاحظنا ان هذه النسبة في مصرف الاقليم قد تراوحت مابين 23% كحد ادنى عام 2010 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا قدر ب 54% كحد اعلى عام 2017 وذلك لارتفاع رأس المال الممتلك نتيجة الزيادة الكبيرة في الارباح غير الموزعة في هذا العام . اما في مصرف المنصور فقد عرفت النسبة تراجعا مستمراً خلال مدة الدراسة على العكس تماما من المصارف الاخرى ، حيث تأرجحت بين حد ادنى قدر ب 19% في عام 2018 و 2019 وحد اقصى قدر ب 57% عام 2009 ويمكن ارجاع ذلك لاسباب رفع مستوى نسبة التمويل الخارجي بنسبة تتقارب من زيادة رأس المال الممتلك ابتداءً من عام 2014 نتيجة الجهود التي بذلها المصرف لغرض تحقيق النمو في مصادر التمويل الخارجية إذ استحوذت الودائع على النسبة الاكبر من هذه المصادر بالاضافة الى القروض قصيرة الاجل . وعرفت النسبة ذاتها نموا غير مستقر في مصرف الشرق الاوسط أبتداءا من عام 2014 إذ كانت متزايدة بصورة متذبذبة ، فأنتقلت من 14% عام 2009 الى 45% عام 2014 نتيجة ارتفاع احتياطيات المصرف لتسجل بعد ذلك انخفاضا ملحوظا عام 2019 قدر ب 41% بسبب انخفاض حجم الموجودات وذلك لتراجع حساب النقد لدى البنك المركزي.

وان ادنى نسبة ملكية بالمتوسط قدرت ب 19% وقد سجلها مصرف بغداد ، وعلى الرغم من ان هذه النسبة حققت تزايداً مستمراً خلال مدة الدراسة الا ان هذه الزيادة كانت بمعدلات صغيرة جدا إذ تراوحت بين حد ادنى قدره 12% عام 2010 وحد اقصى قدر ب 24% خلال الاعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 ، فالمصرف يعتمد في تمويل موجوداته على موارد التمويل الخارجية بقدر يفوق بكثير اعتماده على رأس المال . والشكل

البياني التالي يوضح لنا جليا حجم هذه النسبة بالمتوسط في كل مصرف :

الشكل (13)

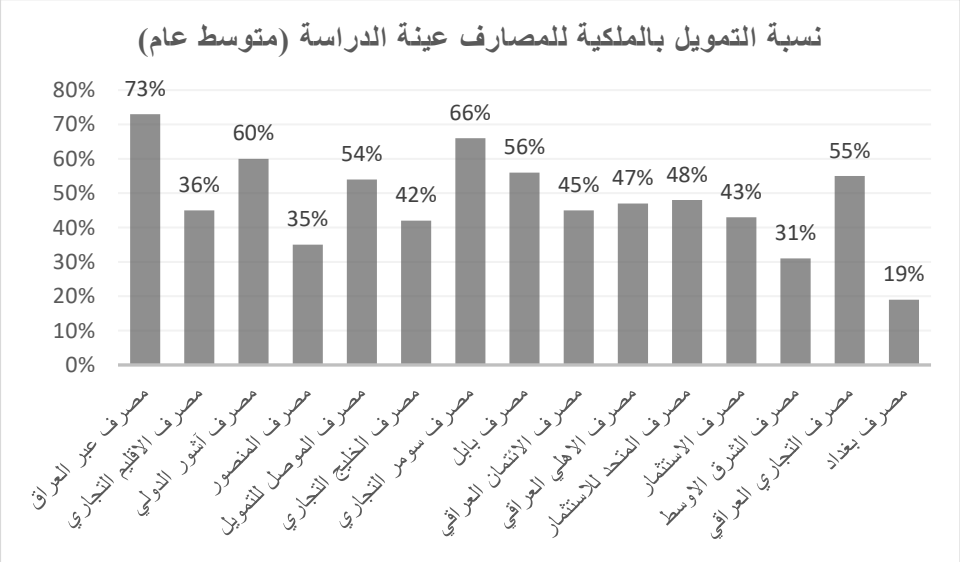

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

ويلاحظ من الشكل المذكور انفآ ان مصرف عبر العراق هو الاعلى في اعتماده على رأس ماله في التمويل بسبب الكثير من المشكلات التي كان يعاني منها والتي ادت الى انخفاض نسبة مصادر التمويل الخارجية يليه مصرف سومر وآشور ، وان مصرف بغداد هو الاقل بين المصارف في اعتماده على راس المال الممتلك في تمويل موجوداته كونه يعتمد على موارده الخارجية بنسبة اعلى . والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة الملكية في المصارف عينة الدراسة خلال المدة من 2009 – 2019 ، **الشكل (14)**

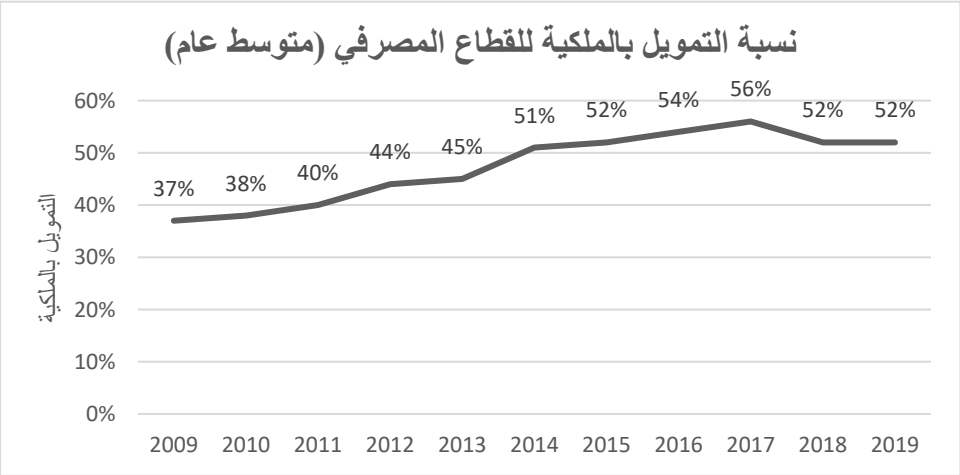

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

إذ يلاحظ أن هنالك اتجاهآ عاماً في هذه النسبة نحو الارتفاع لِتصل الى حدود 56% عام 2017 وهو اقصى معدل زيادة سجل خلال مدة الدراسة ، وهذا ما يؤكد زيادة اعتماد المصارف على اموالها الذاتية في التمويل ويُعد مؤشرا غير جيد فالمصرف لا يتعامل بشكل رئيس بأمواله الخاصة ، وانما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج الى

الاموال الخاصة بالدرجة نفسها التي يحتاجها المشروع التجاري او الصناعي ، في حين اخذت هذه النسبة نحو الانخفاض للاعوام 2018 و 2019 وذلك لاستقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية في البلد والتي ادت الى زيادة مبالغ الاموال المودعة في المصارف .

3-نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات : تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المصرف على اموال الغير في تمويل موجوداته ، ومن ثم فأن ارتفاعها يعني زيادة درجة المخاطر التي من المحتمل ان يتعرض لها ملاك المصرف وكذلك الجهات المقرضة . ويقصد بأجمالي الديون كافة انواع الديون سواء كانت ديون قصيرة او طويلة الاجل . ويتم حسابها على وفق المعادلة التالية **(Shrestha, 2010 : 52)** :

$$= \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

جدول (7)

تحليل نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	86.3%	87.6%	84%	84%	83.4%	83.9%	82.2%	76.4%	75.5%	76%	75.8%	81.4%
2	المصرف التجاري العراقي	59.6%	53.6%	45.3%	51.1%	41.2%	36.7%	29.6%	33.4%	36.6%	36.1%	39.5%	42.1%
3	مصرف الشرق الاوسط	86.4%	85.5%	79.3%	77%	73.8%	55%	58.4%	57%	63.7%	66.5%	59.3%	68.9%
4	مصرف الاستثمار	67.3%	64%	64.2%	68.6%	64.2%	48.1%	49%	49.8%	50.6%	53.3%	50.8%	57.2%
5	مصرف المتحد للاستثمار	74.3%	64.5%	62.2%	56%	55.1%	51.4%	44.6%	42.6%	42.7%	41%	49.7%	53.1%
6	المصرف الاهلي العراقي	44.9%	50.8%	42.9%	54.1%	68.9%	57%	55.3%	50.2%	52.6%	50.8%	59.4%	53.3%
7	مصرف الائتمان العراقي	69.2%	77.2%	65.5%	68.7%	67.3%	56.7%	50.7%	39.1%	33.8%	37%	43.1%	55.3%
8	مصرف بابل	67.1%	70.2%	60.5%	63.1%	50.9%	39%	31.7%	22.9%	18.2%	27.4%	36%	44.3%
9	مصرف سومر التجاري	37.6%	36.6%	36.9%	41.2%	36.7%	38%	27.9%	24%	31.4%	34.4%	23%	33.4%
10	مصرف الخليج التجاري	77.1%	76.6%	66.6%	64.9%	62.6%	57.6%	59.9%	60.3%	46.8%	45.6%	44.1%	60.2%
11	مصرف الموصل للتمويل	70.9%	65.3%	65.5%	52.9%	53.4%	24.4%	28.1%	35.2%	33.8%	35%	33.8%	45.3%
12	مصرف المنصور	42.6%	50.8%	59.7%	38.5%	64.5%	68.9%	73.1%	73.9%	77.9%	80.8%	80.8%	64.7%
13	مصرف آشور الدولي	56.8%	45%	50%	36.3%	35%	38.5%	40.5%	34%	29.2%	42.5%	37.1%	40.4%
14	مصرف الاقليم التجاري	69.2%	77.2%	65.7%	68.7%	67.3%	51%	55%	58.9%	45.5%	69.5%	70.2%	63.4%
15	مصرف عبر العراق	39.4%	28.2%	50.6%	10.9%	9.9%	33.8%	20.8%	33.5%	21.1%	16.4%	22.9%	26.3%
	المتوسط العام	63.2%	62.2%	60%	56%	55.6%	49.3%	46.8%	46%	43.9%	47%	48.3%	53%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

تكشف لنا القراءة الاولية لمعطيات الجدول المذكور انفآ التراجع الملحوظ لنسبة التمويل بالدين في آخر اعوام الدراسة ولاغلب المصارف للأسباب نفسها التي ذكرت في النسب السابقة من حيث قرار البنك المركزي الذي ادى الى زيادة حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية فضلا عن اوضاع الحرب التي مرت بها البلاد ابتداءً من عام 2014 ولغاية عام 2016 التي تسببت بسحوبات مبالغ كبيرة من الودائع . إذ تم حساب اجمالي الديون لكل مصرف نسبة الى موجوداته خلال الاحد عشر عاما ، وكانت الافضلية لمصرف بغداد فقد سجل متوسط عام قدر ب 81.4% ، كون ان المصرف يعتمد في تمويل موجوداته على الديون بنسبة كبيرة ، ورغم تراجع نسبة التمويل بالدين فيه والتي بدأت بالانخفاض من عام 2015 بسبب زيادة الموجودات بنسبة اكبر من زيادة حجم الديون ، لكن يلاحظ ان المصرف استطاع ان يحقق التنويع في مصادر تمويله لتعويض هذا الانخفاض في اموال الدين إذ لجأ الى الاقتراض طويل الاجل خلال هذه الاعوام ومن ثم فقد كسب ثقة الزبائن فضلا عن ثقة الجهات المقرضة كونه يمتلك مركزا ماليا قويا فهو من اكبرالمصارف التجارية الخاصة في العراق واقدمها تأسيسا ، اما ادنى نسبة سجلها المصرف فكانت في عام 2017 والبالغة 75.5% بسبب انخفاض الديون في هيكله المالي .

اما بخصوص كل من مصرف الشرق والمنصور والأقليم التجاري والخليج فأن نسب الدين في المتوسطات كانت متقاربة ، فقد سجل مصرف الشرق الاوسط نسبة من الدين بلغت في المتوسط 68.9% الا ان ما لوحظ على هذه الزيادة انها بمعدلات متناقصة الى متذبذبة خلال مدة الدراسة فقد تراوحت مابين 55% كحد ادنى عام 2014 بسبب زيادة موجودات المصرف مع انخفاض اموال الدين و 86.4% كحد اعلى عام 2009 بسبب زيادة مصادر تمويل المصرف الخارجية في هذا العام ، ويلاحظ ايضا لجوء المصرف الى الاقتراض طويل الاجل لغرض زيادة نسبة اعتماده على الديون والهدف هو تمويل استثماراته . وبشأن مصرف المنصور نجد ان هناك زيادة مستمرة في نسبة الدين خلال مدة الدراسة إذ بلغت نسبة الدين في المتوسط 64.7% ، وتراوحت مابين 42.6% في عام 2009 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في العامين 2018 و 2019 والبالغ 80.8% ، وهذه الزيادة كانت نتيجة نمو مصادر التمويل الخارجية وخاصة الودائع ، وان مصرف المنصور كان يعتمد على القروض قصيرة الاجل في خمسة الأعوام الاولى من الدراسة بنسبة معتدلة ، بعدها استطاع تحقيق درجات عالية من النمو في مبالغ الودائع ولم يلجأ الى الاقتراض طويل الاجل وذلك بسبب كفاية مصادره الخارجية في تمويل الاستثمارات . اما بالنسبة لمصرف الاقليم التجاري فأن نسبة الدين بالمتوسط كانت بمقدار 63.4% الا ان ما لوحظ على هذه النسبة انها كانت بمعدلات متراجعة الى متذبذبة إذ تراوحت ما بين 51% كحد ادنى عام 2014 وذلك لانخفاض حجم مصادر تمويل المصرف الخارجية مع زيادة حجم الموجودات و 77.2% في عام 2010 كحد اعلى ، لكن استطاع المصرف تسجيل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا عام 2019 نتيجة لجوئه الى الاقتراض لغرض رفع نسبة الدين بهدف تمويل الاستثمارات . بينما مصرف الخليج سجل نسبة الدين في المتوسط 60.2%

وكانت هذه الزيادة ايضا بمعدلات متناقصة ومتذبذبة ، إذ تراوحت مابين 77.1% في عام 2009 لتسجل بعد ذلك انخفاضا قدره 44.1% عام 2019 بسبب زيادة حجم الموجودات بنسبة اكبر من زيادة حجم الديون ، واعتمد المصرف على القروض طويلة الاجل خلال مدة الدراسة لغرض تمويل استثماراته طويلة الاجل .

وقد سجل كل من مصرف الاستثمار والائتمان فضلا عن المصرف الأهلي العراقي والمتحد نسب دين في المتوسطات متقاربة ، وكانت نسبة الدين بالمتوسط في مصرف الاستثمار بمقدار 57.2% ، وعرفت هذه النسبة تراجعآ غير مستقر خلال مدة الدراسة إذ تراوحت مابين 48.1% كحد ادنى عام 2014 بسبب زيادة حجم الموجودات بنسبة اكبر من زيادة حجم الديون و 68.6% عام 2012 كحد اعلى بسبب ارتفاع نسبة مصادر تمويل المصرف الخارجية وخاصة الودائع ، وقد اعتمد المصرف على القروض قصيرة الاجل ولم يلجأ الى القروض طويلة الاجل خلال مدة الدراسة بأستثناء عام 2019 وذلك لانخفاض حساب الودائع في ذلك العام . اما في ما يخص مصرف الائتمان فان نسبة الدين بالمتوسط بلغت 55.3% وكذلك عرفت هذه النسبة في مصرف الائتمان تراجع غير مستقر خلال مدة الدراسة حيث تراوحت مابين 33.8% كحد ادنى عام 2017 بسبب انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية للمصرف وبشكل خاص الودائع و 77.2% كحد اعلى عام 2010 ، والمصرف كان يعتمد على القروض قصيرة الاجل بنسب معتدلة ضمن مصادر التمويل الخارجية ولم يلجأ الى الاقتراض طويل الاجل خلال مدة الدراسة . وبشأن المصرف الاهلي العراقي يلاحظ ان هناك زيادة مستمرة في نسبة الدين خلال مدة الدراسة إذ بلغت نسبة الدين بالمتوسط 53.3% وتراوحت مابين 42.9% كحد ادنى عام 2011 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في عام 2019 بلغ 59.4% ، والزيادة المستمرة في نسب الدين كانت نتيجة نمو مصادر التمويل الخارجية في المصرف وخاصة الودائع فضلا عن لجوئه الى القروض طويلة الاجل . 51ما فيما يخص مصرف المتحد فأن نسبة الدين بالمتوسط قدرت ب 53.1% وكذلك تراجعت خلال مدة الدراسة إذ تراحت مابين 41% عام 2018 بسبب انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية و 74.3% عام 2009 بسبب زيادة حجم الديون بنسبة اكبر من زيادة حجم الموجودات ومن ثم فأن المصرف اعتمد في التمويل على ودائعه والقروض قصيرة الاجل في هذا العام ، ولم يلجأ الى القروض طويلة الاجل خلال مدة الدراسة .

ويلاحظ ان المتوسطات العامة في كل من مصرف الموصل وبابل وكذلك مصرفي التجاري العراقي وآشور الدولي متقاربة ، وبشأن مصرف الموصل يلاحظ ان نسبة الدين بالمتوسط 45.3% الا ان نسبة الدين في المصرف كانت بمعدلات متناقصة جدا إذ تراوحت مابين 33.8% كحد ادنى عام 2019 وذلك لانخفاض مصادر التمويل الخارجية و 70.9% كحد اعلى عام 2009 ، ويلاحظ لجوء المصرف الى الاقتراض قصير الاجل في الاعوام الاخيرة من الدراسة بهدف تمويل موجوداته . وفيما يتعلق بمصرف بابل فأن نسبة الدين بالمتوسط كانت 44.3% ، وعرفت هذه النسبة تراجعآ غير مستقر خلال مدة الدراسة إذ تراوحت مابين 18.2% كحد ادنى عام 2017 و 70.2% كحد اعلى عام 2010 ، وسبب تراجع هذه النسبة هو زيادة حجم الديون بنسبة اكبر من زيادة

حجم الموجودات ، لذلك لجأ المصرف الى القروض طويلة الاجل لغرض تمويل استثماراته . اما المصرف التجاري العراقي فقد سجل نسبة دين بالمتوسط قدرت ب 42.1% وايضا تراجعت النسبة بتذبذب مابين 29.6% كحد ادنى عام 2015 و 59.6% كحد اعلى في عام 2009 ، وسبب انخفاض هذه النسب خلال مدة الدراسة يرجع الى تزايد حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية ، وان المصرف لم يلجأ الى اي نوع من الاقتراض . وقد سجل مصرف آشور الدولي نسبة دين بالمتوسط وقدرها 40.4% وعرفت نسبة الدين لمصرف آشور تراجعاً متذبذباً فقد تراوحت مابين 29.2% كحد ادنى عام 2017 نتيجة زيادة حجم الموجودات بنسبة اكبر من زيادة حجم الديون و 56.8% كحد اعلى عام 2009 ، وان المصرف بدأ بالاعتماد على القروض قصيرة الاجل ابتداءً من عام 2010 خلال مدة الدراسة لغرض زيادة مصادر التمويل الخارجي لغرض تمويل موجوداته .

وبخصوص مصرف سومر فأن نسبة الدين بالمتوسط بلغت 33.4% الا ان ما يلاحظ على هذه النسبة انها بمعدلات متناقصة الى متذبذبة خلال مدة الدراسة فقد تراوحت مابين 23% عام 2019 كحد ادنى بسبب الانخفاض المستمر لحجم مصادر التمويل الخارجية و 41.2% كحد اعلى عام 2012 ، وقد اعتمد المصرف على القروض قصيرة الاجل لغاية عام 2015 وبعدها تم الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية الاخرى دون اللجوء الى القروض طويلة الاجل . وادنى نسبة دين بالمتوسط سجلها مصرف عبر العراق قدرت ب 26.3% إذ تراوحت مابين 9.9% كحد ادنى عام 2013 و 50.6% كحد اعلى عام 2011 وسبب الانخفاض الحاد في عام 2012 يعود الى تراجع مصادر التمويل بنسبة كبيرة إذ سجلت 67 مليار دينار عام 2011 وتراجعت الى 8 مليار عام 2012 نتيجة الكثير من المشكلات التي كان يعاني منها المصرف والتي ادت الى انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية بهذا الحجم . والشكل البياني التالي يوضح لنا جليا حجم متوسط هذه النسبة في كل مصرف :

الشكل (15)

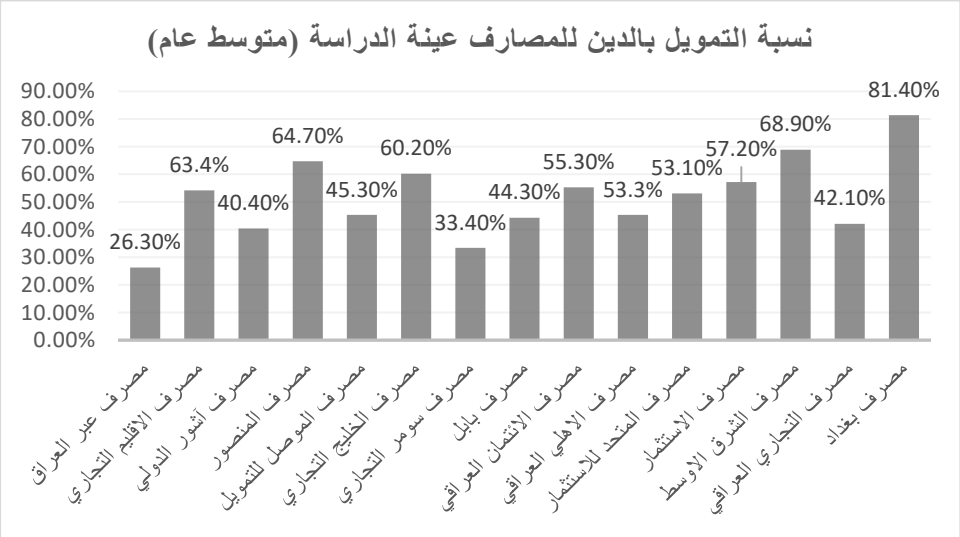

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

إذ يلاحظ من الشكل المذكور انفآ ان الافضلية كانت لمصرف بغداد يليه مصرفا الشرق والمنصور وذلك لأعتمادهما على نسبة تمويل بالدين مرتفعة ، وعلى الرغم من اهمية ارتفاع هذه النسبة في المصارف لكن هذا يعني تحمل هذه المصارف درجات مرتفعة من المخاطر . اما مصرف عبر العراق فقد سجل ادنى نسبة بين المصارف وذلك بسبب الكثير من المشكلات التي كان يعاني منها . والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة الدين في المصارف عينة الدراسة خلال المدة من 2009 – 2019 :

الشكل (16)

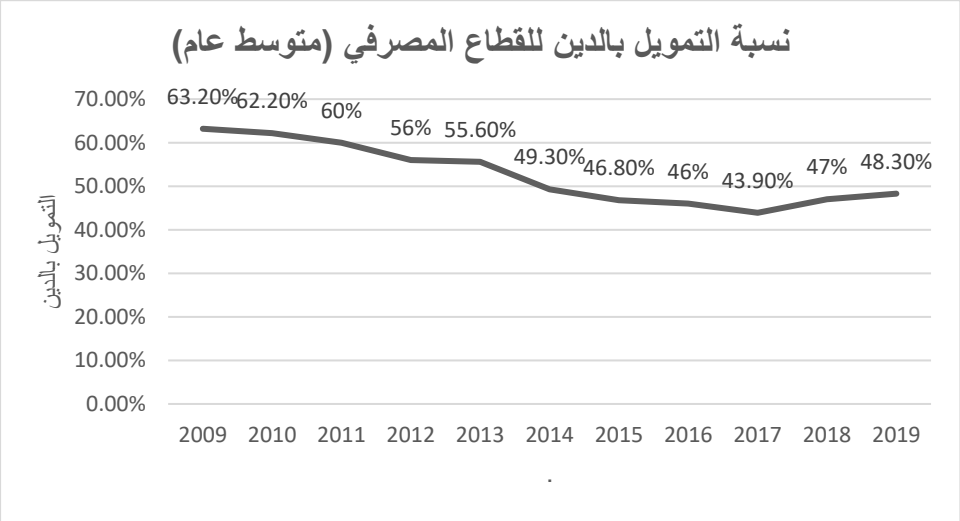

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

إذ يلاحظ من الشكل المذكور انفآ ان هناك تراجعآ مستمرآ في هذه النسبة خلال المدة من 2009 – 2018 لتسجل بعد ذلك زيادة طفيفة والتي قدرت ب 47% و 48.3% نتيجة استقرار الاوضاع الامنية والاقتصادية في البلد .

4- نسبة الرصيد النقدي (السيولة) : : تشير نسبة الرصيد النقدي الى مقدار النقد في الصندوق والنقد في البنك المركزي فضلا عن الارصدة الاخرى المتمثلة بالمسكوكات الذهبية والعملات الاجنبية ومدى قدرتها على الوفاء بألتزامات المصرف المالية وواجبة السداد في مواعيدها . وان ارتفاع نسبة الرصيد النقدي في المصرف تعني ارتفاع قدرته على تسديد التزاماته في مواعيدها المتفق عليها ، لكن هذا الارتفاع قد ينعكس سلبا على ايراد المصرف نتيجة عدم توظيف هذه الاموال في استثمارات من الممكن ان تدر بعوائد مالية على المصرف . ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية :

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي+النقد في الصندوق+أرصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times \mathbf{100\%}$$

ويقصد بالودائع ومافي حكمها جميع المطلوبات بأستثناء رأس المال الممتلك **(حسين ، 2020 : 168 ، 169).**

جدول (8)
تحليل نسبة الرصيد النقدي

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	68.9%	67.8%	62.1%	74.2%	68.8%	51.8%	65.3%	59%	61.2%	72.2%	64.1%	65%
2	المصرف التجاري العراقي	18.6%	39%	97%	91.4%	139%	86.4%	96.6%	72.4%	49.5%	90.6%	114%	81.3%
3	مصرف الشرق الاوسط	73.8%	69.3%	69.7%	73.4%	73.8%	64%	84.2%	77.8%	86%	87.3%	81.3%	76.4%
4	مصرف الاستثمار	120%	94.8%	73.9%	61.1%	69.2%	100%	107%	98.8%	105%	80.2%	65.5%	88.6%
5	مصرف المتحد للاستثمار	89.9%	62.8%	33.5%	54.5%	27.3%	9.1%	5.3%	22.2%	18.3%	3.2%	1.8%	29.8%
6	المصرف الاهلي العراقي	124%	92.7%	139%	141%	102%	85.5%	91.6%	106%	85.3%	76.9%	42.6%	98.8%
7	مصرف الائتمان العراقي	63.7%	45.5%	67.2%	47.2%	48.4%	22.7%	16.4%	29.3%	72.1%	185%	179%	70.6%
8	مصرف بابل	113%	99.2%	89.9%	112%	53.8%	42.6%	60.8%	102%	68.6%	19.9%	0.9%	69.4%
9	مصرف سومر التجاري	61%	126%	103%	134%	163%	97.1%	190%	210%	177%	154%	256.%	152%
10	مصرف الخليج التجاري	29%	36.4%	40.9%	58%	75.3%	30.2%	41.1%	34%	71.4%	73.6%	92.5%	53%
11	مصرف الموصل للتمويل	86.4%	65.3%	70.6%	81.5%	106%	108%	102%	77.6%	113%	116%	74.4%	91%
12	مصرف المنصور	82.6%	50.8%	58.9%	58.7%	41.6%	25.1%	39.1%	110%	80.6%	97.5%	99.4%	67.7%
13	مصرف آشور الدولي	50.8%	91.1%	123%	86%	175%	87.2%	103%	110%	112%	92.1%	86.3%	102%
14	مصرف الاقليم التجاري	63.7%	45.5%	67%	47.2%	48.4%	81%	65.8%	69.9%	41%	67.6%	76.6%	61.2%
15	مصرف عبر العراق	119%	130%	108%	128%	132%	190%	167%	147%	252%	360%	221%	178%
	المتوسط العام	78%	74.4%	80.2%	83.2%	88.2%	72.1%	82.3%	88.4%	92.8%	105%	97%	86 %

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

تعكس لنا معطيات الجدول المذكورة انفا صورة عن تطور مستويات السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة من2009-2019، ولاحظنا ان الافضلية كانت لمصرف عبر العراق إذ بلغت نسبة الرصيد النقدي في المتوسط 178% ، وسجلت هذه النسبة ارتفاعا شبه مستمر خلال المدة نفسها لكن بمعدلات متفاوتة وغير معتدلة بأستثناء عام 2011 انخفضت بحدود 108% وهذا يعود الى تراجع النقد في الصندوق لِتسجل بعد ذلك ارتفاعا قدر ب 361% عام 2018 نتيجة ارتفاع النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي فقد بلغ الرصيد النقدي 194 مليون دينار وبذلك نجد ان المصرف حافظ على نسبة سيولة تفوق الحد الادنى المطلوب من قبل البنك المركزي .

وبخصوص مصرفي سومر وآشور فقد سجلا نسبة رصيد نقدي بالمتوسط 152% و 102% ، فضلا عن التغير المتذبذب في مستوى السيولة في المصرفين يلاحظ ان النسبة قد تأرجحت بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة

اخرى ، إذ انتقلت في مصرف سومر من 61% عام 2009 الى 190% عام 2015 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا قدر ب 256.2% عام 2019 ويعزا هذا الارتفاع الى بيع اسهم بعض الاستثمارات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية فضلا عن تبويب اسهم شركة ضمان الودائع ضمن حساب النقد في البنك المركزي وهذا مؤشر على قدرة المصرف في التزاماته المالية . اما مصرف آشور فقد تراوحت بين 50.8% عام 2009 وهو حدها الادنى لتسجل بعد ذلك ارتفاعا قدر ب 112% عام 2017 وذلك لتحصيل جزء من التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الاقليم والمناطق الساخنة فضلا عن السياسة التحفظية التي يتبعها المصرف لمواجهة الظروف الطارئة لِتعاود الانخفاض من جديد بحوالي 86.3% عام 2019 وذلك لزيادة حجم استثمارات المصرف إذ بلغت 2,695 مليار دينار .

وبالنسبة لكل من المصرف الاهلي العراقي ومصرف الموصل ، يلاحظ ان النسبة ذاتها عرفت نموآ غير مستقر خلال مدة الدراسة مما يؤكد الاهتمام التصاعدي للمصارف التجارية بالسيولة بهدف مواجهة طلبات السحب والوفاء بالالتزامات ، أذ نجد ان نسبة الرصيد النقدي في المصرف الاهلي العراقي قد انتقلت من 124% عام 2009 الى 106% عام 2016 ويعود سبب عدم استغلال هذه الارصدة من قبل المصرف الى الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد لِتسجل بعد ذلك انخفاضا قدر ب 42.6% عام 2019 وذلك لقيام المصرف بمجموعة من الاستثمارات فضلا عن مشاركته في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع حسب طلب البنك المركزي ، اضافة الى احتجاز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان التي تمثل نسبة 7% من النقدية ، وبلغت في المتوسط 98.8% . وقد سجل مصرف الموصل نسبة رصيد نقدي قدرت ب 86.4% عام 2009 واستمرت بالارتفاع الى حد 116% عام 2018 وقد وضح المصرف ان هذه الزيادة كانت نتيجة زيادة ثقة الزبائن بالمصرف ، لِتعاود الانخفاض في عام 2019 بحوالي 74.4% بسبب السياسة التوسعية التي يتبعها المصرف وبلغت في المتوسط 91% .

اما بالنسبة لكل من مصرفي الاستثمار والتجاري العراقي فقد سجلا نسبة رصيد نقدي بالمتوسط متقاربة 88.6% و 81.3% ، ويُلاحظ على هذه النسبة في مصرف الاستثمار انها كانت بمعدلات متذبذبة إذ انتقلت خلال المدة نفسها من 120% عام 2009 الى 107% عام 2015 منتقلة بعد ذلك الى 65.5% عام 2019 وهذا راجع الى زيادة استثمارات المصرف في هذا العام ، وقد وضح المصرف حرصه على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والمخاطر لكنه قد اهتم بالسيولة بشكل اكبر وذلك لغرض مواجهة السحوبات والذي ادى بدوره الى تعزيز الثقة بين المصرف والمودعين . وقد استطاع المصرف التجاري العراقي ان يحقق نموا شبه مستمر في هذه النسبة إذ سجل ارتفاعا ملحوظا في الاصول النقدية في عام 2013 قدر ب 139% وهذا راجع الى انخفاض الاستثمارات في هذا العام لتتراجع بعد ذلك بحدود 49.5% عام 2017 لكن في عام 2019 استطاع المصرف ان يرفع رصيده النقدي في البنك المركزي إذ بلغ حدود 202 مليار دينار لتصل النسبة الى 114% .

وبخصوص كل من مصرفي الشرق والائتمان العراقي ، نجد ان نسبة الرصيد النقدي في مصرف الشرق بلغت في المتوسط 76.4% إذ بلغت حدها الادنى عام 2014 قدر ب 64% وهذا يعود الى توقف المصرف عن الدخول في مزاد البنك العراقي الذي ادى الى انخفاض النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي لكن على الرغم من هذا الانخفاض الا ان المصرف استطاع ان يحقق نموا في النقد لدى البنك المركزي لتصل هذه النسبة حدود 87.3% عام 2018 وهو حدها الاقصى . وقد سجل مصرف الائتمان نسبة رصيد نقدي بالمتوسط 70.6% ، الا ان مالوحظ على هذه النسبة انها كانت بمعدلات متراجعة لِتعاود الارتفاع ابتداءً من عام 2017 وهذا الارتفاع راجع الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي الذي ينص على اعتماد نسبة سيولة لا تقل عن 80% بهدف رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها في المدى القصير والمتوسط ، وقد تم تطبيق هذه النسبة بشكل فعلي عام 2017 لِتسجل هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا قدر ب 185% عام 2018 وذلك لمساهمة المصرف في شركة ضمان الودائع بقيمة 789 مليون دينار وظهر رصيد هذه المساهمة من ضمن حسابات البنك المركزي العراقي .

وبمقارنة نسبة الرصيد النقدي بالمتوسط لكل من مصرف بابل والمنصور فضلا عن مصرف بغداد والأقليم التجاري وكما يعرضها الجدول المذكورة انفآ ، نجد ان مصرف بابل سجل نسبة بمعدلات شبه مرتفعة بأستثناء عامي 2018 و 2019 فقد سجلت النسبة انخفاضا معتبرا وصل بحدود 19.9% و 0.9% وقد وضحت ادارة المصرف ان هذا الانخفاض كان بسبب تسديد طلبات العملاء فضلا عن تحويل مبلغ وقدره 18 مليون دينار من حساب البنك المركزي العراقي الى حساب مديني النشاط غير الجاري بناءً على توجيهات البنك المركزي العراقي ليتم تحميلها على اعضاء مجلس الادارة وان هذا الانخفاض في السيولة تسبب بمشكلات للمصرف تخص ممارسة عملياته المصرفية والاعمال الخاصة به . وبخصوص مصرف المنصور فقد انتقلت النسبة فيه من 82.6% عام 2009 الى 25.1% عام 2014 وذلك يعود لزيادة الاستثمارات في هذا العام ، لِتعاود الارتفاع بحدود 110% عام 2016 والسبب هو زيادة النقد في الصندوق بالعملة العراقية وقد سجلت بعد ذلك تراجعآ طفيفآ خلال الاعوام من 2018 – 2019 . وسجلت ذات النسبة معدلات شبه مستقرة في مصرف بغداد إذ تراوحت بين 68.9% عام 2009 الى 64.1% عام 2019 وهذا الاستقرار يعزا الى استقرار المصرف ماليا . ويلاحظ ان النسبة في مصرف الاقليم التجاري لم تعرف نموا مستقرا حيث تأرجحت بين حد ادنى قدر ب 41% عام 2017 وحد اقصى قدر ب 81% عام 2014 بعد ماكانت في حدود 63.7% عام 2009 ويعود هذا الارتفاع والانخفاض الى تذبذب حجم ودائع المصرف ، وبلغت في المتوسط 61.3% .

وقد بلغت نسبة الرصيد النقدي بالمتوسط في مصرف الخليج 53% ، ويلاحظ ان هذه النسبة كانت بمعدلات ضعيفة ومتذبذبة في الاعوام الاولى من الدراسة وبدأت بالزيادة فعليا ابتداءً من عام 2017 إذ وصلت الى حدود 92.5% عام 2019 وهنا نجد ان المصرف استطاع ان يحافظ على مستوى مرتفع من السيولة النقدية في ظل السياسات التحفظية.

اما ادنى نسبة رصيد نقدي بالمتوسط فقد سجلها مصرف المتحد قدرت ب 29.8% ، إذ انتقلت من 89.9% عام 2009 الى 9.1% عام 2014 لِتعاود الانخفاض الى 1.8% عام 2019 وقد يعزا هذا الانخفاض الى زيادة استثمارات المصرف بالاسهم فضلا عن السياسة التوسعية التي يتبعها المصرف . والشكل البياني التالي يوضح لنا جليا حجم متوسط هذه النسبة في كل مصرف:

الشكل (17)

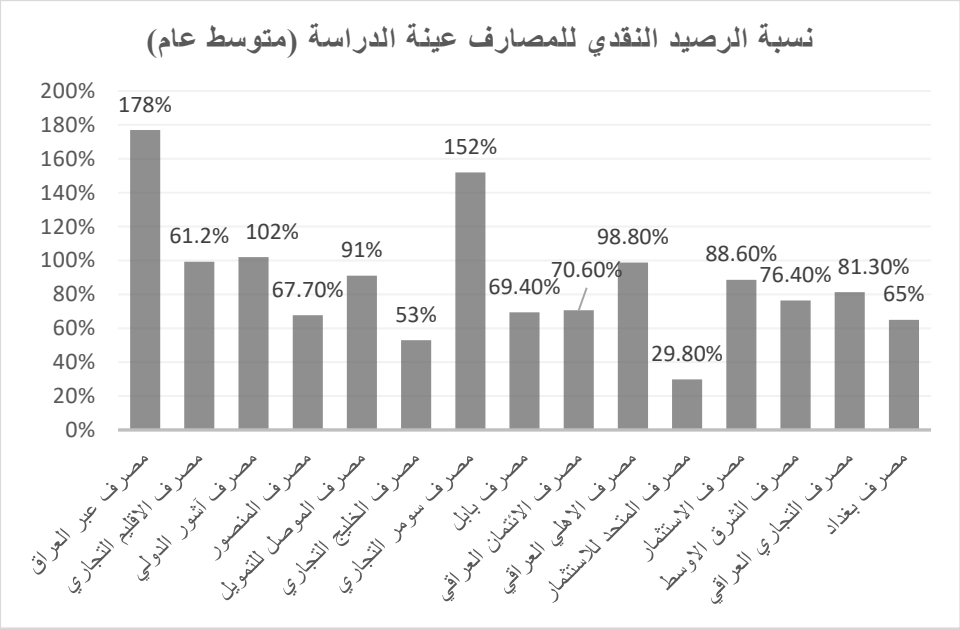

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

إذ يلاحظ من الشكل (17) ان الافضلية كانت لمصرف عبر العراق فهو اكثر كفاءة في مواجهة التزاماته المالية قياسا بالمصارف الاخرى واحتفاظه بهذه الارصدة كان لغرض دعم عمله المصرفي وتقوية ثقة المودعين به ، اما مصرف المتحد فقد سجل ادنى نسبة سيولة ويعد الافضل في عدم احتفاظه بنسبة عالية من السيولة فالنسبة العالية تنعكس سلبا على ارباحه المتحققة . والشكل البياني التالي (18) يوضح تطور نسبة السيولة بالمتوسط في المصارف عينة الدراسة خلال المدة من 2009 – 2019 :

الشكل (18)

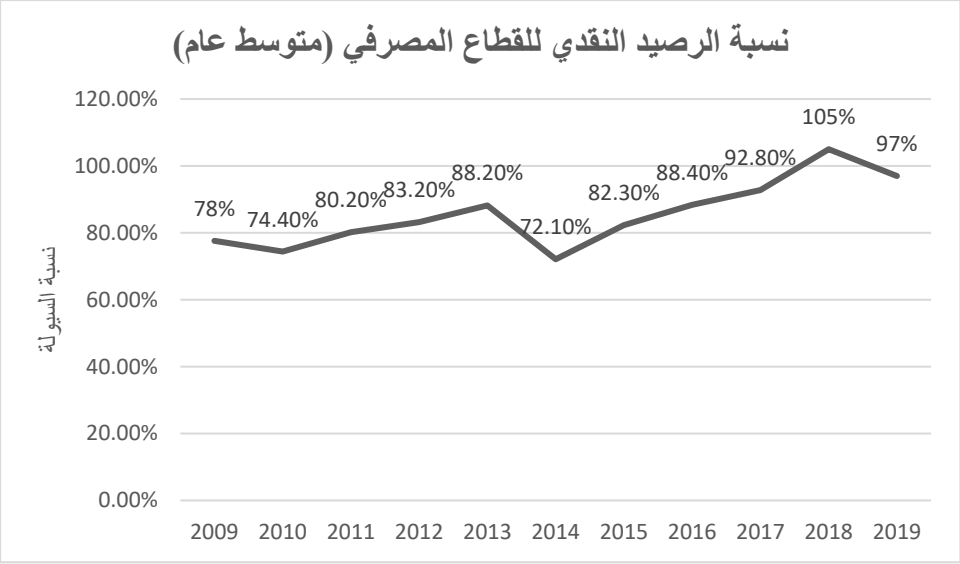

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

يلاحظ من الشكل المذكور انفآ ان هناك اتجاهآ عاماً نحو الارتفاع خلال مدة الدراسة بأستثناء العامين 2010 و 2013 ، واخذت هذه النسبة بالتزايد الى ان بلغت حدها الاقصى الذي قدر ب 105% وهذا الارتفاع يعود الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي الذي ينص على اعتماد سيولة لاتقل عن 80% والهدف هو رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها في المدى القصير والمتوسط وتم تطبيق هذه النسبة بشكل فعلي عام 2017 .

5- **نسبة العائد على الموجودات – القوة الايرادية ROA :** تستند هذه النسبة في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح عمليات المصرف وموجوداته التي اسهمت في تحقيق هذا الربح ، اي تقيس مدى كفاءة ادارة المصرف في تحقيق الارباح نتيجة استخدام موجوداته في نشاطه الاساسي . وتتصف بقدر كبير من الشمول كونها تقيس العائد المتحقق من استثمار جميع مصادر التمويل ولاتقتصر على مصدر معين ، ويمكن حسابها على وفق المعادلة التالية **(حسن ، 2006 : 74) :**

$$\text{نسبة العائد على الموجودات (القوة الايرادية)} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

تم الاعتماد على صافي ربح العمليات في هذه المعادلة وذلك لمعرفة مدى فعالية الاصول في انتاج الدخل ونوع العائد الذي يتم توليده قبل الفوائد والضرائب لغرض تقييم كفاءة النشاط الاساسي للمصرف ، فضلا عن ذلك فهناك بعض المصارف تكون لديها نشاطات مشبوهة لأخفاء جزء من ارباحها ، وبذلك تستطيع من خلالها الحصول على معدلات ضريبية اقل .

جدول (9)
تحليل نسبة العائد على الموجودات

ت	المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
1	مصرف بغداد	5%	4.2%	6.3%	4.8%	4.7%	4.1%	5.4%	6.1%	4.9%	3.2%	3.5%	4.7%
2	المصرف التجاري العراقي	7.7%	7.8%	5.4%	5.7%	6.2%	4.2%	4.5%	4.2%	5.1%	4.4%	4.3%	5.4%
3	مصرف الشرق الاوسط	6.4%	5.5%	7%	7%	7.2%	5.2%	4.1%	5.6%	3.5%	1.9%	4.6%	5.3%
4	مصرف الاستثمار	7.2%	8.5%	7.2%	7.5%	9.6%	10.6%	7.4%	4.9%	3.7%	2.2%	2.2%	6.5%
5	مصرف المتحد للاستثمار	6%	10.4%	10.1%	13.1%	9.5%	8.7%	7.7%	3.9%	3.5%	2.6%	1.5%	7%
6	المصرف الاهلي	6.8%	6.8%	6.9%	8.5%	6%	6%	4.7%	7.7%	6.1%	2.6%	5.4%	6.1%
7	مصرف الائتمان العراقي	6.7%	3.4%	8.7%	6%	5.1%	4.2%	3.7%	3%	3%	2.8%	0.9%	4.3%
8	مصرف بابل	7.6%	7.1%	6.6%	5.8%	7.2%	6.4%	6.4%	5.7%	4.9%	2.9%	2.1%	5.7%
9	مصرف سومر التجاري	8.7%	5.2%	5%	8.4%	14.2%	3.5%	3.4%	3.2%	3.2%	1.7%	1.7%	5.3%
10	مصرف الخليج التجاري	8.2%	7.5%	7.8%	13.5%	11.1%	9.9%	4.7%	3.2%	4.3%	2.8%	1.9%	6.8%
11	مصرف الموصل للتمويل	6.2%	9.2%	7.6%	5.5%	10.5%	3.2%	1.8%	2.2%	2.7%	2.5%	2.2%	4.9%
12	مصرف المنصور	8.1%	6.1%	6.9%	5.3%	4.8%	3.8%	3.4%	2.2%	1.9%	1.8%	1.2%	4.1%
13	مصرف آشور الدولي	10.9%	11.1%	11.5%	10.2%	8.5%	7.4%	7.3%	8.9%	5.3%	3.6%	3.8%	8%
14	مصرف الاقليم التجاري	7%	6%	6.5%	6%	11.6%	3.7%	3.7%	3.6%	4%	2.4%	4.1%	5.3%
15	مصرف عبر العراق	8%	7.8%	8.7%	5.2%	1.9%	3.7%	4.6%	7.6%	6.1%	4.6%	2.3%	5.5%
	المتوسط العام	7%	7%	7%	8%	8%	6%	5%	5%	4%	3%	3%	6%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

إن القوة الايرادية التي تتمثل في نسبة النتيجة الصافية المحققة الى اجمالي الاصول للمصارف كافة عينة الدراسة خلال المدة من 2009 - 2019 تظهر من خلال معطيات الجدول ، وكانت الافضلية لمصرف آشور الدولي فقد سجل نسبة عائد على الموجودات بالمتوسط 8% الا ان مالوحظ على هذه الزيادة انها كانت بمعدلات متراجعة الى متذبذبة ابتداءً من عام 2014 ، إذ بلغت حدها الاقصى عام 2011 الذي قدر ب 11.5% وهذا يعود الى ارتفاع ايرادات المصرف بنسبة 26% وقد انعكس هذا الارتفاع بالزيادة على الربح الصافي الذي حققه المصرف والبالغ 10 مليارات دينار ، في حين انها بلغت حدها الادنى عام 2018 وقدر ب 3.6% بسبب تراجع اجمالي الدخل بنسبة 15% نتيجة انخفاض العمولات من ايرادات نافذة بيع وشراء العملة وايرادات عمولات الحوالات والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة .

وفيما يتعلق بمصرف المتحد نجد ان نسبة العائد على الموجودات في عام 2009 6% لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا بلغ 13.1% عام 2012 ، لكن سرعان ماتوالت هذه النسبة بالتراجع وبشكل مستمر لتصل حدود 1.5% عام 2019 نتيجة تراجع ايرادات العمليات المصرفية مما ادى الى انخفاض ارباح هذا العام ، ويعزا هذا الانخفاض المستمر لهذه النسبة الى وجود فوائد متراكمة مستحقة وغير مسددة على مبلغ الائتمان النقدي .

وبمقارنة نسبة العائد على الموجودات بالمتوسط لكل من مصرف الخليج والاستثمار فضلا عن المصرف الاهلي العراقي وكما يعرضها الجدول المذكورة انفا ، لاحظنا ان هذه النسبة اتسمت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى ، فقد حقق مصرف الخليج نسبة من العائد على الموجودات بلغت في المتوسط 6.8% إذ انتقلت من 8.2% عام 2009 الى 11.1% عام 2013 وهو حدها الاقصى ثم تراجع معدل القوى الايرادية ليصل الى 1.9% عام 2019 بسبب الانخفاض الملحوظ لايرادات المصرف وقد تكبد المصرف خسارة قدرت ب 3 مليارات وذلك بسبب الركود الاقتصادي في البلد . وفيما يخص مصرف الاستثمار يلاحظ ان النسبة ابتداءً من عام 2014 اصبحت متناقصة إذ انتقلت من 10.6% عام 2014 الى 2.2% عام 2019 نتيجة انخفاض ايراد العمولات وايراد الاستثمارات بنسبة 11.5% و 82% ، وبلغت النسبة في المتوسط 6.5% . وتراوحت النسبة ذاتها في المصرف الاهلي العراقي ما بين 8.5% عام 2012 وهو حدها الاعلى و 2.6% عام 2018 كحد ادنى ويعود هذا الانخفاض الى تراجع حجم عمليات التجارة وانخفاض نسبة العمولات عليها نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ، وبلغت في المتوسط 6.1% .

وسجل كل من مصرف بابل وعبر العراق والتجاري العراقي فضلا عن مصرفي الشرق وسومر نسبة عائد على الموجودات بالمتوسط متقاربة ، إذ بلغت في مصرف بابل 5.7% ، وتراوحت بين 7.6% عام 2009 لتسجل بعد ذلك انخفاضا ملحوظا قدر ب 2.1% عام 2019 نتيجة الركود الاقتصادي في البلد . وبلغت بالمتوسط في مصرف عبر العراق 5.5% ، وسجل المصرف اعلى نسبة 8.7% عام 2011 وادنى نسبة 1.9% عام 2013 لتراجع ايرادات المصرف نتيجة الركود الاقتصادي والكساد . أما المصرف التجاري العراقي فأن نسبة العائد على الموجودات بالمتوسط قد بلغت فيه 5.4% ، حيث انتقلت من 7.7% عام 2009 لتسجل بعد ذلك انخفاضا ملحوظا عام 2013 بلغ 6.2% نتيجة الخسارة التي تحملها المصرف بسبب تحميل الدخل بديون معدومة وقدرت ب 26 مليار دينار ومن ثم اخذت هذه النسبة بالتراجع المتذبذب ابتداءً من 2014 نتيجة تراجع ايرادات المصرف . وبخصوص مصرف الشرق فقد بلغت النسبة بالمتوسط 5.3% ، وسجلت هذه النسبة انخفاضا إذ انتقلت من 7.2% عام 2013 الى 1.9% عام 2018 وهذا الانخفاض يعود الى خسارة تكبدها المصرف بمقدار 2 مليار دينار . وبلغت هذه النسبة بالمتوسط في مصرف سومر 5.3% ، وكانت بمعدلات متناقصة الى متذبذبة خلال مدة الدراسة بأستثناء عام 2013 الذي عرف ارتفاعا ملحوظا بمقدار 14.2% وهذا يعود الى زيادة ايراد المصرف

بمقدار 21 مليار دينار لكن سرعان ماتراجعت هذه النسبة بحدة خلال العامين 2018 و2019 لِتصل الى 1.7% وذلك لتراجع الايرادات في هذين العامين .

وبخصوص كل من مصرف الموصل وبغداد كذلك مصرفي الائتمان والمنصور يلاحظ انها قد سجلت نسبة عائد على الموجودات بالمتوسط متقاربة 4.9% و 4.7% و 4.3% و 4.1% ، إذ سجل مصرف الموصل نسبة عائد بمقدار 6.2% عام 2009 لكن سرعان ماتوالت هذه النسبة بالتراجع لتصل حدود 1.8% عام 2015 نتيجة الاحداث التي مرت بها محافظة نينوى وصلاح الدين ولازالت هناك 9 فروع من فروع المصرف تحت سيطرة المجاميع الارهابية في هذا العام ، واخذت النسبة بالارتفاع لتصل الى 2.7% عام 2017 نتيجة الجهود والنشاط الذي بذله مجلس الادارة بهدف تعظيم الربح . وعرفت النسبة ذاتها في مصرف بغداد يالأرتفاع

تارة والانخفاض تارة اخرى حيث تراوحت بين 5% عام 2009 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا عام 2016 بلغ 6.1% وتراجعت الى 3.5% عام 2019 وهذا الانخفاض في العامين الاخيرين يعود الى تراجع ايرادات العملات الاجنبية وايرادات الفوائد من المحفظة الائتمانية . اما مصرف الائتمان فقد سجل نسبة عائد بمقدار 6.7% عام 2009 لكن سرعان ماتوالت هذه النسبة بالتراجع وبشكل مستمر لتصل الى حدود 0.9% عام 2019 وهذا يعود الى انخفاض ايراد المصرف بنسبة 193% نتيجة الركود الاقتصادي . وقد سجل مصرف المنصور ادنى نسبة بالمتوسط بين المصارف ، ويلاحظ انها كانت بمعدلات متناقصة إذ تراوحت بين 8.1% عام 2009 و 1.2% عام 2019 نتيجة الركود الاقتصادي في البلد . والشكل البياني التالي يوضح لنا جليا حجم متوسط هذه النسبة في كل مصرف:

الشكل (19)

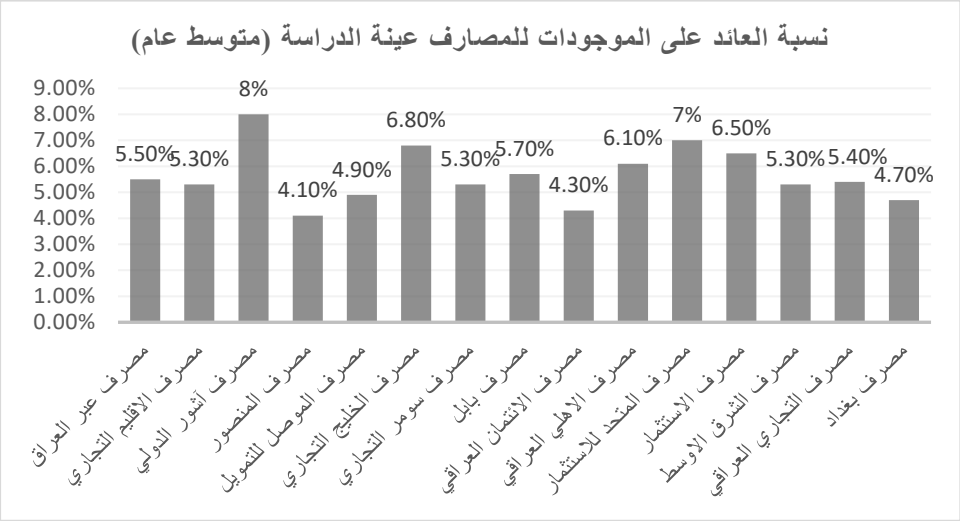

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

يلاحظ من الشكل (19) ان مصرف آشور الدولي يعد الافضل قياسا بباقي المصارف من حيث ادارة استثماراته وتحقيقه للارباح ، بينما مصرف المنصور سجل ادنى نسبة بين المصارف . والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة الربحية في المصارف عينة الدراسة خلال المدة من 2009 – 2019 :

الشكل (20)

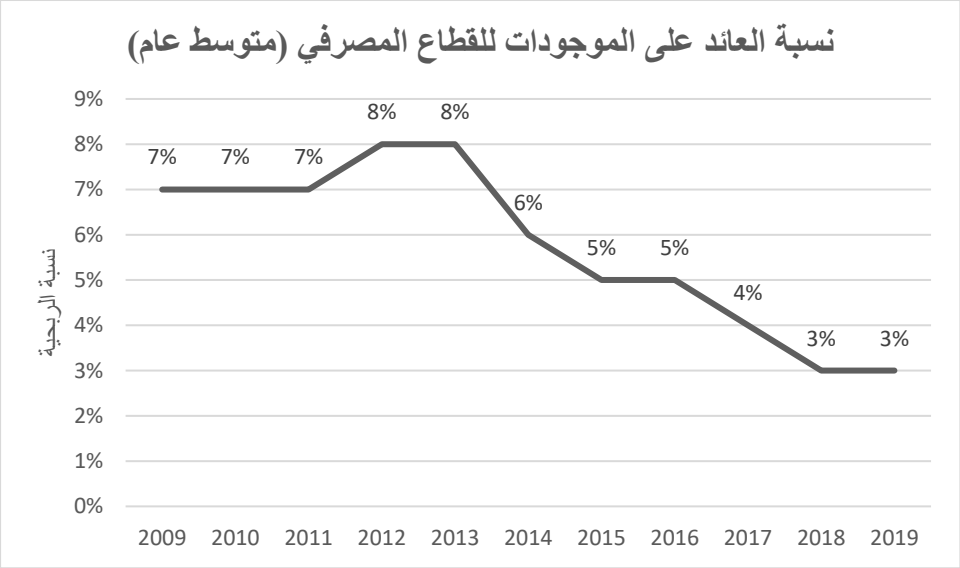

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

ما يمكن تسجيله كملاحظة اساسية من الشكل المذكور أنفا هو انه خلال المدة من 2009 الى 2014 كانت الجهود متجهة نحو الاهتمام بالربحية اكثر من السيولة ، وبدأت هذه النسبة بالتراجع انطلاقا من عام 2014 لتسجل ادنى مستويات ربحية خلال مدة الدراسة خلال الاعوام 2017 و 2018 و 2019 وهذا يعود الى تفوق اهتمام المصارف بالسيولة على الربحية لغرض مواجهة طلبات السحب بهدف تعزيز الثقة مع المودعين .

في الختام نوضح نسبة كل مؤشر من مؤشرات التمويل والاداء في المصارف عينة الدراسة من خلال الشكل البياني التالي : الشكل (21)

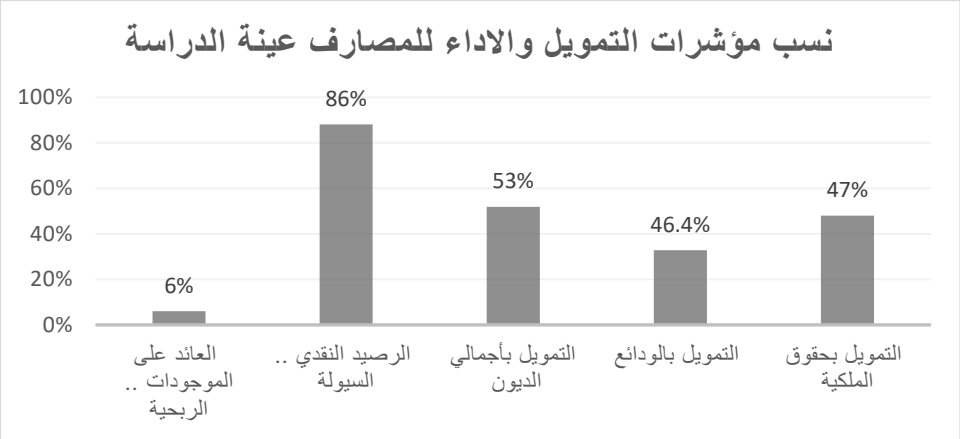

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

يلاحظ من الشكل (21) :

- ان نسبة اعتماد المصارف عينة الدراسة على مصادر التمويل الخارجية تتفوق بمقدار قليل على نسبة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية ، وهذا يعود الى ارتفاع نسبة التمويل برؤوس الاموال في الكثير من هذه المصارف إذ نجد ان البعض منها يعتمد على رؤوس امواله بشكل يفوق اعتمادها على الودائع ، وذلك نتيجة تزاحم عدد كبير من المصارف العراقية في سوق ضيقة مما ادى الى ارتفاع حجم المنافسة بينها ، فضلا عن انخفاض الوعي المصرفي لدى الشعب العراقي والذي بدوره ادى الى انخفاض حجم الودائع في الكثير من هذه المصارف .
- شكلت مصادر التمويل طويلة الاجل النسبة الاكبر من الموارد المالية للمصارف عينة الدراسة .
- شكلت الودائع النسبة الاكبر من مصادر التمويل الخارجية الا انها تعد نسبة منخفظة مقارنة بالقطاع المصرفي العالمي ، إذ اصبحت المصارف عالميا في الوقت الراهن تفضل التمويل من خلال الودائع اي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق ومن ثم استثمار هذه المبالغ وتوظيفها لغرض كسب عائد مالي .
- ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف عينة الدراسة بما يفوق النسبة التي فرضها البنك المركزي والتي لاتقل عن 80% ، وهدف البنك المركزي من هذه النسبة هو رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط لمواجهة السحوبات وتعزيز الثقة بين المصارف والمودعين ، وهذا الارتفاع كان نتيجة احتفاظ هذه المصارف بنسبة كبيرة من الودائع او رؤوس الاموال بدون استثمار ، كونها اصبحت تركز على مخاطر السيولة النقدية ومن ثمَّ هي تفضل الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة ، لكن هذه السيولة المرتفعة تعد بمثابة تكلفة تتكبدها هذه المصارف .
- يلاحظ من البيانات المالية لهذه المصارف ان نسبة الارباح التي تم تحقيقها من النشاط المصرفي الرئيس والمتمثل بالتسهيلات الائتمانية وبشكل خاص منح القروض قد شكلت نسبة محدودة وصغيرة من اجمالي الربح ، في حين اعتمدت هذه المصارف في تحقيق ارباحها بشكل رئيس على نشاطاتها الاخرى المتمثلة بمزاد العملة بنسبة كبيرة فضلا عن الاستثمارات بالاسهم والسندات والمقاصة والايجارات وغيرها .

المبحث الثالث

النموذج القياسي لعناصر الهيكل المالي المحددة للأداء المالي في المصارف عينة الدراسة

تم قياس وتحليل النتائج ومعرفة اثر تركيبة الهيكل المالي في الاداء المالي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذي يجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية . وتكون نموذج الدراسة من ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغيرين معتمدين فالمتغيرات المستقلة تمثلت بنسبة إجمالي الديون الى اجمالي الموجودات (X_1) ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات (X_2) ونسبة إجمالي الودائع والحسابات الجارية الى إجمالي المطلوبات (X_3) ، اما المتغيرات المعتمدة فتمثلت بنسبة السيولة (الرصيد النقدي) إذ شملت النقد في الصندوق والبنك المركزي والمسكوكات الذهبية الى الودائع وما في حكمها (y_1) اما نسبة الربحية (العائد على الموجودات) فقد شملت صافي ربح العمليات الى اجمالي الموجودات (y_2) . ومن المفترض ان يكون تأثير المتغيرات المستقلة ايجابياً على المتغيرات المعتمدة كون ان اي زيادة في مصادر التمويل تؤدي الى تحقيق ربح وتوفير سيولة في حال توافر الادارة الكفوءة .

وبناء على ما سبق سيتناول هذا المبحث الجوانب التالية :

اولا : اسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data .

ثانيا : تحديد النموذج الافضل .

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة واختيار النموذج الملائم .

اولا : اسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

حتى يمكن التحقق من فرضيات الدراسة لابد من اختبار وتحليل هذه الفرضيات ، وعليه تم قياس أثر المتغيرات المستقلة { نسبة الدين (x_1) ، نسبة الملكية (x_2) ، نسبة الودائع (x_3) } على المتغيرين المعتمدين نسبة السيولة (y_1) ونسبة الربحية (y_2) . وللحصول على افضل نتائج تم استخدام اسلوب الانحدار المتضمن اسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية او مايصطلح عليه في القياس الاقتصادي Panel data .

إذ تصف البيانات المقطعية سلوك الوحدات المقطعية عند مدة زمنية واحدة ، في حين تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة . وعليه فأن نموذج دمج البيانات هو لدمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد . ويتميز اسلوب Panel data عن الانحدار الاعتيادي بأنه يأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء ، واهم مايميزه انه يمتلك معلومات اكثر من المعلومات الموجودة في المقطعية او الزمنية لوحدها ، فضلا عن ذلك هو يتميز بأمتلاكه عدداً اكبر من درجات الحرية ، ومن ثم فهو يعد اكثر كفاءة واكثر افضلية.

ليكن لدينا N من المقاطع العرضية مقاسة في T من المدد الزمنية فان نموذج panel data يأخذ الشكل التالي (زعلان ، 2020 : 319-321) :

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} B_J X_{J\,(it)} + \epsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث ان :

Y_{it} : هو متغير الاستجابة (المتغير المعتمد) عند المشاهدة i والمدة الزمنية t .

$X_{J\,(it)}$: هو المتغير التفسيري J عند المشاهدات i والمدة الزمنية t .

K : عدد المتغيرات التفسيرية او المستقلة وعددها هنا ثلاثة .

$B_{0(i)}$: نقطة التقاطع في المشاهدة i .

B_J : ميل خط الانحدار للمتغير J وان ϵ_{it} يمثل الخطأ العشوائي عند المشاهدة i والمدة الزمنية t .

وتوجد ثلاثة نماذج رئيسة الى (panel data) تتمثل بالآتي (العشعوش ، 2017 : 53 , 54) :

1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression model (PRM):

يعد نموذج الانحدار التجميعي من ابسط انواع (Panel data) إذ تكون فيه جميع المعاملات ثابتة ولجميع المدد الزمنية اي ان $B_{0(i)}$ و B_J ثابتة ولجميع المدد الزمنية ، ومن ثم يهمل أي اثر للزمن .

2- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

ان استعمال نموذج التأثيرات الثابتة يمكننا من دراسة التغيرات التي تحصل في سلوك الوحدات عبر الزمن للبيانات التي تم تجميعها كما انه يسمح بدراسة سلوك كل من الوحدات والزمن وذلك من خلال العنصر الثابت في نموذج الانحدار.

3- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM):

يقوم هذا النموذج على افتراض ان المقطع الثابت للبيانات الزمنية او المقطعية او كليهما يتغير عشوائياً ضمن وسط حسابي ثابت .

ثانيا : تحديد النموذج الافضل

من اجل تحديد النموذج الافضل للتقدير اختبرت الدراسة عدة نماذج وتوصلت الى ان افضل نموذج للانحدار هو النموذج اللوغاريتمي المزدوج ولكلا المتغيرين وكالآتي :

$$LogY_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} B_J LogX_{J\,(it)} + \epsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة واختيار النموذج الملائم

1- لغرض اختبار فرضية الدراسة الرئيسة التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي واضح للمتغيرات المستقلة{نسبة الدين (x_1) ، نسبة الملكية (x_2) ، نسبة الودائع (x_3)} في المتغير المعتمد نسبة السيولة (y_1) فقد تم استخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM) ، (FEM) ، (REM) مع استخدام النموذج اللوغاريتمي المزدوج ، وتم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول التالي :

جدول (10)

نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (LogX3,LogX2,logx1) في المتغير المعتمد logY

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	12.677	8.419	9.358
	قيمة t المحتسبة	5.64	3.70	4.28
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير Logx1	قيمةمعامل Logx1	-1.977	-0.901	-1.155
	قيمة t المحتسبة	-3.89	-1.86	-2.45
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.065	0.015
المتغير Logx2	قيمة معامل Logx2	-0.751	-0.483	-0.519
	قيمة t المحتسبة	-2.75	-1.68	-1.90
	القيمة الاحتمالية p	0.007	0.096	0.059
المتغير Logx3	قيمة معامل Logx3	0.563	0.311	0.359
	قيمة t المحتسبة	2.15	1.28	1.513
	القيمة الاحتمالية p	0.033	0.202	0.132
معامل التحديد R^2		0.12	0.45	0.04
قيمة D.W		0.54	0.79	0.71
قيمة F		7.47	7.26	2.12
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.099

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

يلاحظ من الجدول (10) ان نموذج الانحدار التجميعي (PRM) على الرغم من معنوية المتغيرات المستقلة و القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_1 ، x_2 ، x_3 جاءت اقل من 0.01 الا ان الاشارة السالبة للمعالم المقدرة لاتتفق مع المنطق الاقتصادي ، فضلا عن انخفاض معامل التحديد الذي قدر ب 12% ووجود ارتباط ذاتي للاخطاء فقد كانت قيمة D.W = 0.54 وهي تقع بين 0 و DL .

اما بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فعلى الرغم من ارتفاع معامل التحديد للنموذج الى 45% الا ان معظم المتغيرات المستقلة كانت غير معنوية عند المستوى 5% ، وكذلك فأن اشارة المتغيرين X_1 و X_2 جاءت سالبة مع استمرار وجود مشكلة الارتباط الذاتي وقيمة D.W = 0.79 وهي تقع بين 0 و DL .

وبخصوص نموذج التأثيرات العشوائية (REM) يلاحظ كذلك ان المتغيرات المستقلة لم تكن معنوية بأستثناء المتغير X_1 فقد كان ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل X_1 والبالغة (0.015) اقل من 5% ولكن اشارة المعلمة كانت سالبة ، اما المتغيرات X_2 و X_3 فكانت غير معنوية عند المستوى مع استمرار الاشارة السالبة للمتغير X_2 . وبالنسبة لمعنوية النموذج ككل وكما يظهره اختبار F فكانت غير معنوية عند المستوى 5% كون ان القيمة الاحتمالية لها (0.099) اكبر من 5% فضلا عن ان معامل التحديد ضعيف جدا والذي قدر ب (0.04) اي ان ماتفسره المتغيرات المستقلة يمثل فقط 4% من المتغيرات في y_1 والباقي 96% يعود الى عوامل اخرى ضمن الخطأ العشوائي . ويلاحظ ايضا استمرار وجود مشكلة الارتباط الذاتي فقد كانت قيمة D.W = 0.71 وهي تقع بين 0 و DL .

ويلاحظ ايضا وجود مشكلة عدم التجانس وكذلك مشكلة الارتباط الذاتي في بيانات الدراسة وهي التي تمنع ظهور اثر بعض المتغيرات وكذلك وجود التاثير العكسي لبعضها ، اذ تم الكشف عن وجود مشكلة عدم التجانس بأستخدام اختبار White الذي اعتمده عام 1980 وهذا النموذج يعتمد على العلاقة بين مربعات بواقي النموذج وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها باستخدام النموذج التالي :

$$\hat{e}^2 = B_0 + B_1X1 + \alpha_1X1^2 + B_2X2 + \alpha_2X2^2 + \cdots + \alpha_kXk^2 + u$$

ثم تم حساب معامل التحديد (R^2) للنموذج بهذه المعادلة وبعدها تم اختبار عدم تجانس الخطأ بالفرضية التالية :

$$H_0: B1 = \alpha 1 = B2 = \alpha 2 = \cdots = \alpha k$$

وعند استخدام احصائية مضاعف لاكرانج ($LM=Nr^2$) فعندما تكون هذه الاحصاءة اكبر من قيمة مربع كاي بدرجة حرية 2k (χ^2_{2k}) , اي اذا كان : ($LM > \chi^2_{2k}$) فهذا يعني ان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس الخطأ.

وعندما قامت الدراسة بحساب معامل التحديد لنموذج مربعات بواقي النموذج وجميع المتغيرات المستقلة فقد كان بمقدار (0.65) وعند حساب LM كانت (LM=24.06) وهي اكبر من ($=15.52\chi^2_6$) بمستوى معنوية 0.05 اي ان النموذج يعاني من مشكلة عدم التجانس وعلى افتراض ان تباين حد الخطأ دالة خطية بدلالة بواقي النموذج: $E(e_i^2) = \sigma^2|\hat{e}_i|$ ولاجل التخلص من مشكلة عدم التجانس نقدر النموذج التالي:

$$\frac{y1}{\sqrt{|\hat{e}_i|}} = B_0 \frac{1}{\sqrt{|\hat{e}_i|}} + B_1 \frac{X1}{\sqrt{|\hat{e}_i|}} + \cdots + \frac{Xk}{\sqrt{|\hat{e}_i|}}$$

ويكتب بالصورة التالية:

$$Z1 = B0 + B1W1 + B2W2 + B3W3$$

وقد تم تقدير النموذج وكما موضح بالجدول التالي:

جدول (11)

نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (W3,W2,W1) في المتغير المعتمد Z 1

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-0.407	-0.304	-0.322
	قيمة t المحتسبة	-3.33	-3.05	-1.81
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.072
المتغير W1	قيمة معامل W1	1.191	1.135	1.143
	قيمة t المحتسبة	9.74	10.28	10.59
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير W2	قيمة معامل W2	0.535	0.473	0.489
	قيمة t المحتسبة	15.84	15.25	16.10
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير W3	قيمة معامل W3	-0.577	-0.471	-0.489
	قيمة t المحتسبة	-5.17	-4.72	-4.99
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.992	0.996	0.995
قيمة D.W		1.84	1.82	1.87
قيمة F		7516.60	2125.70	9849.67
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

يلاحظ من الجدول (11) مايلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

من خلال الجدول المذكور انفآ يلاحظ من النموذج المقدر (PRM) ان قيمة الحد الثابت (C) لهذا النموذج كانت ذات دلالة معنوية وعند مستوى معنوي (0.01) وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغ (0.000) كانت اقل من مستوى المعنوية (0.01) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، ونستنتج ايضا ان معامل المتغير (W_1) ذو دلالة معنوية

تحت مستوى معنوية 0.01 وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_1 والبالغة (0.000) اقل من 0.01 ولهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين في نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي كانت تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة السيولة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة الاثر. ونلاحظ ايضا ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الدين زادت نسبة السيولة . ونستنتج من الجدول المذكورة انفآ ان معامل المتغير (W_2) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_2 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي كانت تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة السيولة ، فضلا عن ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الملكية زادت نسبة السيولة . ونستنتج ايضا ان معامل المتغير (W_3) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 وذلك كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_3 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة السيولة ، وهذا لا يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة السيولة . ويلاحظ ايضا ان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد التمويل بالودائع زادت نسبة السيولة ، وان معنوية قيمة F المحتسبة كانت تحت مستوى معنوية (0.01) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) ، وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي . كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.99) ومن ثم فأن قيمة ما تفسره المتغيرات المستقلة هو (99%) من التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة وهي نسبة عالية جدا اما النسبة المتبقية البالغة (1%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي ، ويلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذ ان قيمة D.W=1.84 وهي تقع بين DU و 2 .

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

من خلال الجدول المذكورة انفآ يلاحظ من النموذج المقدر (FEM) ان قيمة الحد الثابت (C) لهذا النموذج ذات دلالة معنوية وعند مستوى معنوية (0.01) وذلك كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغ (0.000) كانت اقل من مستوى المعنوية (0.01) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، ونستنتج ايضا ان معامل المتغير (W_1) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_1 والبالغة (0.000) هي اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين

على نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى والتي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة السيولة ونقبل البديلة التي تنص على وجود علاقة الاثر. ويلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الدين زادت نسبة السيولة ، كذلك نستنتج من الجدول ان معامل المتغير (W_2) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_2 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة السيولة ، ويلاحظ ايضا ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الملكية زادت نسبة السيولة ، وان معامل المتغير (W_3) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_3 والبالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة السيولة ، ونلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد التموبل بالودائع زادت نسبة السيولة ، وان معنوية قيمة F المحتسبة كانت تحت مستوى معنوية (0.01) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.99) وهذا يعني إن قيمة ما تفسره المتغيرات المستقلة قد بلغ (99%) من التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة وهي نسبة عالية جدا اما النسبة المتبقية البالغة (1%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي . ويلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذ ان قيمة D.W=1.82 وتقع بين DU و 2.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

من خلال الجدول المذكورة انفآ يلاحظ من النموذج المقدر (REM) ان قيمة الحد الثابت (C) لهذا النموذج ذات دلالة معنوية وعند مستوى معنوية (0.01) كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغ (0.000) كانت اقل من مستوى المعنوية (0.01) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج ان معامل المتغير (W_1) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_1 والبالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة السيولة ونقبل البديلة التي تنص على وجود علاقة الاثر. ويلاحظ ايضا ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الدين زادت نسبة السيولة . و

نستنتج من الجدول (11) ان معامل المتغير (W_2) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 وذلك كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_2 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية في نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة السيولة ، وان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الملكية زادت نسبة السيولة ، وأيضا نستنتج ان معامل المتغير (W_3) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 وذلك كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_3 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير التمويل الداخلي على نسبة السيولة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة السيولة ، وان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد التمويل بالودائع زادت نسبة السيولة ، ويلاحظ ان معنوية قيمة F المحتسبة كانت تحت مستوى معنوية (0.01) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.99) وهذا يعني إن قيمة ما تفسره المتغيرات المستقلة قد بلغ (99%) من التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة وهي نسبة عالية جدا اما النسبة المتبقية والبالغة (1%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي . ويلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة D.W=1.87 وهي تقع بين DU و 2.

د ـ اختيار النموذج الملائم:

بعد ان تم تقدير النماذج الثلاثة لبيانات الدراسة يمكننا الآن تحديد النموذج الأكثر ملاءمة من بين هذه النماذج وذلك حسب اختبارين وعلى مرحلتين ، إذ تتضمن المرحلة الأولى الاختبار الاول وهو المقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة من اجل معرفة ايهما الافضل ، فإذا كانت نتيجة الاختبار الاول ان النموذج التجميعي اكثر ملاءمة للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملاءمة ، اما اذا أشارت النتائج لأفضلية او ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي فأننا سننتقل للمرحلة الثانية او الى الاختبار الثاني وهو التفضيل او المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية . وسيتم تطبيق المرحلة الأولى او الاختبار الاول من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار F المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة كما يلي **(زعلان ، 2020 : 323) :**

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PEM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \approx F(N-1, NT-N-K)$$

حيث ان :

N : عدد المقاطع (عدد المصارف) .

T : طول المدة الزمنية .

K : عدد المتغيرات المستقلة .

R^2_{FEM} : معامل التحديد R^2 للنموذج غير المقيد (نموذج FEM) .

R^2_{PEM} : معامل التحديد R^2 للنموذج المقيد (نموذج PEM) .

فإذا تم مقارنة قيمة F المحتسبة مع قيمة F الجدولية بمستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط $(N-1)$ والمقام$(NT-N-K)$ فأذا كانت نتيجة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية فاننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي ان النموذج الافضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والعكس صحيح.

واذا ما تم رفض فرضية العدم فيتم تطبيق المرحلة الثانية (الاختبار الثاني) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، وذلك باستخدام اختبار (Housman) وحسب الفرضيات التالية :

H_0 : نموذج التأثيرات الثابتة افضل من نموذج التأثيرات العشوائية .

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية افضل من نموذج التأثيرات الثابتة .

إذ نقبل فرضية العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاحصاءة اختبار كاي (X^2) اقل من 0.05.

تم حساب قيمة F المحتسبة للجدول السابق وبلغت (10.59) وعند مقارنتها مع قيمة F الجدولية البالغة (1.77) يلاحظ انها اقل من F المحتسبة اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير .

لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، وذلك باستخدام اختبار (Housman) الذي تم حساب قيمته باستخدام برنامج Eview.7 وحسب الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج التأثيرات الثابتة افضل من نموذج التأثيرات العشوائية .

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية افضل من نموذج التأثيرات الثابتة .

ونتيجة الاختبار موضحة بالجدول التالي : جدول (12)

نتائج اختبار Housman

Test Summary	Prob. Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	7.158	3	0.067

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview.9

يلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.067) وهي اكبر من (0.05) لذا نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل .

ومما سبق نستنتج وطبقا لنموذج التأثيرات الثابتة FEM ان متغير الرافعة المالية X_1 (نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات) وكما يظهره معامل المتغير المستقل W1 (1.135) هو المتغير الاكثر تأثيرا في متغير الاداء المالي السيولة Z1 (السيولة) حيث ان تغير W1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير Z1 بمقدار 113% قياسا ببقية مصار الهيكل المالي . إذ ان المصارف عينة الدراسة تعتمد في رفع ادائها وفي اختيارها للهيكل المالي على عنصر الرافعة المالية ممثلا بالمتغير W1.

2- من اجل اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثانية التي تنص على انه لا يوجد تأثير معنوي واضح للمتغيرات المستقلة{نسبة الدين (x_1)، نسبة الملكية (x_2)، نسبة التمويل بالودائع (x_3)}في المتغير المعتمد نسبة الربحية (y_2) تم استخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة(PRM)،(FEM)، REM) وبأستخدام النموذج اللوغاريتمي المزدوج تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول التالي : **جدول (13)**

نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (LogX3,LogX2,logx1) في المتغير المعتمد logY2

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-3.325	-3.321	-2.297
	قيمة t المحتسبة	-2.16	-1.90	-2.13
	القيمة الاحتمالية p	0.033	0.059	0.035
المتغير Logx1	قيمة معامل Logx1	1.053	1.161	1.054
	قيمة t المحتسبة	3.03	3.13	3.09
	القيمة الاحتمالية p	0.003	0.002	0.002
المتغير Logx2	قيمة معامل x_1	0.473	0.242	0.414
	قيمة t المحتسبة	2.53	1.10	2.18
	القيمة الاحتمالية p	0.013	0.275	0.031
المتغير Logx3	قيمة معامل x_1	-0.257	0.311	-0.205
	قيمة t المحتسبة	-1.43	1.28	-1.18
	القيمة الاحتمالية p	0.155	0.202	0.241
معامل التحديد R^2		0.08	0.29	0.10
قيمة D.W		0.62	0.89	0.88
قيمة F		4.66	3.45	5.81
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

يلاحظ من الجدول (13) وطبقا لنموذج الانحدار التجميعي PRM ان جميع المتغيرات المستقلة , ($Log(X_1)$ $Log(X_2)$, $Log(X_3)$ معنوية ، اي انها ذات دلالة احصائية عند المستوى 5% و 1% ، فقد جاءت جميع القيم

الاحتمالية لاختبار t اقل من 5% لتغيرات C (الحد الثابت) و X_2 و X_3 في حين جائت اقل من مستوى المعنوية 1% للمتغير X_1 كذلك كانت اشارة المعلمات منسجمة مع المنطق الاقتصادي (موجبة) باستثناء المتغير X_3 (سالبة) . اما بالنسبة لمعنوية النموذج وكما يظهره اختبار F فقد كان النموذج معنوياً عند مستوى معنوية 1% كون ان قيمة الاحتمالية 0.004 > 0.01 . في حين اظهرت القوة التفسيرية للنموذج وكما بينها معامل التحديد R^2 ضعفاً في تفسير التغيرات في المتغير المعتمد طبقا للمتغيرات المنسجمة فقد كانت قيمة (0.8) اي ان 20% من التغيرات في المتغير المعتمد تعود الى عوامل لم تؤخذ ضمن النموذج ومضمنة في الخطأ العشوائي كذلك اظهر النموذج وجود ارتباط ذاتي للاخطاء إذ ان قيمة D.W = 0.62 وهي تقع 0 و DL .

اما بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فقد اظهرت نتائج التقدير عدم معنوية الحد الثابت للمتغيرات X_2 و X_3 عند مستوى المعنوية 5% كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t اقل من 5% في حين اظهر المتغير X_1 تاثيرا معنويا قدر ب 1%عند مستوى المعنوية وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار t البالغة (0.002) اقل من 1% . وقد اظهر النموذج ايضا ايجابية العلاقة للمتغيرات X_1 و X_2 بينما كانت X_3 سالبة لاتتفق والمنطق الاقتصادي . اما معنوية النموذج حسب اختبار F فقد كان النموذج معنوي عند المستوى 1% كون ان قيمة الاحتمالية (0.000) اقل من 1% بينما ارتفعت القوة التفسيرية للنموذج R^2 الى 0.29 إذ يلاحظ استمرار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء D.W = 0.89 .

وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية (REM) فقد اظهرمعنوية جميع المتغيرات المستقلة عند المستوى 5% (بالنسبة C ، X_1 و X_2 والاشارة السالبة للمتغير X_3 . اما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل وكما يظهره اختيار F فقد كان النموذج معنوياً عند المستوى 1% في حين كانت القوى التفسيرية للنموذج وكما يظهرها معامل التحديد R^2 = 0.8 اي ان 20% من التغيرات في Y_2 تفسرها عوامل غير مضمنة في النموذج واستمرت مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء كما هو الحال مع بقية النماذج السابقة وكانت قيمة D.W = 0.88 وهي تقع بين 0 و DL .

وقد لاحظت الدراسة وجود مشكلة عدم التجانس ومشكلة الارتباط الذاتي في بيانات الدراسة وهي التي تمنع ظهور اثر بعض المتغيرات وكذلك وجود التأثير العكسي لبعضها ، وقد تم الكشف عن وجود مشكلة عدم التجانس بأستخدام اختبار White الذي تمت الاشارة اليه سابقا بأستخدام احصائية مضاعف لاكرانج ($LM=Nr^2$) إذ تم حساب معامل التحديد لنموذج مربعات بواقي النموذج وجميع المتغيرات المستقلة وكانت قيمته (0.65) وعند حساب LM كانت (LM=24.06) وهي اكبر من ($=15.52\chi^2_6$) بمستوى معنوية 0.05 اي ان النموذج يعاني من مشكلة عدم التجانس وعلى افتراض ان تباين حد الخطأ دالة خطية بدلالة بواقي النموذج:

$$E(e_i^2) = \sigma^2|\hat{e}_i|$$

ولاجل التخلص من مشكلة عدم التجانس نقدر النموذج التالي:

$$\frac{logy2}{\sqrt{|\widehat{e_i}|}} = B_0 \frac{1}{\sqrt{|\widehat{e_i}|}} + B_1 \frac{logX1}{\sqrt{|\widehat{e_i}|}} + \cdots + \frac{logXk}{\sqrt{|\widehat{e_i}|}}$$

ويكتب بالصورة التالية:

$$Z2 = B0 + B1W1 + B2W2 + B3W3$$

إذ تم تقدير النموذج كما موضح في الجدول التالي:

جدول (14)

نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة (W3,W2,W1) في المتغير المعتمدZ2

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-0.019	-0.047	-0.030
	قيمة t المحتسبة	-0.237	-0.57	-0.32
	القيمة الاحتمالية p	0.813	0.569	0.751
المتغير W1	قيمة معامل W1	0.497	0.531	0.505
	قيمة t المحتسبة	5.97	6.01	6.05
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير W2	قيمة معامل W2	0.148	0.106	0.136
	قيمة t المحتسبة	6.69	3.53	5.63
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير W3	قيمة معامل W3	-0.220	-0.221	-0.225
	قيمة t المحتسبة	-2.86	-2.65	-2.81
	القيمة الاحتمالية p	0.005	0.009	0.006
معامل التحديد R^2		0.97	0.98	0.97
قيمة D.W		1.81	1.85	1.82
قيمة F		1760.05	336.84	1658.81
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

يلاحظ من الجدول (14) مايلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

من خلال الجدول المذكور انفآ يلاحظ من النموذج المقدر(PRM) ان قيمة الحد الثابت (C) لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية وعند مستوى معنوية (0.05) وذلك كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغ (0.813) كانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج ان معامل المتغير (W_1) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_1 والبالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين في نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة الربحية ونقبل البديلة التي تنص على وجود علاقة الاثر، ويلاحظ ايضا ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الدين زادت نسبة الربحية ، ونستنتج من الجدول (14) ان معامل المتغير (W_2) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_2 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية في نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة الربحية ، كذلك يلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الملكية زادت نسبة الربحية ، وأيضا نستنتج ان معامل المتغير (W_3) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_3 البالغة (0.005) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة الربحية ، وان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد التمويل بالودائع زادت نسبة الربحية .

ويلاحظ ان معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.01) وذلك كون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.97) وهذا يعني إن قيمة ما تفسره المتغيرات المستقلة قد بلغ (97%) من التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة وهي نسبة عالية جدا اما النسبة المتبقية والبالغة (3%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج وموجودة ضمن الخطأ العشوائي، إذ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء وان قيمة D.W=1.81 وهي تقع بين DU و 2.

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

من خلال الجدول المذكور انفآ يلاحظ من النموذج المقدر (FEM) ان قيمة الحد الثابت (C) لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية وعند مستوى معنوية (0.05) وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت البالغ (0.569)

كانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، ونستنتج ان معامل المتغير (W_1) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_1 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة الربحية ونقبل البديلة التي تنص على وجود علاقة الاثر، ونلاحظ ايضا ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الدين زادت نسبة الربحية ، و نستنتج من الجدول (14) ان معامل المتغير (W_2) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_2 والبالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة الربحية ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الملكية زادت نسبة الربحية ، وأيضا نستنتج ان معامل المتغير (W_3) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_3 والبالغة (0.009) اقل من 0.01 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة الربحية ، وان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد التمويل بالودائع زادت نسبة السيولة . كذلك يلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.01) وذلك كون القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.98) وهذا يعني إن قيمة ما تفسره المتغيرات المستقلة قد بلغ (98%) من التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة وهي نسبة عالية جدا إما النسبة المتبقية والبالغة (2%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي ، إذ لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء وان قيمة D.W=1.85 وهي تقع بين DU و 2.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

من خلال الجدول المذكور انفآ يلاحظ من النموذج المقدر (REM) ان قيمة الحد الثابت (C) لهذا النموذج ليست ذات دلالة معنوية وعند مستوى معنوية (0.05) وذلك كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.751) كانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، ونستنتج ان معامل المتغير (W_1) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_1 البالغة (0.000) اقل من 0.01 لذا

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين في نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الدين على نسبة الربحية ونقبل البديلة التي تنص على وجود علاقة الاثر ، وان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الدين زادت نسبة الربحية ، و نستنتج من الجدول (14) ان معامل المتغير (W_2) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون ان القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_2 والبالغة (0.000) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمتغير نسبة الملكية على نسبة الربحية ، وان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت نسبة الملكية زادت نسبة الربحية ، وأيضا نستنتج ان معامل المتغير (W_3) ذو دلالة معنوية تحت مستوى معنوية 0.01 كون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل W_3 والبالغة (0.006) اقل من 0.01 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة الربحية ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لمتغير التمويل بالودائع على نسبة الربحية ، وان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد التمويل بالودائع زادت نسبة السيولة ، ويلاحظ ايضا ان معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.01) وذلك كون القيمة الاحتمالية لها بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.97) وهذا يعني إن قيمة ما تفسره المتغيرات المستقلة قد بلغ (97%) من التغيرات الحاصلة في نسبة الربحية وهي نسبة عالية جدا اما النسبة المتبقية البالغة (3%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي ، إذ لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ ان قيمة D.W=1.82 وهي تقع بين DU و 2.

د- اختيار النموذج الملائم

من اجل المقارنة بين النموذجين التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وذلك لغرض معرفة ايهما الافضل ، تم استخدام اختبار F المقيد ، إذ قامت الباحثة بحساب قيمة F المحتسبة للجدول السابق وقد بلغت (1.98) وعند مقارنتها مع قيمة F الجدولية البالغة (1.77) يلاحظ انها اكبر منها اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير ، لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، وذلك باستخدام اختبار (Housman) الذي تم حساب قيمته باستخدام برنامج Eview.9 وحسب الفرضيات التالية :

H_0 : نموذج التاثيرات الثابتة افضل من نموذج التاثيرات العشوائية .

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية افضل من نموذج التأثيرات الثابتة .

و نتيجة الاختبار موضحة بالجدول التالي :

جدول (15)

نتائج اختبار Housman

Test Summary	Prob. Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	3.876	3	0.275

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview.9

يلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.275) وهي اكبر من (0.05) لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل .

ومما سبق نستنتج طبقا لنموذج التغيرات الثابتة ان متغير W1 (اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات) يمثل المتغير الاكثر تأثيرا في المتغير المعتمد Z2 (الربحية) إذ اظهرت النتائج ان تغير W1 بوحدة واحدة يؤدي الى تغير موجب في الربحية بمقدار 53% وهذا يعني ان الاداء المالي ممثل بنسبة الربحية يكون اكثر استجابة للتغيرات في الرافعة المالية ممثل بأجمالي الديون الى اجمالي الموجودات قياسا ببقية عناصر الهيكل المضمنة في النموذج .

الفصـــل الرابع
الأستنتاجات والتوصيــات

المبحث الاول	الاستنتاجات
المبحث الثاني	التوصيات

المبحث الاول
الاستنتاجات

1- لاتوجد طريقة محددة لاختيار مصادر الهيكل المالي في المصارف التجارية ، وان قرار الهيكل المالي يعتمد على ظروف البيئة المحيطة وظروف المصرف ذاته .

2- الفرق الاساسي بين الهيكل المالي للمصارف التجارية والمؤسسات الاخرى يتمثل بالديون ، فالدين في المؤسسات غير المالية هو جزء من النشاط التمويلي . بينما في المصارف تعد الديون التي من ضمنها الاموال المودعة المواد الخام لنشاطها فهي مولدة للقيمة بذاتها .

3- المصارف التجارية وجدت اساسا لتكون مؤسسات ذات رافعة مالية عالية عكس كل المؤسسات الاخرى ، وعملها الاساسي يتركز في قبول الودائع ومنح الائتمان ، لذلك ينبغي ان تمتلك نسبة ديون تفوق نسبة رأس المال كون المصارف بشكل عام تفضل التمويل من خلال الودائع والقروض اي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق.

4- ان نظرية الاشارة هي التي تفسر سلوك المصرف تجاه اختيار تركيبة هيكله المالي . ويمكن تخفيض تكاليف الوكالة من خلال تعاقد الوكالة لغرض تحقيق الانضباط في النظام المصرفي و تحسين إداء جميع الاطراف العاملة ، اما تكاليف الافلاس فيمكن للمصرف تخفيضها عندما يحتفظ برأس ماله ويعتمد نظام الاقراض لأكثر من قطاع .

5- ان الهيكل المالي في المصارف العراقية عينة الدراسة وخلال المدة المبحوثة يعتمد على الرافعة المالية الممثلة بأجمالي الديون الى اجمالي الموجودات بنسبة اكبر في رفع الاداء المالي قياسا بمصادر التمويل الداخلية ، وهذا الارتفاع يعود الى زيادة حجم التمويل بالمديونية في الاعوام الاولى من الدراسة كون ان هذه المصارف كانت تمتلك رؤوس اموال صغيرة لغاية عام 2014 اي قبل اصدار قرار البنك المركزي الخاص برفع روؤس الاموال .

6- يُلاحظ ان بعض المصارف عينة الدراسة تعتمد على رؤوس اموالها بشكل يفوق اعتمادها على الودائع ، وذلك نتيجة تزاحم عدد كبير من المصارف العراقية في سوق ضيقة مما ادى الى ارتفاع حجم المنافسة بينهم ، فضلا عن انخفاض الوعي المصرفي لدى الشعب العراقي وكان نتيجته انخفاض حجم الودائع في الكثير من هذه المصارف.

7- شكلت الودائع في المصارف عينة الدراسة النسبة الاكبر من مصادر التمويل الخارجية لكنها تعد نسبة منخفظة مقارنة بالقطاع المصرفي العالمي ، إذ اصبحت المصارف عالميا في الوقت الراهن تفضل التمويل من خلال الودائع اي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق ومن ثم استثمار هذه المبالغ وتوظيفها لغرض كسب عائد مالي .

8- ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف عينة الدراسة بما يفوق النسبة التي فرضها البنك المركزي والتي لاتقل عن 80% ، وهذا الارتفاع كان نتيجة احتفاظ هذه المصارف بنسبة كبيرة من الودائع او رؤوس الاموال بدون استثمار

، كونها اصبحت تركز على مخاطر السيولة النقدية ومن ثم هي تفضل الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة ، لكن هذه السيولة المرتفعة تعد بمثابة تكلفة تتكبدها هذه المصارف .

9- يلاحظ من البيانات المالية لهذه المصارف ان نسبة الارباح التي تم تحقيقها من النشاط المصرفي الرئيس والمتمثل بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة وبشكل خاص القروض قد شكلت نسبة محدودة وصغيرة من اجمالي الربح ، في حين اعتمدت هذه المصارف في تحقيق ارباحها بشكل رئيس على نشاطاتها الثانوية والمتمثلة بمزاد العملة بنسبة كبيرة فضلا عن الاستثمارات بالاسهم والسندات والمقاصة والايجارات وغيرها .

10- متغير الرافعة المالية (نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات) هو المتغير الاكثر تأثيرا في متغير الاداء المالي (السيولة) حيث ان تغير نسبة الديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة السيولة بمقدار 113% قياسا ببقية مصادر الهيكل المالي .

11- متغير الرافعة المالية (نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات) هو المتغير الاكثر تأثيرا في متغير الاداء المالي (الربحية) حيث ان تغير نسبة الديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة الربحية بمقدار 53% قياسا ببقية مصادر الهيكل المالي .

12- مصادر التمويل طويلة الاجل لها تأثير ايجابي اكبر في اداء المصارف عينة الدراسة من مصادر التمويل قصيرة الاجل المتمثلة بالودائع كون ان المصارف عينة الدراسة تفتقر الى الادارة الكفوءة لتوظيف الاموال المودعة.

13- تفتقر المصارف عينة الدراسة الى نصوص تشريعية تحدد قياس وتقنية تغطية المخاطر التي من الممكن ان تواجهها ، إذ يلاحظ من البيانات المالية لهذه المصارف ارتفاع نسبة مخاطر عدم التسديد (مخاطر الائتمان) التي تتعرض لها .

المبحث الثاني
التوصيات

من خلال فصول ومباحث الدراسة السابقة وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلنا اليها توصي الدراسة بالآتي:

1- من الضروري ان تمتلك المصارف نسبة ودائع في هيكلها المالي تفوق نسبة رأس المال كونها مؤسسات يتركز عملها الاساسي على قبول الودائع ومنح الائتمان ، لذلك يجب ان تعمل على جذب المودعين من خلال وضع برنامج تسويقي كامل يساعد في زيادة هذا المصدر، وذلك عن طريق نشر ثقافة الايداع وتقديم الحوافز لتعظيم حجم الودائع المصرفية . في المقابل ايضا تبرز اهمية ان يكون هنالك حد ادنى للودائع الواجب توافرها في المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

2- للتمويل الخارجي دور مهم ومؤثر بشكل ايجابي في اداء المصارف عينة الدراسة ، لذلك يجب على مديري المصارف العراقية زيادة نسبة الاموال الخارجية وتنويعها عند الحاجة من حيث القروض طويلة وقصيرة الاجل وعدم الاكتفاء بمصدر خارجي معين ، مع ضرورة اتباع قواعد و مستوى معين من التنظيم تحدده ادارة المصرف ، لغرض تحقيق عوائد مناسبة تؤدي الى زيادة قيمة المصرف السوقية وتمنحه ميزة تنافسية ومن ثم يرتفع مستوى المردودية وينعكس ذلك ايجابا على مؤشرات الاداء .

3- تنويع مصادر زيادة نسبة رأس المال الممتلك من خلال رفع مساهمة الارباح غير الموزعة بدلا من اصدار أسهم جديدة .

4- على المصارف ان تولي اهتماماً للربحية ايضا الى جانب اهتمامها الكبير بالسيولة ، كون ان الربحية تتعلق بشكل اساسي بالمركز المالي للمصرف ومحاولة الموازنة بينهم .

5- على المصارف ان تحقق النسبة الاعلى من الارباح من خلال نشاطها الاساسي المتمثل بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة وبشكل خاص منح القروض قياسا بالانشطة الاخرى و المتمثلة بمزاد العملة و الاستثمارات بالاسهم والسندات والمقاصة والايجارات وغيرها .

6- العمل على استقطاب الكفاءات المصرفية ، واستخدام التكنلوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية لتحسين اداء المصرف وتعزيز مركزه المالي وذلك للحصول على تسهيلات كبيرة من المصارف العالمية ، فضلا عن رفع القدرة التنافسية .

قائمـــــة المصـــــــادر

المصادر

اولا : المصادر العربية

القرآن الكريم

ا- الكتب :

- الصيرفي ، محمد. (2007). **إدارة المصارف** . الطبعة الاولى : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر . الاسكندرية ، مصر.

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- الديراوي ، **أحمد سامي** ابراهيم. (2020). **قياس كفاءة المصارف التجارية العراقية بأستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)** . رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق.

٢- حسن ، باسل جبر. (2006). **العوامـــل المؤثـــرة على ربحيـــة المصـــارف التجاريـــة العامـــلة في فلسطين (١٩٩٧-٢٠٠٤)** . رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة غزة ، كلية التجارة ، فلسطين.

٣- حمد ، عذراء خليفة.(2018). **تأثير تركيبة الهيكل المالي في القيمة السوقية للمصارف العراقية الخاصة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق لألوراق المالية)** . رسالة ماجستير في تقنيات المالية والمحاسبية ، الجامعة التقنية الوسطى ، الكلية التقنية الادارية ، العراق .

٤- عليوي ، نشأت حكمت. (2019). **أثر الرفع المالي على الاداء المالي في الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي** . رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان.

٥ - ناصح ، عادلة حاتم. (2014). **تحليل العلاقة بين هيكل التمويل والاداء المالي والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2004-2011** . رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق.

ج- الدوريات والبحوث :

١- النجار ، جميل حسن. (2013). **مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين- دراسة اختبارية** . مجلة جامعة الازهر بغزة : سلسة العلوم الانسانية ، 15(1)، 282-318.

٢- الكروي ، بلال نوري سعيد. (2001). **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد** . المجلة العراقية للعلوم الادارية ، 24، 1-24.

٣- العشعوش، ايمن. (2017). **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الاول) تطبيق عملى على عينة من الدول النامية** . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 39(5)، 49-67 .

٤- بطل ، أحمد حسين & فيصل ، فيصل غازي. (2018). **قياس المنافسة بين المصارف العاملة في العراق بأستخدام مؤشر Herfindal-Hirschmann للمدة (2011-2016)** . مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية ، 4(44)، 1-19.

٥- حسين ، احمد عباس. (2020). **تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية (دراسة تحليلية)** . مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، 39، 161-176.

٦- حسين ، ابتسام علي. (2019). **سبل إصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق** . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 58 ، 257-278.

٧- جبار، إبراهيم جاسم. (2015). **الإصلاح المصرفي في العراق في العراق: الاسس والعناصر** . مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،19 ، 1-14.

٨- جمعة ، عبد الرحمن عبيد & علي ، ياسر حسين. (2018). **أصلاح القطاع المصرفي في العراق واثره على الائتمان المصرفي للمدة (2004-2015)** . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، 10(22)، 28-54.

٩- زعلان، ريسان عبد الامام وآخرون. (2020). **استعمال اسلوب Panel Data لقياس اثر بعض العوامل على الامان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية** . مجلة الادارة والاقتصاد ، 9(35) ، 311-341 .

١٠- شاهين ، علي عبدالله & صباح ، بهية مصباح. (2011). **أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني** . مجلة جامعة الاقصى ، 15(1)، 2-30.

١١- مرسلي ، نزيهة ، & أحلام ، بوعبدلي. (2016). **أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)** . مجلة الباحث الاقتصادي ، 6، 42-54.

د- التقارير

١- **التقرير الاقتصادي السنوي** . (2019). دائرة الاحصاء والابحاث – البنك المركزي العراقي .

٢- التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة من عام 2009 – 2019 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

1- Books :

1- Aguinis H. (2019). **Performance Management For Dummies**: John Wiley & Sons, Inc.

2- Brealey, R . A., Myers, S . C., & Allen, F. (2011). **Principles of Corporate Finance**: McGraw-Hill/Irwin.

3- Brealey, R . A., Myers, S . C., & Marcus, A . J.(2001). **Fundamentals of Corporate Finance Third Edition**: McGraw-Hill Companies, Inc.

4- Brigham, E . F., & Houston, J . F. (2009). **Fundamentals of Financial Management**: South-Western.

5- Brigham, E . F., & Houston, J . F. (2017). **Fundamentals of Financial Management**: Cengage Learning.

6- Brigham, E . F., & Houston, J . F. (2019). **Fundamentals of Financial Management**: Cengage Learning, Inc.

7- Ehrhardt, M . C., & Brigham, E . F. (2011). **Financial Management: Theory and Practice, Thirteen Edition**: South-Western, a part of Cengage Learning.

8- European Central Bank . (2009). **EU banks' funding structures and policies**. Frankfurt, Germany.

9- Fabozzi , F . J. (2009). **Capital Markets**: John Wiley & Sons, Inc.

10- Grant, J. L. (2003). **Foundations of Economic Value Added**: John Wiley & Sons, Inc.

11- Hill, R . A. (2009). **Strategic Financial Management** : Exercise book : John Wiley & Sons, Inc.

12- Hüther, M., Voigtländer, M., Haas, H., & Deschermeier, P. (2015). **The importance of long-term financing by banks**: Institut der deutschen Wirtschaft Köln.

13- Melicher, R . W., & Norton, E. (2017). **Introduction to Finance Markets, Investments, and Financial Management**: John Wiley & Sons.

14- Paramasivan, C. & Subramanian, T. (2009). **Financial Management**: New Age Pub.

15- Quiry, P., Dallocchio, M., Fur, Y . L., Salvi, A. (2018). **Corporate Finance Theory and Practice**: John Wiley & Sons, Ltd.

44- Rose, P . S., & Hudgins, S . C. (2010). **Bank Management & Financial Services**: McGRAW-HILL.

16- Rose, P. (1991). **Commercial Bank Management, Managing Financial Institutions : An Asset, Liability**: McGraw-Hill.

17- Ross, S . A., Westerfield, R . W., & Jaffe, J. (2010). **Corporate Finance**: McGraw-Hill/Irwin.

18- Suresh, P., & Paul, P. (2014). **Management of Banking and Financial Services**: Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd.

19- Venanzi, D. (2012). **Financial Performance Measures and Value Creation**: The State of the Art: Springer-Verlag Mailand.

2- Doctor dissertations and Master Theses :

1- Abebe, T. (2014). **Determinants of Financial Performance: An Empirical Study on Ethiopian Commercial Banks** (Master's Thesis in Accounting and Finance). Jimma University.

2- Al-Tally, H . A. (2014). **An Investigation of the Effect of Financial Leverage on Firm Financial Performance in Saudi Arabia's Public Listed Companies** (Master's Thesis in Business Administration). Indiana State University.

3- 'Ban, M . S., Girardone, C., & Sarkisyan, A. (2016). **The Determinants of Bank Capital Structure: A European Study** (Master's Thesis in Economics and Business Administration). University of Essex.

4- Chatsios, A. (2017). **Financial Performance Analysis of Banks: Empirical Analysis with evidence from the US Banking Sector** (Master's Thesis in Science (MSc) in Banking & Finance). School of Econcmics, Bbusiness Administration & Legal Studies.

5- Guidara, A. (2010). **Deux Essais Sur Les Changements Induits PAR Les Réglementations Bancaires Sur LE Capital, LE Risque ET L'efficencf Étude intertemporelle des banques à charte Canadienne** (Maîtrise en Finance pour l'obtention du grade de Maître ès Sciences). Université Laval Québec.

6- John, M . A. (2016). **Effects of Exchange Rate Fluctuations on Financial Performance of Commercial BANKS in South Sudan** (Master's Thesis in Business Administration). University of Nairobi.

7- Kaba, A . T. (2019). **Factors Affecting Deposit Growth of Commercial Banks in Ethiopia** (Master's Thesis in Accounting and Finance). University.

8- Kumari, D. (2015). **Effect of capital structure on profitability: Evidences from Portugal and Spain** (Master's Thesis in Finance). FEP University.

9- Mabururu, M . A. (2012). **The Impacy of Taxation on Corporate Financing Decisions and Firm Value for Companies Quoted at the NSE** (Master's Thesis in Business Administration). University of Nairobi.

10- Madebo. S . A. (2013). **Factors Affecting Deposit Mobilization in Private Commercial Banks: the Case of Awash International Bank S.C**. (Master's Thesis in Business Administration). St. Mary's University.

11- Mitnick, B . M. (2012). **Delegation of Specification: An Agency Theory of Organizations** (Master's Thesis in Business Management). University of Pittsburgh.

12- Mosissa, F. F. (2011). **Commercial Bank operational risk management: Exploratory study on selected Ethiopian Commercial Banks** (Master's Thesis in Business Administration). school of graduate studies of AAU.

13- Nawi, H . M. (2015). **Determinants of Capital Structure in Small and Medium-Sized Enterprises in Malaysia** (Doctor dissertations in Philosophy). University London.

14- Nguyen, H., & Kayani, Z. (2013). **Determinants of banks' capital structure in Asia - A comparison amongst developed and developing countries** (Master's Thesis in Science in Business and Economics). Lunds University.

15- Nguyen, T . V. (2012). **Market Timing, Taxes and Capital Structure: Evidence from Vietnam** (Master's Thesis in Business Administration). University of Twente.

16- Nilssen, C . M. (2014). **Determinants of Capital Structure in Listed Norwegian Firms** (Master's Thesis in Economics and Business Administration, Major Financial Economics, and Lancaster). Lancaster University.

17- Nonna, S. (2014). **Bank capital end theory of capital structure** (Doctor dissertations in Finance). Kent state university, USA.

18- Oana, T. (2013). **L'incidence des exigences de fonds propres sur le coût du capital bancaire : une étude empirique sur les banques européennes** (Master's Thesis in Economics). Universite Dorleans.

19- Onsomu, G . P. (2014). **The Relationship Between capital Structure and Agency Costs of Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange** (Master's Thesis in Business Administration). University of Nairobi.

20- Rad, S . A. (2014). **The Relationship Between Corporate Governance Practices and Cost of Capital in Large Listed Companies of New Zealand and Singapore** (Doctor dissertations in Philosophy in Finance Department). University of Waikato.

21- Rehncrona, C. (2012). **EU Bank Capital Structure and Capital Requirements** (Master's Thesis in Economics). USA, Lund University.

22- Roland, A . J., (2016). **Performance Evaluation of Commercial Banks in Ivory Coast** (Master's Thesis in Financial Management). Dongbei University.

23- Romec, A . P. (2011). **L'int´erˆet d'un renforcement des fonds propres bancaires (et de mesures compl´ementaires) pour concilier stabilit´e financi`ere, performance et bon fonctionnement des banques** (Master's Thesis in Monnaie Banque Finance). Université Paris.

24- Sakhi, R. (2011). **Testing Leverage Patterns of Dutch Non – Financial Firms Across Time: Convergence & Persistence** (Master's Thesis in Financial Management). University of Twenty.

25- Shrestha, A. (2010). **A Study of Capital Structure Management of Commercial Banks (With reference to NABIL Bank Ltd, Himalayan Bank Ltd and Nepal Investment Bank Ltd.)** (Master's Thesis in Business Studies).Tribhuvan University.

26-Talaat, M. (2018). **Using SROI as an Tool to Quantify non – Financial Risk Management in Banks** (Master's Thesis in Environmental and Energy Management). University of Twenty.

27- Tartari, D. (2002). **De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire (docteur ès Sciences Économiques et Sociales)**. Université de Fribourg Suisse.

28- Tekatel, W . L. (2019). **Financial Performance Analysis: A study on Selected Private Banks in Ethiopia** (Master's Thesis in Business Administration). Andhra University.

29- Veldwuk, F. (2016). **Asset-Management Within Dutch Housing Associations** (Master's Thesis in Management and Social Sciences). University of Twenty.

30- Weigl, J. (2011). **Market-Timing of Capital Structure and Factors Influencing the Leverage Decision of Firms** (Doctor dissertations in Wirtschaftswissenschaften an der Technischen). Universität Chemnitz.

3- Articles :

1- Abad, D., Sánchez, J . P., & Yagüe, J. (2017). **The short-term debt choice under asymmetric information**. *SERIEs*, 8(3): 261-285.

2- Abbadi, S . M., & Abu-Rub, N. (2012). **The Effect of Capital Structure on the Performance of Palestinian Financial Institutions**. *British Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 3(2): 92-101.

3- Abeywardhana, K . Y. (2017). **Capital Structure Theory: An Overview**. Accounting and Finance Research, 6(1): 133-138.

4- Abiola, S. (2015). **The Basic Concepts and Features of Bank Liquidity and its Risk**. *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)*, 67389: 1-17.

5- Adebayo, O., David, A . O., & Samuel, O . O. (2011). **Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria**. *Research Journal of Finance and Accounting*, 2(7/8): 24-38.

6- Adiwahana, A. & Martan, D. (2018). **Analysis of Asset Revaluation Policy due to Tax *Incentive in 2015***, *Business and Management Research (AEBMR)*, 55: 179-183.

7- Aggarwal, D., & Padhan, P . C. (2017). **Impact of Capital Structure on Firm Value: Evidence from Indian Hospitality Industry**. *Scientific Research Publishing*, 7: 982-1000.

8- Ahmeti, F., & Prenaj, B. (2015). **A Critical Review of Modigliani and Miller's Theorem of Capital Structure**. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(6): 914-924.

9- Alali, M . S. (2020). **Liquidity Management and Banks Financial Performance in Kuwait**. *Financial Markets, Institutions and Risks*, 4(3): 105-111.

10- Alam, M . S., Rabbani, M . R., Tausif, M . R., & Abey, J. (2021). **Banks' Performance and Economic Growth in India: A Panel Cointegration Analysis**. *Economies MDPI*, 9(1): 1-13.

11- Albart, N., Sinaga, B. M., Santosa, P.W., & Andati, T. (2020). **The Effect of Corporate Characteristics on Capital Structure in Indonesia**. *Journal of Economics, Business, and Accountancy*, 23(1): 46-56.

12- Alber, N., & Youssef, I . S. (2020). **Capital Structure Determinants: A Cross-Country Analysis**. *International Business Research*, 13(5): 95-112.

13- Alhadab, M., & Alsahawneh, S. (2016). **Loan Loss Provision and the Profitability of Commercial Banks: Evidence from Jordan**. *International Journal of Business and Management* 11(12): 242-248.

14- Ali, B . J., & Oudat, M . S.(2020). **Financial Risk and Financial Performance in Listed Commercial and investment Banks in Bahrain Bourse**. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(12): 160-180.

15- Ali, S. F., Hussain, A., Khan, M., Jacquemod, J., & Shah, Z. (2020). **Determinants of Systematic Risk in Commercial Banks of Pakistan**. *International Journal of Economics and Financial* 10(3): 125-129.

16- Alifani, G . A., & Nugroho, A . B. (2013). **Proving Modigliani and Miller theories of capital structure: The research on Indonesia's cigarette companies**. *International Journal of Economic Sciences*, 2(3): 1-2.

17- Allini, A., Rakha, S., & Caldarelli, D . G. (2017). **Pecking order and market timing theory in emerging markets: The case of Egyptian firms**. *Research in International Business and Finance*, 44: 1-29.

18- Al-Omari, R. (2021). **The Impact of Capital Structure on Jordanian Banks Performance**. *Journal of Social Sciences*, 10(1): 36-47.

19- Al-Qudah, A . M. (2020). **Macroeconomic and Bank-Specific Variables and the Liquidity of Jordanian Commercial Banks**. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(12): 85-93.

20- Alves, B. (2018). **Abnormal retained earnings around the world**. *Journal of Multinational Financial Management*, 46: 2-12.

21- Ambe, M . A.(2017). **An Investigation of Determinants of Deposit Mobilization in Commercial Banks of Ethiopia**. *Research on Humanities and Social Sciences*, 7(19): 55-64.

22- Assfaw, A.M. (2020). **The Determinants of Capital structure in Ethiopian Private Commercial Banks: A Panel Data Approach. Journal of Economics**, *Business, and Accountancy*, 23(1): 108 – 124.

23- Awan, A . G., & Amin, M . S. (2014). **Determents of Capital Structure**. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 2(9): 22-41.

24- Baker, M., & Wurgler, J . (2002). **Market Timing and Capital Structure**. *The Journal of Finance*, 2(1): 1-32.

25- Ball, R., Gerakos, J., Linnainmaa, J . T., & Nikolaev, V. (2018). **Earnings, retained earnings, and book-to-market in the cross section of expected returns**. *Journal of Financial Economics (JFE), Forthcoming*, 135(1): 1-64.

26- Bikker, J . A., & Gerritsen, D . F. (2017). **Determinants of Interest Rates on Time Deposits and Savings Accounts: Macro Factors, Bank Risk, and Account Features**. *International Review of Finance*, 18(2): 2-48.

27- Borgo, M . D. (2020). **Internal models for deposits: Effects on banks' capital and interest rate risk of assets**. *Journal of Banking and Finance*, 22: 2-18.

28- Brabenec, T., Poborsky, F., & Saßmannshausen, P. (2020). **The Difference Between Preferred & Common Stocks in Europe from the Market Perspective**. *Journal of Competitiveness*, 12(3), 64–81.

29- Briozzo, A., & Albanese, D. (2020). **Voluntary audit, investment, and financing decisions in Latin American small and medium enterprises**. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, 38(1): 1-26.

30- Çelik, S., & Akarim, Y . D. (2013). **Does Market Timing Drive Capital Structure? Empirical Evidence from an Emerging Market**. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(1): 140-152.

31- Chen, Y., Migliaro, D., & Silva, J. (2021). **Capital Structure Determinants of SMEs: Empirical Evidence**. *IAR Journal of Business Management*, 2(1): 180-186.

32- Cheng, M., & Qu, Y. (2020). **Does bank FinTech reduce credit risk? Evidence from China**. *Pacific-Basin Finance Journal*, 63: 1-71.

33- Chu, J. (2011). **Agency Cost under the Restriction of Free Cash Flow**. *Journal of Service Science and Management*, 4: 79-85.

34- Comporek, M. (2018). **The Relationship Between Reserves and Accruals – With Reference to the Issue of Earnings Management in Public Companies. Financial Sciences**. *Nauki o Finansach – Sciendo*, 23(3): 18-33.

35- Connelly, B . L., Certo, S . T., Ireland, R . D., & Reutzel, C . R. (2011). **Signaling Theory: A Review and Assessment**. *Journal of Management*, 37(1): 39-67.

36- Cox, R . A., & Hutchison, D . E. (2006). **The Causal Relationship Between Bank Capital and Profitability**. *Annals of Financial Economics*, 3(10: 40-52.

37- Dang, V. D. (2020). **Do non-traditional banking activities reduce bank liquidity creation? Evidence from Vietnam**. *Research in International Business and Finance*, 54: 1-20.

38- Danso, A., & Adomako, S. (2014). **The financing behaviour of firms and financial crisis**. *Managerial Finance*, 40(12): 1159-1174.

39- Dela, A . L., Patel, C., Ying, S., & Pan, P. (2020). **The relevance of professional skepticism to finance professionals' Socially Responsible Investing decisions**. *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, 26(4): 1-4.

40- Do, H . L., Mai, D. T., Nguyen, D. C., Truong, M. H., Chu, N. L., & Tuong, P.T. (2021). **Factors Affecting Individual Customers' Online Savings Deposit Behaviours at Vietnamese Commercial Banks**. *International Journal of Social Science And Human Research*, 4(4): 665-672.

41- Drechsler, I., Savov, A., & Schnabl, P. (2018). **Banking on Deposits: Maturity Transformation without Interest Rate Risk**. *The Journal of Finance*, 76(3): 1-74.

42- Ekinci, R., & Poyraz, G. (2019). **The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey**. *Procedia Computer Science*, 158(9): 979-987 .

43- Elhadi, A . A., & Ahmed, B . E. (2017). **Financial Structure and its Impact on Commercial Bank Objectives**. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 3(4): 1289-1293.

44- Endri, E., Susanti, D., Hutabarat, L., Simanjuntak, T . P., & Handayani, S. (2020). **Financial Performance Evaluation : Empirical Evidence of Pharmaceutical Companies in Indonesia**. *Sys Rev Pharm*, 11(6): 803 816.

45- Faure, A. (2013). **Money Creation: Genesis 3: Bank Deposits**. *SSRN Electronic Journal*, 3: 2-13.

46- Fauziah, F ., Latief, A., & Jamal, S . W. (2020). **The Determinants of Islamic Banking Capital Structure in Indonesia**. *Al-Tijary Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam*, 5(2): 125-138.

47- García, P. C., Forte, A., & Palomino, J . P. (2020). **On the drivers of profitability in the banking industry in restructuring times: a Bayesian perspective**. *Revista de Economia Aplicada* 28(83): 111-131.

48- Ghazouani, T. (2013). **The Capital Structure through the Trade-Off Theory: Evidence from Tunisian Firm**. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(3): 625-636.

49- Goyal, A M. (2013**). Impact of Capital Structure on Performance of Listed Public Sector Banks in India**. *International Journal of Business and Management Invention*, 2(10): 35-43.

50- Gregorić, M ., Mijatović, E., & Miljak, T. (2014). **Accounting treatment of corporate financing by short-term sources**. *Obrazovanje za poduzetništvo*, 4(1): 64-70.

51- Gupta, M. & Sikarwar, T. S. (2020). **Modelling credit risk management and bank's profitability**. *International Journal of Electronic Banking* 2(2): 170-183.

52- Haddawee, A. H., & Flayyih, H. H. (2020). **The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks**. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(7): 226-234.

53- Hammood, A. M., Ismail, F. B., Hamawandy, N . M., Wali, H . A., Rahman, S , K., & Jamil, D . B. (2021). **The Effect of performance appraisal on Job Performance in Thi-Qar and Sumer Universities**. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government* 27(2): 5076-5087.

54- Harris, R., & Chaplinsky, S. (2008). **Capital Structure Theory: A Current Perspective.** *Harvard Business Publishing*, 2(5/7): 1-14.

55- Hoffmann, P . S. (2010). **Capital Structure and Performance in the US Banking Industry**. *SSRN Electronic Journal*, 34: 2-21.

56- Hong, T. V., Thu, T. T., & Nguyen, C . P. (2020). **Excess Liquidity and Net Interest Margins: Evidence from Vietnamese Banks**. *Journal Economics and Business*, 110: 1-22.

57- Howe, J . S., & Jain, R. (2010)**. Testing the Trade-off Capital Structure.** *Review of Business*, 31(1): 54.

58- Ibrahim, U . A., & Isiaka, A . Q. (2020). **Effect of Financial Leverage on Firm Value: Evidence From Selected Firms Quoted on the Nigerian Stock Exchange**. *European Journal of Business and Management*, 12(3): 124-135.

59- Ismai, M. (2013). **Determinants of Financial Performance: The Case of General Takaful and Insurance Companies in Malaysia**. *International Review of Business Research Papers* 9(6): 111 – 130.

60- Jadah, H . M., Hassan, A . A., Hameed, T . M., & Mohammed, N . H. (2020). **The impact of the capital structure on Iraqi banks' performance**. *Investment Management and Financial Innovations*, 17(3): 122-132.

61- Jahanzeb, A., Rehman, S . U., Bajuri, N . H., Karami, M ., & Ahmadimousaabad, A. (2014). **Trade-Off Theory, Pecking Order Theory and Market Timing Theory: A Comprehensive Review of Capital Structure Theories**. International Journal of Management and Commerce Innovations (IJMCI), 1(1): 11-18.

62- Javadi, S . M., Ghanbari, A . M., & Anisi, A. (2018). **Financial Performance Evaluation of the Gas Distribution Companies of National Iranian Gas Company**. *Petroleum Business Review*, 2(2): 2-13.

63- Kamandea, E . G., Zablon, E., & Ariemba, D . J. (2016). **The Effect of Bank Specific Factors on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**. *international Journal of Sciences: Basic and Applied Research*, 30(5): 165-180.

64- Kamran, M . K., Mohammad, M . N., & Muhammad, I. (2015). **Determinants of financial performance of financial sectors (An assessment through economic value added)**. *Munich Personal RePEc Archive* (MPRA), 81659: 1-29.

65- Kerore, T . S. (2021). **Factors Affecting the Deposit Growth of Oromia International Bank S.C**. *Business and Economics Journal*, 12(3): 2-11.

66- Khan, F . R., & Al Maktoumi, I . S. (2020). **Performance Evaluation of Commercial Banks in Oman Using Ratio Analyses**. *International Journal of Research in Entrepreneurship & Business Studies*, 1(2): 10-21.

67- Leon, F. (2020). **The provision of long-term credit and firm growth in developing countries**. *Economic Modelling*, 90(2): 66-78.

68- Liu, L . X., & Sathye, M. (2019). **Bank Interest Rate Margin, Portfolio Composition and Institutional Constraints**. *Journal of Risk Financial Management*, 12(3): 1-21.

69- Lu, W. L., & Taylor, M . E. (2016). **Which Factors Moderate the Relationship between Sustainability Performance and Financial Performance? A Meta-Analysis Study**. *Journal OF international Accounting Research,* 15(1): 1-15.

70- Maharana, N., Choudhury, S . K., & Panigrahi, A . K. (2015). **Deposit Mobilization of Commercial Banks: A Comparative Study of BOB and Axis Bank in Bhubaneswar City**. *Journal of Management Research and Analysis,* 2(3): 195-203.

71- Mahfud, A. (2017). **Sources and Uses of Funds in the Libyan Commercial Banks**. *Exclusive e-Journal*, 1-7.

72- Malichová, E., & Ďurišováa, M. (2015). **Evaluation of Financial Performance of Enterprises in IT Sector**. *Procedia Economics and Finance*, 34(5): 238 – 243.

73- Matar, A., & Eneizan, B . M. (2018). **Determinants of Financial Performance in the Industrial Firms: Evidence from Jordan**. *Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology* 22(1): 1-10.

74- Mehta, A. (2012). **Financial Performance of UAE Banking Sector- A Comparison of before and during Crisis Ratios**. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 3(5): 381-387.

75- Meuleman, E., & Vennet, R . V. (2020). **Macroprudential policy and bank systemic risk**. *Journal of Financial Stability,* 47: 1-48.

76- Mirza, S . A., & Javed, A. (2013). **Determinants of financial performance of a firm: Case of Pakistani stock market**. *Journal of Economics and International Finance,* 5(2): 43-52.

77- Mohamed, B . M. (2013). **Impact of capital on financial performance of banks: the case of Tunisia**. *Banks and Bank Systems*, 8(4): 47-54.

78- Mohamed, J. A., & Abdalla, A. I. (2014). **The Impact of Financial Risks on the Firms' Performance**. *European Journal of Business and Management* 6(5): 97-101.

79- Mohammad, S., Asutay, M., Dixon, R ., & Platonova, E. (2020). **Liquidity Risk Exposure and its Determinants in the Banking Sector: A Com-parative Analysis between Islamic, Conventional and Hybrid Bank**. *Journal of International Financial Markets Institutions and Money*, 66: 1- 46.

80- Mohanty, B., & Sarkar, S. (2020). **Impact of Bank-Specific and External Factors on Profitability: An Empirical Study of PSU Banks in India**. *Journal of Asia-Pacific Business* 21(1): 1-6.

81- Mondher, K. (2011). **A Re-examination of the MM Capital Structure Irrelevance Theorem: A Partial Payout Approach**. *International Journal of Business and Management*, 6(10): 193-204.

82- Mostafa, H . T., & Boregowda, S. (2014). **A Brief Review of Capital Structure Theories**. *Research Journal of Recent Sciences*, 3(10): 113-118.

83- Mourao, P . R., & Stawska, J . M. (2020). **Governments as bankers - how European bonds have substituted bank deposits**. *Applied Economics*, 52(2): 1-16.

84- Mukumbi, M. C., Eugine, K. W., & Jinghong, S. (2020). **Effect of Capital Structure on the Financial Performance of Non-Financial Firms Quoted at the Nairobi Securities Exchange**. *International Journal of Science and Business* 4(4): 165-179.

85- NA, C., & Fadaee, M. (2016). **Impact of Financial Performance and Growth Opportunities on Success or Failure of Companies: Evidence from Tehran Stock Exchange**. *Journal of Accounting & Marketing*, 5(2): 1-4.

86- Ng, J., Saffar, W., & Zhang, J . J. (2020). **Policy uncertainty and loan loss provisions in the banking industry**. *Review of Accounting Studies*, 25(1): 726-777.

87- Ngalawa, J., & Ngare, P. (2014**). Interest Rate Risk Management for Commercial Banks in Kenya**. *Journal of Economics and Finance*, 4(1): 11-121.

88- Ngumo, K. O., Collins, K . W., & David, S . H. (2017). **Determinants of Financial Performance of Microfinance Banks in Kenya**. *Research Journal of Finance and Accounting* 8(16): 1-8.

89- Nguyen, H . H., Ho, C . M., & Vo, D . H. (2019). **An Empirical Test of Capital Structure Theories for the Vietnamese Listed Firms**. *Journal of Risk Financial Manag*, 12(3): 2-12.

90- Omondi, M. M., & Muturi, W. (2013). **Factors Affecting the Financial Performance of Listed Companies at the Nairobi Securities Exchange in Kenya**. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(15): 99-104.

91- Onsongo, S . K., Muathe, S. M., & Mwangi, L . W. (2020). **Financial Risk and Financial Performance: Evidence and Insights from Commercial and Services Listed Companies in Nairobi Securities Exchange, Kenya**. *International Journal of Financial Studies*, 8(3): 1-15.

92- Pak, O. (2020). **Bank profitability in the Eurasian Economic Union: Do funding liquidity and systemic importance matter?**. *The North American Journal of Economics and Finance*, 54(2): 1-48.

93- Phooi, J . C., Rahman, M., & Sannacy, S. (2017). **The determinants of capital structure: Evidence from public listed companies in Malaysia, Singapore and Thailand**. Financial Economic | Research Article, 5(1): 1-34.

94- Popa, G., Mihailescu, L., & Caragea, C. (2009**). EVA – Advanced method for performance evaluation in banks**. *Investments and Economic Recovery* 12(1): 168-173.

95- Priyanka, T., & Sudha, B. (2020). **Concept Of Economic Value Added And It's Application In Commercial Banks**. *International Journal of Science & Technology Research* 9(3): 1639-1641.

96- Rahman, A., & Sharma, R . B. (2020). **Cash flows and financial performance in the industrial Sector of Saudi Arabia: With special reference to Insurance and Manufacturing Sectors**. *Investment Management and Financial Innovations,* 17(4): 76-84.

97- Rinku. (2017). **A Study Based on the Various Components of Capital Structure of Banking Companies**. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 22(2): 2-10.

98- Rossi, M. (2016). **The Capital Asset Pricing Model: a Critical Literature Review**. *Global Business and Economics Review*, 18(5): 604-617.

99- Saghir, G., & Ch, E. (2020). **Risk Management & Financial Performance of Commercial Banks in Pakistan**. *The Lahore Journal of Business* 9(1): 87–103.

100- Sanusi, N . Z., Shahman, F., & Adnan, S . M. (2017). Agency Theory in the Capital Structure of Islamic Banking. Journal of Business and Social Development, 1(1): 39-47.

101- Serrasqueiro, Z., & Caetano, A. (2015). **Trade-off Theory Versus Pecking Order Theory: Capital Structure Decisions in A Peripheral Region of Portugal**. *Journal of Business Economics and Management*, 16(2): 445–466.

102- Shah, W . S., Bahari, N . F., Ahmad, N . W., Fisal, S., & Rafdi, N , J. (2015). **A Review of Capital Structure Theories: Trade-off Theory, Pecking Order Theory and Market Timing Theory**. *International Conference on Management and Muamalah*, 2(2): 240-247.

103- Shen, C . H. (2014). **Pecking order, access to public debt market, and information asymmetry**. *International Review of Economics and Finance*, 29(4): 291–306.

104- Sivalingam, L., & Kengatharan, L. (2018). **Capital Structure and Financial Performance: A Study on Commercial Banks in Sri Lanka**. *Asian Economic and Financial Review*, 8(5): 586.598.

105- Stewart, G. B., & Stewart, S. (1995). **Fact and Fantasy**. *Journal of Applied Corporate*, 7(2): 71-84.

106- Szostek, D.(2019). **The Impact of the Quality of Interpersonal Relationships between Employees on Counterproductive Work Behavior: A Study of Employees in Poland**. *Sustainability*, 11(21): 1-33.

107- Taani, K. (2013). **Capital structure effects on banking performance: a case study of Jordan**. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 1(5): 227-233.

108- Tariq, A., Kharal, M., Abrar, M., Ahkam, A., & Khan, M . S. (2014). **Solving the Puzzle of Relative Importance of Dividends and Retained Earnings in Stock Valuation: A Case of Karachi Stock Exchange**. *Theoretical Economics Letters*, 4(8): 681-690.

109- Thanh, B. T., & Ngoc, T. D. (2020). **A meta-analysis: capital structure and firm performance**. *Journal of Economics and Development*, 22(1): 111-129.

110- Toh, M . Y., & Jia, D. (2020). **Do foreign ownership and home-host country distance matter? Evidence on the impact of bank market power on liquidity creation in a selected Southeast Asian country**. *Research in International Business and Finance*, 56: 1-53.

111- Tran, D . V.(2020). **Bank business models and liquidity creation**. *Research in International Business and Finance*, 53:1-41.

112- Tuncay, M. (2018). **Can Capital Structure Affect the Financial Performance of Banks in Turkey**. *Universe Science Publishing*, 3(2): 1-10.

113- Ünvan, Y . A., & Yakubu, I . N. (2020). **Do bank-specific factors drive bank deposits in Ghana?**. *Journal of Computational and Applied Mathematics*, 376(3): 112-827.

114- Velnampy, T., & Niresh A. (2012). **The Relationship between Capital Structure & Profitability**. *Global Journal of Management and Business Research*, 12(13): 51-58.

115- Vig, S., Dumičić, K., & Klopotan, I. (2017). **The Impact of Reputation on Corporate Financial Performance: Median Regression Approach**. *Business Systems Research* 8(2): 40-58.

116- Vodová, P. (2014). **Czech commercial banks: are they liquid enough to finance loan commitments**. *Procedia Economics and Finance*, 12(4): 752 – 760.

117- Widyastuti, A., Komara, R., & Layyinaturrobaniyah. (2019). **Capital Structure and Bank Performance**. *Jurnal Bisnis dan Manajemen*, 20(2): 136-144.

118- Yakhshibaev, G. (2011). **Sources of Short-Term Finance and Investment Opportunities**. *European Journal of Business and Economics*, 2(2): 60-62.

119- Yakubu, N . I., & Abokor, N . H. (2020). **Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis**. *Rajagiri Management Journal ahead-of-print*, 14(2): 121-132.

120- Yemi, A . E., & Seriki, A . I. (2018). **Retained earnings and Firms' Market Value: Nigeria Experience**. *International Journal of Business and Economic Development*, 6(2): 12-28.

121- Zhang, J., & Aboud, A. (2019). **Determinants of Economic Value Added (EVA) in Chinese Listed Banks**. *Asian Review of Accounting*, 27(4): 1-35.

122- Zhao, J., katchova, A . L., & Barry, P . J. (2004). **Testing the Pecking Order Theory and the Signaling Theory for Farm Businesses**, *RePE$_C$*: 2-32.

123- Zhou, Y., & Zheng, X. (2017). **A Study of Commercial Banks Interest Rate Risk Management under Interest Rates Liberalization**. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 37: 522-531.

الـمــلاحـــق

ملحق (1)

قيم مؤشر(اجمالي الودائع والحسابات الجارية إلى اجمالي المطلوبات) المتغير المستقل (المبالغ مليار دينار)

	اجمالي الودائع والحسابات الجارية											اجمالي المطلوبات										
المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف بغداد	661	804	699	1,04	1,39	1,49	897	472	747	798	820	802	961	875	1,300	1,764	1,827	1,479	1,200	**1,090**	1,113	1,132
المصرف التجاري	86,8	80,2	83,4	112	96,6	121	90,6	121	134	135	146	208	204	247	293	334	449	390	423	460	444	449,
مصرف الشرق	452	463	505	615	551	358	331	324	332	437	279	557	580	668	818	774	683	630	633	748	800	658
مصرف الاستثمار	118	139	187	193	283	256	260	183	263	319	266	191	246	327	380	520	558	551	577	573	607	529
مصرف المتحد	231	286	299	246	349	186	228	138	176	197	147	439	518	655	706	754	543	581	526	519	515	604
المصرف الأهلي	40,3	51,7	75,7	154	360	337	266	263	257	236	339	94	107	184	337	542	615	592	578	603	524	632
مصرف الائتمان	222	430	261	354	380	311	160	181	147	162	208	363	594	444	561	602	625	612	513	476	497	522
مصرف بابل	109	136	161	188	165	112	99,9	72,2	48,4	84,9	141	168	201	271	303	328	312	358	344	328	375	427
مصرف سومر	29	38,5	51,7	104	105	135	29	92,1	81,2	105	131	94,9	120	168	270	311	420	369	351	390	409	350
مصرف الخليج	187	190	216	260	417	455	409	471	271	237	205	258	272	354	424	781	816	810	802	603	578	549
مصرف الموصل	167	151	156	242	269	71,4	86,4	127	121	130	123	205	186	258	472	560	348	365	410	409	409	410
مصرف المنصور	53,3	83,2	156	136	485	568	753	788	988	1,24	1,16	141	172	271	407	789	871	1,075	1,104	1,31	1,550	1,461
مصرف آشور الدولي	86	55,2	69,7	83,1	71,5	109,5	120	100	94	181	141	160	139	169	267	355	436	451	382	376	467	424
مصرف الاقليم	52,5	55	50	120	105	215	246	211	313	761	667	147	115	179	278	401	480	551	631	494	913	977
مصرف عبر العراق	38,3	16,9	59,8	975	1,13	104	96,4	123,	36,4	38,7	64,6	112	92,4	133	74,3	75,9	327	503	415	351	327	346

ملحق (2)

قيم مؤشر(رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات) المتغير المستقل (المبالغ مليار دينار)

	رأس المال الممتلك											اجمالي الموجودات										
المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف بغداد	109	118	139	207	291	292	268	282	260	266	273	802	961	875	1,300	1,764	1,827	1,479	1,200	**1,090**	1,113	1,132
المصرف التجاري	84,1	94,5	135	143	196	121	274	281	291	283	271	208	204	247	293	334	449	390	423	460	444	449,
مصرف الشرق	75,5	84	137	187	202	307	276	272	270	267	267	557	580	668	818	774	683	630	633	748	800	658
مصرف الاستثمار	62,5	88,4	117	118	186	283	281	289	283	283	260	191	246	327	380	520	558	551	577	573	607	529
مصرف المتحد	112	183	247	310	338	316	321	301	297	303	303	439	518	655	706	754	543	581	526	519	515	604
المصرف الأهلي	51,7	52,9	105	154	168	263	264	287	285	257	256	94	107	184	337	542	615	592	578	603	524	632
مصرف الائتمان	111	135	151	175	197	290	301	306	315	313	297	363	594	444	561	602	625	612	513	476	497	522
مصرف بابل	55,3	59,8	106	111	160	190	244	265	268	272	273	168	201	271	303	328	312	358	344	328	375	427
مصرف سومر	59,2	76,2	105	158	196	260	263	267	267	268	269	94,9	120	168	270	311	420	369	351	390	409	350
مصرف الخليج	59,2	63,5	118	149	303	455	409	317	320	314	306	258	272	354	424	781	816	810	802	603	578	549
مصرف الموصل	59,6	64,3	89,1	222	261	262	262	265	270	263	265	205	186	258	472	560	348	365	410	409	409	410
مصرف المنصور	81	84,7	109	250	280	281	288	287	290	297	279	141	172	271	407	789	871	1,075	1,104	1,31	1,550	1,461
مصرف آشور الدولي	69,3	76,5	84,6	170	230	269	270	252	266	268	267	160	139	169	267	355	436	451	382	376	467	424
مصرف الاقليم	72	48	96	151	225	236	246	259	269	277	290	147	115	179	278	401	480	551	631	494	913	977
مصرف عبر العراق	66,1	66,3	65,8	66,2	68,3	266	274	276	277	273	266	112	92,4	133	74,3	75,9	327	503	415	351	327	346

ملحق (3)

قيم مؤشر(اجمالي الديون إلى اجمالي الموجودات) المتغير المستقل (المبالغ مليار دينار)

	اجمالي الديون											اجمالي الموجودات										
المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف بغداد	693	842	735	1,093	1,473	1,535	1,216	917	824	846	859	802	961	875	1,300	1,764	1,827	1,479	1,200	**1,090**	1,113	1,132
المصرف التجاري	124	109	112	150	138	164	115	141	168	160	177	208	204	247	293	334	449	390	423	460	444	449,
مصرف الشرق	481	496	530	631	571	376	368	361	477	533	390	557	580	668	818	774	683	630	633	748	800	658
مصرف الاستثمار	129	157	210	259	334	268	270	288	290	323	269	191	246	327	380	520	558	551	577	573	607	529
مصرف المتحد	327	334	408	396	416	279	259	224	221	211	300	439	518	655	706	754	543	581	526	519	515	604
المصرف الأهلي	42	54	79	182	373	351	274,	291	317	267	375	94	107	184	337	542	615	592	578	603	524	632
مصرف الائتمان	252	459	291	386	405	355	311	200	161	184	225	363	594	444	561	602	625	612	513	476	497	522
مصرف بابل	113	141	164	191	167	121	113	79	59	103	154	168	201	271	303	328	312	358	344	328	375	427
مصرف سومر	35	44	62	111	114	159	102	84	122	141	80	94,9	120	168	270	311	420	369	351	390	409	350
مصرف الخليج	199	208	235	275	489	470	485	484	282	263	242	258	272	354	424	781	816	810	802	603	578	549
مصرف الموصل	145	121	169	250	299	85,2	102	144	138	143	138	205	186	258	472	560	348	365	410	409	409	410
مصرف المنصور	60,2	87,6	162	157	508	601	787	816	1,02	1,25	1,18	141	172	271	407	789	871	1,075	1,104	1,31	1,550	1,461
مصرف آشور الدولي	91,1	62,8	84,6	97,3	124	166	181	130	110	199	157	160	139	169	267	355	436	451	382	376	467	424
مصرف الاقليم	75,9	67,2	83,7	127,2	175,8	245,4	304,9	372	225	635	686	147	115	179	278	401	480	551	631	494	913	977
مصرف عبر العراق	46,8	26,1	67,4	8,13	7,55	110	105	139	74,4	53,9	79,7	112	92,4	133	74,3	75,9	327	503	415	351	327	346

ملحق (4)

قيم مؤشر(النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق وارصدة سائلة اخرى إلى الودائع ومافي حكمها) المتغير المعتمد (المبالغ مليار دينار)

	النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق وارصدة سائلة اخرى											الودائع ومافي حكمها										
المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف بغداد	477	571	457	812	1,01	795	795	541	505	612	551	693	842	735	1,09	1,47	1,53	1,21	917	824	846	859
المصرف التجاري	23,1	42,7	108	137	191	142	111	102	83,5	145	202	124	109	112	150	138	164	115	141	168	160	177
مصرف الشرق	355	343	369	463	422	240	310	281	410	465	317	481	496	530	631	571	376	368	361	477	533	390
مصرف الاستثمار	154	149	155	158	231	270	288	284	305	259	176	129	157	210	259	334	268	270	288	290	323	269
مصرف المتحد	294	210	137	216	113	25,7	13,7	49,9	40,7	6,81	5,46	327	334	408	396	416	279	259	224	221	211	300
المصرف الأهلي	52,4	50,6	109	257	383	374	300	308	270	205	160	42,2	54,6	79,2	182	373	351	274	291	317	267	375
مصرف الائتمان	160	209	195	182	196	80,6	51	58,8	116	341	404	252	459	291	386	405	355	311	200	161	184	225
مصرف بابل	128	140	147	215	90,1	51,9	69,3	81,1	41	20,5	1,47	113	141	164	191	167	121	113	79,2	59,8	103	154
مصرف سومر	22	55,8	64	148	186	155	194	177	217	217	207	35,7	44,1	62	111	114	159	102	84,6	122	141	80,9
مصرف الخليج	57,9	75,9	96,6	160	368	142	200	164	201	194	224	199	208	235	275	489	470	485	484	282	263	242
مصرف الموصل	125	79,5	119	204	318	92	105	112	156	166	103	145	121	169	250	299	85,2	102	144	138	143	138
مصرف المنصور	49,8	44,5	95,7	92,3	212	151	308	899	828	1,22	1,17	60,2	87,6	162	157	508	601	787	816	1,02	1,25	1,18
مصرف آشور الدولي	46,2	57,2	103	83,8	218	145	186	143	123	183	136	91,1	62,8	84,6	97,3	124	166	181	130	110	199	157
مصرف الاقليم	50	100	150	215	208	222	200	260	92,4	430	526	75,9	67,2	83,7	127	175	245	304	372	225	635	686
مصرف عبر العراق	53,5	34,1	72,9	10,3	9,93	210	175	204	187	194	176	46,8	26,1	67,4	8,13	7,55	110	105	139	74,4	53,9	79,7

ملحق (5)

قيم مؤشر(صافي ربح العمليات إلى اجمالي الموجودات) المتغير المعتمد (المبالغ مليار دينار)

	صافي ربح العمليات											اجمالي الموجودات										
المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصرف بغداد	40,4	40,6	55,5	62,5	84,5	76	79,9	73,6	53,4	36,5	39,8	802	961	875	1,300	1,764	1,827	1,479	1,200	**1,090**	1,113	1,132
المصرف التجاري	16	15,9	13,5	17	20,9	18,8	17,9	17,9	23,8	19,7	19,5	208	204	247	293	334	449	390	423	460	444	449,
مصرف الشرق	36,1	32,1	46,9	57,8	55,8	35,9	27,8	35,6	26,8	15,9	30,4	557	580	668	818	774	683	630	633	748	800	658
مصرف الاستثمار	13,9	21,1	23,6	28,5	50,1	59,6	40,8	28,6	21,7	13,8	11,7	191	246	327	380	520	558	551	577	573	607	529
مصرف المتحد	26,6	54,1	66,4	92,9	72,1	47,3	44,8	20,7	18,5	13,5	9,3	439	518	655	706	754	543	581	526	519	515	604
المصرف الأهلي	6,4	7,3	12,8	28,9	73	32,8	37,3	28,2	44,7	37,2	13,9	94	107	184	337	542	615	592	578	603	524	632
مصرف الائتمان	24,6	20,7	38,8	34	30,8	26,4	23,1	15,8	14,6	14,2	4,8	363	594	444	561	602	625	612	513	476	497	522
مصرف بابل	12,9	14,4	17,9	17,6	23,6	20,1	23,2	19,6	16,1	11,2	9,15	168	201	271	303	328	312	358	344	328	375	427
مصرف سومر	8,2	6,2	8,5	22,8	44,4	15	12,7	11,4	12,5	7,1	5,9	94,9	120	168	270	311	420	369	351	390	409	350
مصرف الخليج	21,3	20,6	27,8	57,6	87,4	81,4	38,2	26	25,9	16,6	10,9	258	272	354	424	781	816	810	802	603	578	549
مصرف الموصل	12,8	17,2	19,8	26,4	59,2	11,3	6,8	9	11,2	10,3	9	205	186	258	472	560	348	365	410	409	409	410
مصرف المنصور	11,4	10,5	18,8	21,7	38,1	33,2	37,4	24,8	25,7	29,3	17,7	141	172	271	407	789	871	1,075	1,104	1,31	1,550	1,461
مصرف آشور الدولي	17,5	15,5	19,5	27,4	30,3	32,6	33,2	34,3	20,2	17,1	16,1	160	139	169	267	355	436	451	382	376	467	424
مصرف الاقليم	28,3	30,5	30	33,1	46,8	19,4	22	23,2	20,1	22,6	40,9	147	115	179	278	401	480	551	631	494	913	977
مصرف عبر العراق	9,4	7,2	11,6	3,8	1,4	12,3	23,5	31,8	21,5	15	8,2	112	92,4	133	74,3	75,9	327	503	415	351	327	346

Abstract

This study aims at analyzing the relationship between the financial structure and the financial performance in the Iraqi commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange. A sample of (15) banks listed on the Iraqi Stock Exchange was selected for the period from 2009-2019. The financial structure was measured (as independent variables) by choosing indebtedness ratios represented by the ratio of the total debts to total assets, the ratio of total deposits and current accounts to total liabilities, and the ratio representing the ownership structure represented by capital and reserves to total assets. The financial performance indicators, on the other hand, were measured by the cash balance ratio (liquidity) and the return on assets (profitability). To measure this impact, the Panel Data model with its three models: Pooled Regression Model (PRM), Fixed Effects Model (FEM), and Random Effects Model (REM) were used .

The study, according to FEM, the financial structure in the Iraqi banks, the sample of the study, during the period of the study depends on the financial leverage represented by total debts to total assets with a greater percentage in raising the financial performance compared to internal funding sources . and the study also the liquidity in Iraqi banks has considered the largest percentage compared to profitability as a result of these banks keep a large ratio of deposits or capital without investment based on the decision Directors of the Central Bank , which stipulates the adoption of a liquidity ratio of not less than 80% in order to raise the capacity of banks To meet its commitments in the short and medium term , and that the ratio of profits made from the main banking activity represented by providing credit facilities , in particular on loans has considered a limited and small ratio of the total profit, while these banks depends in make profits mainly on their secondary activities represented by buy – sell currency by a large ratio In addition to investments in stocks, bonds, clearinghouse, rents, and others.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Basra – College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

The Impact of Financial Structure on the Financial Performance of Commercial Banks – An Empirical Study for a Sample of a Private Commercial Banks in the Iraq Stocks Exchange for the Period 2009 - 2019

Theses Submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Basra as a Part of the Requirements to get the Degree of Master in Banking and Financial Sciences

By:

Fatima Ali Mohammed Sadkhan

Supervision by:

Prof Dr. Hussein Jawad Kadhum

2021